وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ولاية نهر النيل

جامعة شندي

أثر الإدارة الإستراتيجية لمخزون المياه الجوفية في الإستثمارات الزراعية بالتطبيق على المشاريع الزراعية بولاية نهر النيل

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوارة في إدارة الأعمال

إعداد/

عبد الرحمن محمد الحسن الحسن محمدين

إشراف البروفسير/

بكري الطيب موسى

1440هـ - 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستـهـلال

قال تعالى:

﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ (18) فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (19)﴾ [1]

وقال تعالى:

﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا (41) ﴾ [2]

(1) سورة المؤمنون، الآيتان 18 و 19.

(2) سورة الكهف، الآية 41.

الإهـــــــداء

إلى روح والدتي التى ربتني على ان أكون مفيداً وباراً بها وأقضى عمري فيما يفيد ويخدم الناس وأن أعمل عملاً صالحاً يرضاه الله ويدخلني به أعلى الجنان.

إلى أسرتي الصغيرة وزوجتي إنتصار يوسف محمد البر وأبنائي عمار وهديل والذي أتمني أن أكون قدمت لهم ما هو مرجو في هذه الدنيا من عبادة لله وعلم ينتفع به .

إلى شقيقي المرحوم البروف/ جعفر محمد الحسن الذي ربانا علمنا والذي كان مثالاً وقدوة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وغرس فينا حب العلم والعمل .

وإلى كل من ساهم معي لإنجاح هذا البحث من زملاء وزميلات في وزارة التخطيط العمراني بعطبرة وزملاء المهنة والخبراء الأجلاء .

الشكر والتقدير

الشكر للمولى عز وجل الذى علمنا مالم أكن أعلم والذي علم بالقلم .

والشكر من بعد المولى عز وجل والي إدارة معهد ود المقبول خلال (1980م- 1983م) التى علمتنا عن هندسة المياه الجوفيه والشكر للأخوه في إدارة جامعة شندي والأخوة في وزارة التخطيط العمراني نهر النيل والخبراء وإدارة المياه الجوفية بالخرطوم ونهر النيل وشمال كردفان وكل اللذين ساهموا وما بخلوا بالمعلومات التى هواها الإستبيان والشكر من قبل ومن بعد لله و**للبروف بكري الطيب موسى** للجهد المتعاظم الذي بذله في أن أصل الى نهاية الدراسة التى أتمنى أن تكون مفيدة للبلاد والعباد وأكون قد قدمت مساهمة بالقليل من المعلومات لفايدة هذا الوطن العظيم .

المستخلص

تناول هذا البحث الإدارة الاستراتيجية للمياه الجوفية في المشاريع الزراعية في السودان، وهدف البحث إلى توضيح حجم المشاريع التي تروى من المياة الجوفية مقارنة بالمشاريع النيلية، والوقوف على المياة الجوفيه من حيث الكم والكيف بتوفير معلومات تساعد في ايجاد مشاريعزراعية استثمارية ناجحة، وتوضيح مساهمة المشاريع الزراعية الاستثمارية التي تروى بالمياة الجوفية فى الناتج القومي للدولة الان ومستقبلاً، و التعريف بأهمية الإدارة الاستراتيجية للمياه الجوفية وأهميتها في المحافظة على المخزون الاستراتيجي للمياة الجوفية. وتمثلت مشكلة البحث في السؤال "هل تتم ادارة الاحواض الجوفية اوالمخزون الجوفي ادارة استراتيجية؟"، وعلى ضوء ذلك تم دراسة المتغيرات والعوامل المؤثرة في إدارة امياه الجوفية والتي تمثلت في؛ الرسالة، الأهداف، البيئة الداخلية، البيئة الخارجية، صياغة الاستراتيجية، تنفيذ الاستراتيجية، متابعة وتقييم نتائج الاستراتيجية.استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لطبيعة البحث. تم استخدام أداة استبانة صممت وتم تحكيمها لجمع البيانات الأولية للبحث من عينة الدراسة التي تكونت من (90) خبيراً في مجال المياه الجوفية. تمت معالجة البيانات احصائياً باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (16). وقد توصل البحث عدة نتائج أهمها: للإدارة أهداف واضحة واقعية قابلة للقياس وتتسم بالمرونة والموضوعية، تمتلك الإدارة كوادر ذات كفاءة مهنية عالية وملمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصد المياه الجوفية، تجدالاستثمارات الزراعية حصتها كاملة من المياه الجوفية.

أخيراً أوصت الدراسة بعدة توصيات، من أهمها: ضرورة توفير التمويل الكافي للإدارة حتى تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها، إعادة النظرفي عقود الاستثمارات الزراعية بالتنسيق مع إدارة المياه الجوفية، ضرورة استغلال الحصة المائية من الاحواض المشتركة مع الدول المجاورة.

Abstract

This research dealt with the strategic management of groundwater in agricultural projects in Sudan. The objective of the research is to clarify the size of the projects that are irrigated from underground water compared to the Nile projects, and to identify the groundwater in quantity and quality by providing information that helps in finding successful agricultural investment projects, And the importance of strategic management of groundwater and its importance in maintaining the strategic reserves of groundwater. The problem of research was "Are groundwater basins or aquifers managed strategically?".In this light, the variables and factors influencing the management of groundwater were discussed, namely: mission, objectives, internal environment, external environment, strategy formulation and implementation of the strategy, follow-up and evaluation of the results of the strategy. The researcher used the descriptive analytical method as the most appropriate for the nature of the research. A questionnaire was used and designed to collect preliminary data from the study sample, which consisted of (90) experts in the field of groundwater. Data were processed statistically using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) version (16). The research has reached a number of results, the most important of which are: The administration has clear, realistic, measurable objectives that are flexible and objective. The management has cadres with high professional competence and is familiar with the external technology in groundwater monitoring. Finally, the study recommended several recommendations, the most important of which are: the need to provide adequate funding for the administration so that it can implement its strategy; reconsider the contracts of agricultural investments in coordination with the groundwater management and the need to exploit the share of water from the shared basins with neighboring countries.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	ي
المقدمة	
المقدمة	1
مشكلة البحث	1
أهداف البحث	4
أهمية البحث	5
فروض البحث	5
حدود البحث	6
أدوات جمع البيانات	6
منهجية البحث	6
مصطلحات البحث	7
الدراسات السابقة	9
هيكل البحث	45
الفصل الأول: الإدارة الإستراتيجية في مخزون المياه الجوفية	
المبحث الأول: المفهوم والأهمية والهدف	47

المبحث الثاني: الإدارة الإستراتيجية وعناصرها	50
المبحث الثالث: المياه الجوفية مخزون استراتيجي	54
الفصل الثاني: الإستثمار الزراعي	
المبحث الأول: الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني	60
المبحث الثاني: الإستثمار الزراعي في مصر	72
المبحث الثالث: أهمية الأستثمارات في الأمن الغذائي العربي	83
المبحث الرابع : الاستثمار الزراعي في الجمهورية العربية السورية	140
المبحث الخامس: الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الاستثمارية بولاية نهر النيل.	148
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن محلية شندي	161
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي	166
المبحث الثالث : الإدارة الإستراتيجية	168
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية	170
المبحث الثاني : عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	181
المبحث الثالث : اختبار الفرضيات	202
الخـاتمـة	
النتائج	211
التوصيات	212
المصادر والمراجع	215
المـلاحـق	219

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية من حيث العنوان.	42
2	مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية من حيث المشكة.	43
3	مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية من حيث الفرضيات.	44
1/1	الأحواض الجوفية الرئيسية في السودان.	54
1/2	المحافظات التي تمر بها ترعة السلام.	77
2/2	ترعة السلام المرحلة الثانية.	78
3/2	نسب الفجوه الغذائية في الوطن العربي.	91
4/2	البنية الوظيفية لمساحة الوظيفة في الوطن العربي.	94
5/2	توزيع الهطول المطري على الاقاليم الرئيسية في الوطن العربي.	97
6/2	العلاقة بين العجز المائي والأمن الغذائي العربي.	103
7/2	أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي.	104
8/2	تصنيف الاراضي العريقة وفقاً لمعادلة بنمان.	107
9/2	التوزيع الجغرافي للتصحر والمساحات المهدده به في الوطن العربي.	108
10/2	مساهمة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي قطرياً وقومياً.	111
11/2	حركة الصادرات وقيمتها الاجمالية ونسبها لقيمة الواردات 2000 – 2006 م	116
12/2	تذبذب الاستثمارات الزراعية البينية بين الدول العربية	125
13/2	تطبيق قانون سيبرمان لمعرفة هل هنالك علاقة إيجابية بين تطور الاستثمارات البيئية والاستثمار الزراعي.	127
14/2	المشاريع الاستثمارية المشتمله بقوانين الاستثمار حسب السنوات والنشاط الاقتصادي	143
15/2	إنتاج مصانع الاسمنت في السودان.	156
16/2	المبالغ التي صرفت على التنمية بولاية نهر النيل.	160
1/3	المعلومات الديموغرافية.	164
1/4	قيمة معامل ألفا لكرونباخ صدق وثبات محور القياس.	172
2/4	قيمة معامل الارتباط لبرسون لعبارات المحور الرسالة الاول	173

3/4	المحور الثاني الأهداف	174
4/4	المحور الثالث تحليل البيئة الخارجيه	175
5/4	المحور الرابع تحليل البيئة الداخلية	176
6/4	المحور الخامس صياغة الاستراتيجية	177
7/4	المحور السادس تحديد الاستراتيجية	178
8/4	المحور السابع متابعة قيمة ثبات في الاستراتيجية	179
9/4	المحور الثامن الاستثمارات الزراعية	180
10/4	توزيع التكرارات ونسب العينة الزراعية حسب النوع	181
11/4	توزيع التكرارات حسب العمر	182
12/4	توزيع التكرارات حسب المؤهل التعليمي	183
13/4	توزيع التكرارات حسب سنوات الخبرة	184
14/4	توزيع التكرارات حسب الحالة الاجتماعية	185
15/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على عبارات المحور الأول	186
16/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور الثاني الأهداف	188
17/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور الثالث للعينة الخارجيه	190
18/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور الرابع النسبة الداخلية	192
19/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور الخامس صياغة الاستراتيجية	194
20/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور السادس القيم الاستراتيجية	196
21/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور السابع النتائج ومتابعة القيم	198
22/4	التوزيع التكراري والنسبي لإجابات المبحوثين على المحور الثامن الاستثمارات الزراعية	200
23/4	الأوزان في الفترات	202
24/4	الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحور الاول الأول	202
25/4	المحور الثاني الأهداف	203
26/4	المحور الثالث البيئة الخارجيه	203

27/4	المحور الرابع البيئة الداخلية	204
28/4	المحور الخامس صياغة الاستراتيجية	204
29/4	المحور السادس تطبيق الاستراتيجية	205
30/4	المحور السابع المتابعة وتقييم الاستراتيجية	205
31/4	المحور الثامن الاستثمارات الزراعية	206
32/4	اختبار (ت) العينة الواحدة للعلاقة بين رسالة الاداره والاستثمارات الزراعية	207
33/4	أهداف الاداره والاستثمارات الزراعية	207
34/4	البيئه الخارجيه للادارة والاستثمارات الزراعية	208
35/4	البيئه الداخلية للادارة وقوانين الاستثمارات الزراعية	208
36/4	صناعة الاستراتيجية للاداره والاستثمارات الزراعية	209
37/4	تقنين الاستراتيجية والاستثمارات الزراعية	209
38/4	المتابعة وتقييم نتائج الاستراتيجية والاستثمارات الزراعية	210

قائـمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1/4	توزيع عينة الدراسة حسب النوع	181
2/4	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	182
3/4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	183
4/4	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	184
5/4	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الإجتماعية	185

المقدمة

سعي الباحث لفائدة الأمم وخاصة الأمة السودانية للاجتهاد في هذه الدراسة والبحث للفت نظر القائمين على الأمر وعامة الناس علىأهمية مورد ومصدر المياه وخاصة المياه الجوفية في الحاضر والمستقبل لاستمرار الحياة ورفاهية الإنسان مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة ولذلك تولدت إليه في فكرة البحث في كيفية إدارة هذا المورد إدارة إستراتيجية حكيمة ومتكاملة وهو ما يعني الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية لهذا المخزون الجوفي .

مشكلة البحث:

السودان حباه الله بعدد من مصادر المياه منها نهر النيل وهو أطول نهر في العالم وهو يعبر السودان من جنوبه لشماله ويوفر كميات كبيرة من المياه العذبة التي قلما تتوفر لبلد أخر وهو الآن مصدر المياه لجزء كبير من سكانه خاصة في الولايات التي يمر عبرها النيل الأزرق والنيل الأبيض والروافد الصغيرة الآخرين التي قد تكون موسمية مثل (بحرالعرب، نهر عطبرة، نهر القاش، أنهار آخري)

حسب الباحث إن هنالك مشكلة في المياه الجوفية خاصة في ولاية يمر عبرها نهر النيل وهي ولاية نهر النيل إذ لا يجد هذا المصدر أي اهتمام ليس في هذه الولاية فقط بل في السودان كله رغم إن المياه الجوفية قامت عليه ولايات ليس لديها مصدر مياه وهي الولايات الغربية(كردفان–دارفور)، لكن يعتقد الباحث إن هنالك وجود دراسات قديمة لكميات المياه الجوفية ومصادر تغذيتها لكن لا يؤثر كثيراً في المناطق الغربية إلا إذا استعملت في المشاريع الإستثمارية الزراعية كما هو الحاصل الآن في الولايات الشمالية ونهر النيل.

حيث الاستعمال لمياه الشرب لا يؤثر كثيراً لمحدودية الكمية المسحوبة الآن الاستعمال غير العملي والمقنن إدارياً وعملياً للاستثمارات الزراعية سيكون له أثر سلبي على إستمرارية المشروعات ونضوب هذه الكميات وهو ما يسعى الباحث للتنبيه له وإيجاد سبل الإدارة الإستراتيجية التي تهدف إلي استمرارية ري هذه المشاريع بالطريقة العلمية التي تحفظ كميات

المياه الجوفية من المصدر وتضمن استمرارية ري المشاريع الإستثمارية الزراعية مما يساعد في الناتج القومي للدولة.

عليه لا يريد الباحث أن يظهر ذلك كمشكلة حتى يسعى بجهده للمساهمة في حلها بفتح الباب للآخرين من الباحثين للأهمية القصوى لهذا المصدر وقد اختار الباحث ولاية ومحلية يهتم أهلها ومسئوليها بمياه نهر النيل في شربهم وري مشاريعهم القريبة من النيل ولا تجد المياه الجوفية والخزان الجوفي رغم غناه بالمياه وتمدده في الولاية والمحلية ورفده للولاية بدخل معتبر من المشاريع الإستثمارية إلا أن الإدارة الإستراتيجية يحسها الباحث غائبة من واقع تخصصه وتواجده في الولاية حيث لاحظ الباحث لجوء كثير من المشاريع للري من النيل بعد شرود المياه الجوفية من مشاريعهم وذلك سبب السحب الجائر الغير علمي في عرض كثير من المشاريع للتوقف لذلك يسعى الباحث للتنبيه لخطورة واستمرار مثل هذا العمل وقد حدد النظام المكاني في هذه المحلية (شندي) وجود كثيرا من المشاريع الإستثمارية الزراعية التي تروي من المياه الجوفية بطريقة غير علمية.وفي فهم الباحث الإدارة الإستراتيجية لهذا المورد تتطلب توفير المعلومات الكافية عن حجم المياه الجوفية الموجودة الآن وكيفية تغذيتها ومن أين تتغذى وكميات التغذية السنوية لها وذلك عن طريق الرصد والمتابعة بعمل الدراسة اللازمة ومن ثم سيتم استخلاص طريقة إدارة إستراتيجية فاعلة لاستمرار هذه المشاريع مع الوضع في الاعتبار المحافظة على المخزون الجوفي كمصدر استراتيجي ومن ضمن المعالجات الآتية الاتجاه للري من النيل بقدر المستطاع وتوفير المياه الجوفية كمخزون مهم للمستقبل.

ويسعى الباحث في ذلك للاستفادة من مفهوم الإدارة كنشاط إنساني الذي يمكِّن القائمين على الأمر والمتخصصين في التفكير العملي والعلمي الإيجابي المنظم الذي يؤدي إلي التفاعل مع المورد وما حوله من بيئة وخلافه[1].

(1) إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث،ص 3.

وهو يسعى للحفاظ على هذا المورد لتطبيق مفهوم الإدارة الإستراتيجية وبتعريفاتها المختلفة وفيها أن الإدارة الإستراتيجية هي العملية اللازمة لوضع وتنقيح وتطبيق لبعض التصرفات اللازمة لانجاز بعض النتائج المرغوب فيها[1].

ولا شك إن هذا التعريف ينطبق على هذه الحالة حيثيجب وضع وتنقيح وتطبيق لبعض التعريفات اللازمة وانجاز بعض النتائج المرغوب فيها ولا شك الباحث يسعي لتوضيح تلك الأشياء المطلوبة بتحقيق وانجاز و المحافظة على وجود المخزون الجوفي واستمرار الإستثمارات الزراعية حتى يستفيد الوطن الفائدة المرجوة وتحقيق النتائج القصوى .

لذلك هنا تكمن أهمية البحث في إدارة إستراتيجية للمخزون واستمرارية دائمة للاستثمارات الزراعية للمساهمة في الناتج الإجمالي القومي وذلك عن طريق الاستفادة من المخزون الجوفي في زراعة القمح نسبة لوجود المساحات الواسعة التي أفضل من المزروعة على ضفاف النيل نسبة لصغرها.

لا شك أن أهم مورد هو المياه وبحمد الله ربنا حبا بلادنا موارد مائية متنوعية جوفية وسطحية كالنيل والنيل الأزرق والنيل الأبيض وانهار موسمية كنهر عطبرة والقاش وغيرها وأحواض جوفية متنوعية منتشرة في بقاع السودان.

لاحظ الباحث بحكم خبرته وإدارته للمياه الجوفية وعمله المتواصل بولاية نهر النيل لاحظ الهجمة الشرسة للمستثمرين لنيل مشارعهم الإستثمارية الكبيرة بالمياه الجوفية بدونه حسب أو رقيب من الإدارة المعنية وذلك رغم وجود نهر النيل الذي يعبر الولاية من الجنوب الي الشمال وعليه تأكد له أن في الحاضر أو المستقبل القريب ستكون هنالك مشلة في إستمرارية المشاريع الإستثمارية بسبب هروب المياه (DrawDown) نسبة للسحب الجاير وغياب الجهات المسؤلة.

---

(1) محمد حسين أبوصالح، التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل، ط1، الأردن : دار الحنان للنشر والتوزيع، 2016م.

سعى للتأكد أن توجد إستراتيجية للمحافظة على المياه وخاصة المياه الجوفية ومطبقة على أرض الواقع عليه عبرة عن مشكلة في هذا العنوان: **أثر الإدارة الإستراتيجية في مخزون المياه الجوفية في الإستثمارات الزراعية**،وأختار ولاية نهر النيل مكان للدراسة وبالتحديد محلية شندي نسبة لوجود عدد كبير من المشاريع الزراعية الإستثمارية.

وتتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس: " ما هو أثر الإدارة الإسترتيجية في مخزون المياه الجوفية في الاستثمارات الزراعية؟"

الأسئلة الفرعية:

1) هل هناك علاقة دالة احصائياً بين الرسالة والإستثمارات الزراعية؟
2)هل هناك علاقة دالة احصائياً إحصائية بين الأهداف والإستثمارات الزراعية؟
3)هل هناك علاقة دالة احصائياً بين تحليل البئية الخارجية والإستثمارات الزراعية؟
4)هل هناك علاقة دالة احصائياً بين تحليل البئية الداخلية والإستثمارات الزراعية؟
5)هل هناك علاقة دالة احصائياً بين صياغة الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية؟
6)هل هناك علاقة دالة احصائياً بين تنفيذ الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية؟
7) هل هناك علاقة دالة احصائياً بين الرقابة والتقييم والإستثمارات الزراعية؟

أهداف البحث:

1- لفت الإنتباه إلى أهمية المياه الجوفية والدعوة لإدارتها استراتيجياً.

2- التوضيح من خلال الدراسة لصنّاع القرار بأهمية الدور الإقتصادي والإجتماعي للمياه الجوفية.

3- تعزيز مفهوم أن المياه الجوفية مخزون استراتيجي للأجيال القادمة.

4- التأكيد على أن الإدارة الاستراتيجية هي صمام أمان للمحافظة على المياه الجوفية واستمرارية المشاريع الاستثمارية الزراعية.

5- توضيح بعض الآثار السالبة المترتبة على الاستمرار في ري المشاريع الاستثمارية من المياه الجوفية وذلك بسبب نضوب أو شرود المياه الجوفية.

6- الاستثمارات الزراعية تضيف خبرات إدارية و تقنية واقتصادية واجتماعية للبلاد.

7- التأكيد على أن المياه الجوفية بكمياتها وتوزيعاتها ونوعيتها كأهمية مياه النيل.

8- التعريف بضرورة أولوية ري المشاريع الاستثمارية الزراعية من مياه النيل خاصة في ولايتي نهر النيل والشمالية.

أهمية البحث:

تتمثل أهيمة البحث في الأتي :-

1- عدم وجود درسات كافية في مجال البحث.

2- يوفر معلومات تفيد متخذي القرار والمستثمرين.

3- يوفر مرجع في المكتبة للدارسين.

4- اضافة علمية جديدة.

5- يغطي مجال مهم.

6- يلفت الانتباه لأهمية المياه الجوفية.

7- يشجع الباحثين الاخريين للاهتمام بهذا المجال.

8- يسهل تطبيق البحث ويعود بنتائج جيدة لكل الجهات المعنية.

فروض البحث:

يهدف هذا البحث لإختيار الفروض الأتية :-

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذاد دلالة إحصائية بين الإدارة الإستراتيجية لمخزون المياه الجوفية والإستثمارات الزرعية بمحلية شندي.

الفرضيات الفرعية :-

1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرسالة والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأهداف والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل البئية الخارجية والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

4/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل البئية الداخلية والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

5 توجد علاقة ذات دلالة بين صياغة الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

6/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

7/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية الرقابة والتقييم والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

شكل(1): نموذج الدراسة

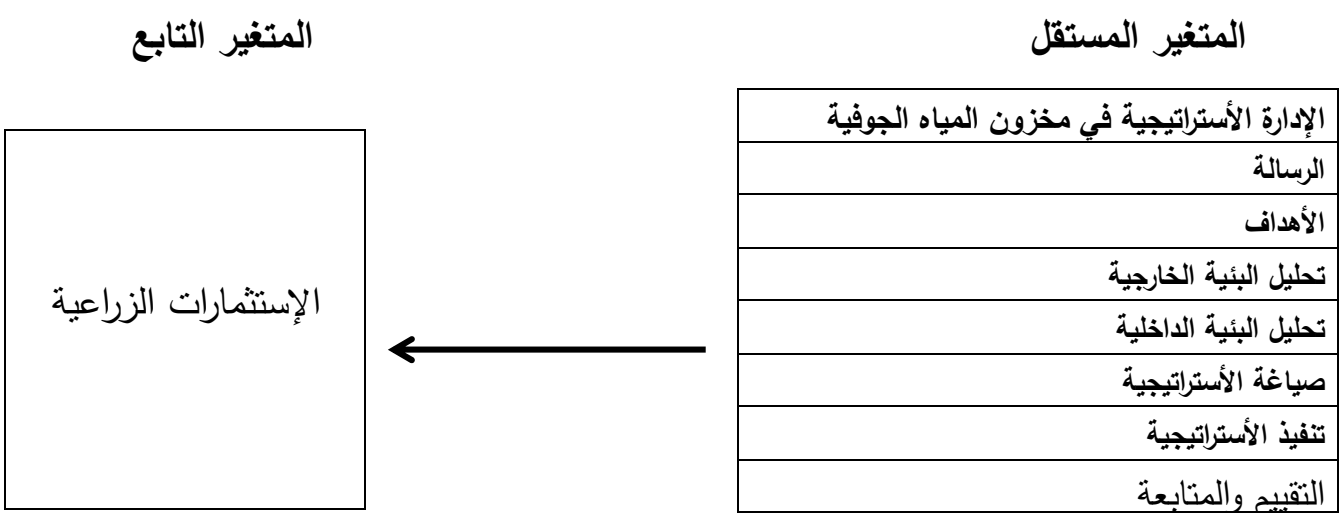

المصدر: إعداد الباحث (2018م)

حدود مشكلة البحث :

الإدارة الإستراتيجية وأثرها على الإستثمارات الزراعية في الفترة (2007– 2017م).

الحدود المكانية : ولاية نهر النيل – محلية شندي

الحدود الزمانية : 2007م –2017 م

أدوات جمع البيانات :–

الملاحظة – المقابلة – الأستبيان

منهجية البحث:-

إعتمد الباحث المنهج والوصفي التحليلي وملائمته بطبيعة البحث ويقصد بذلك المنهج الذي يعتمد جمع البيانات وتحليليها وإستخراج الأستنتاجات منها ذاد دلالة بالنسبة لمكشلة البحث.

مصادر وادوات جمع البيانات:-

أعتمد البحث على مصدرين أساسين في أدوات جمع البيانات.

1/ المصادر الثانوية: تم الإستعانة بالمصادر والمراجع المتوفرة على المكتبات وعلى الشبكة العنكبوتية (إنترنت) منها الكتب والمراجع العربية ذاد العلاقة الأبحاث والمقالات المنشورة والتقارير والدوريات والدراسات السابقة والرسائل الجامعية السابقة التى تناولت موضوع الدراسة.

2/ المصادرالأولية: لمعالجة الجوانب التحليلة وموضوع الدراسة تم إعتماد الأستبيان كأداء رئيسية لجمع البيانات حيث وزعت في الأدارة المختصة والخبراء في المجال وتم مراعاة الشمولية في صياغتها لتمثل كافة متغيرات الدراسة وبحيث تخدم الأهداف.

مصطلحات الدراسة:

الإدارة الاستراتيجية:

هي تلك العملية اللازمة لوضع وتنقيح وتطبيق بعض التصرفات اللازمة لإنجاز بعض النتائج المرغوب فيها [1].

المياه الجوفية :

هي المياه المتواجدة في باطن الأرض تحت مستوى التشبع بعد مرورها بقطاع الامتصاص المتوسط الغير مشبع [2].

---

(1) إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية، الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.

(2)نادية بابكر إبراهيم شكّاك، ورقةعلمية " نوعيةالمياه: المخاطروالمهددات والفرص المتاحة، وزارة الموارد المائية والري والكهرباء (24-26/مايو/2016م)

ويعرفها الباحث على أنها "هي المياه التي تقع في باطن الأرض توجد باحواض كبيرة وتعتمد علي تغذية دائمة او شبه دائمة وتوجد تحت المياه السطحية في طبقات مسامية او شبه مسامية بين طبقتين غير مساميات".

الإدارة الإستراتيجية:

هي عملية تعتمد علي دراسة الماضي والحاضر لاستشراف مستقبل افضل تتجاوز فيه المهددات وتستغل فيه الفرص عن طريق التخطيط الاستراتيجي السليم[1].

الاستثمارات الزراعية:

هي انتقال رؤوس الاموال والتقنيات الفنية والإدارة الاجنبية المتطورة لاحداث تطور اقتصادي وإجتماعي وإداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عن طريق الشركات الوليدة بمشاركة راس الوطني[2].

(1)حاتم فارس الطعان،الاستثمار أهدافه ودوافعه،2007م

(2) المرجع السابق نفسه.

الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة في هذا المجال وبهذا العنوان أثر الادارة الإستراتيجية في مخزون المياه في الإستثمارات الزراعية– تكاد تكون معدومة على حسب علم الباحث ولكن توجد دراسات وكتب للإدارة الإستراتيجية خاصة وتوجد دراسات للمخزون الجوفي خاصة من حيث مسميات الأحواض والكميات ونوعية المياه وغيرها.

إلا ان الباحث اجتهد عن طريق الشبكة العنكبوتية الدولية وتحصل على عدد من الدراسات قد تتفاوت في درجات التشابه والاختلاف في الأهداف والأهمية والمفهوم والمسميات وهي اغلبها في الدول العربية ودول الخليج على وجة التحديد، وكانت كالآتي:

1) دراسة وليد خليل زيادي(2007) [1]:

الهدف :-

التوقف الفوري والجاد لهذه الدول عند الوضع المتدهور الحالي للمياه الجوفية والنظر بعقلانية في افضل الوسائل لانتشار هذه الموارد للحصول علىأعلى عائد اقتصادي و اجتماعي و بيئي وسياسي للمجتمعات الخليجية وتحديد الخدمات الرئيسية المثلي من استغلال مخزون هذه المياه الجوفية و أولويات استخدام سواء ان تكون لامداد القطاعات السكنية لظروف الطواري أو لمخزون استراتيجي.

لوقف هذا التدهور الذي تعاني منه هذه الموارد والعمل على تعظيم استدامتها لاطول فترة زمنية ممكنة وجعلها مخزون استراتيجي واستخدامها حسب الأولويات.

لتعظيم استدامتها لاطول فترة زمنية ممكنة والإستثمار في البحث العلمي ووالطوير في العلوم وتكنولوجيا مصادر المياة غير التقليدية والبديلة وتجهيز مجتمعات المنظقة لمرحلة ما بعد نضوب المصادر الجوفية غير المتجددة [1].

---

(1) وليد خليل زيادي ,, **صحيفة الوسط البحرينية** ، مملكة البحرين – العدد 1717 ، الاحد الموافق 2 مايو 2007 / 3 جماد الاول 1428 ، الموقع: http://www.alwastnew.com/witers/writer_58_html) waleedzupari@alwasatnews.com 8-10-2017

الهدف من الاستراتيجيات :

أ/الاسترتيجيات التقنية المتاحة بدول الخليج حالياً التي يمكنها ان تساهم في تخفيض معدل استنزاف هذه الموارد أهمها :

بناء السدود لحجز الامطار للاستخدام المباشر أو لتغذية المياه الجوفية أو التغذيه الصناعية للمياة الجوفية بواسطة الابار للمياه غير التقليدية الفائضة عن الحاجة خصوصاً مياة الصرف الصحي المعالجة التي من المتوقع ان تزاد كمياتها باستمرار تقليل الهدر

رفع كفاءة الري في القطاع الزراعي الذي يوفر كميات حقيقية

تقليل الهدر و التسربات في القطاع البلدي وخصوصاً في الدول التي تعتمد على المياه الجوفية والمياه المحلاه لتلبية متطلبات هذا القطاع المتزايد .

ب/الاستراتيجيات المؤسسية التنظيمية وهي تشمل الاعتبارت التشريعية و الاقتصادية و التشاركية لانشاء بيئه ممكنة وقادرة على ادارة هذه الموارد الطبيعية لكفاءة في دول المجلس تعتمد كفاءة ادارة المياه الجوفية في دول المجلس على وجود سياسات و اطر تشريعي فعال ووجود ترتيب مؤسسي ملائم لتطوير بناء القدرات البشرية و المؤسسية بجانب الاستراتيجيات التقنية المذكورة اعلاع المتمثلة في بناء السدود و حجز الامطار التغذية الصناعية للمياة الجوفية .

إذن لابد من وجود تشريعات وسياسات ملائمة ومؤسسات قوية معا حتي تصبح ادارة المياة الجوفية فعالة وهو الوضع السائد الان أي عدم وجود تشريعات و سياسات ومؤسسات فعالة.

أبرز المشكلات التي تواجهة قطاع المياة الجوفية في دول الخليج :

1. ضعف مجالات التخطيط و الادارة رغماً امتلاك خبرات فنية ومقدرات متطورة
2. عدم كفاءة القدرات البشرية الوطنية

---

(1) وليد خليل زيادي ، **المصدر السابق نفسه.**

3. عـدم اسـتخدام المنهجيـات والتقنيـات العلميـة الحديثـة كـاجزاء مهمـة فـي التخطـيط الاستراتيجي.

4.الافتقار لربط البحث العلمي بتخطيط وادارة الموارد المائية و اجراء الدراسات المستقبلية.

5.الترتيب المؤسسي وذلك ليتمثل في وضع مسؤلية ادارة المياة تحت مظلة الكهرباء و الماء مما يؤدي لكثير من تضارب المصالح، من الهدف الرئيسي للوزارة وتلبية الطلب والهدف الثانوي للمحافظه على المياه.

اخيـراً لمعالجـة معضـلة الترتيـب المؤسسـي والاتجـاه للاصـلاح والادرة الفعالـة قامـت دول السعودية وابوظبي وقبلهم سلطنة عمان لفصل مسؤلية قطاع المياة عن هذه الوزارات إلا أن ضـعف القـدرات المؤسسـية و البشـرية للاجهـزة المسـئولة عـن الميـاة والميـاة الجوفيـة بصـورة خاصة ما زال يمثل العقبة حيث ان كثير من اللوائح التنظيمية التي وضعت لاستخدام المياة الجوفية مثل تراخيص حفر الابار وخصوصاً مراقبة المياة المياة المسحوبة ومعاقبة المخالفين لا يتم تطبيقها بسبب الضعف الكبير في القدرات البشرية والمؤسسية وبسبب السلطات القليلة الممنوحة لها وعدم توفر المساندة السياسية العليا .

توصيات الدراسة لوجود إدارة فعالة للمحافظة على موارد المياة الجوفية في دول الخليج:

القيام باصلاحات مؤسسية للاجهزة المسؤلة عن المياة الجوفية إنشاء ترتيب مؤسسي مستقل وإعطاء السلطة المساندة السياسية القوية تقوية العنصر البشري الوطني من خلال برنامج بناء القدرات و التدريب استخدام المنهجيات والتقنيات العلمية الحديثة في ادارة المياة الجوفية رفع مستوي التعاون بين الجهات المسؤلة عن المياة الجهات البحثية العدد 1717 الاحد 20 مايو 2007م الموافق 3 جمادي الأولى 1428هـ.

المنـهج: الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات واستخراج النتائج والتوصيات .

النتائـج:

1- يتم فصل مسؤولية قطاع المياه عن الوزارات.

2- تصبح ادارة المياة الجوفية فعالة.

3- الحصول علىأعلى عائد اجتماعي وسياسي وبيئي للمجتماعات الخليجية.

التوصيات:

1- لابد من وجود تشريعات وسياسات ملائمة ومؤسسات قوية لتصبح ادارة المياة فاعلة.

2- انشاء بيئة متمكنة وقادرة على ادارة هذه الموارد.

3- ربط البحث العلمي بتخطيط وادارة موارد المياه وإجراء الدراسات المستقبلية.

2) دراسة وزارة المياه و الري (2009)[1] :

يواجه الاردن اختلالاً هاماً في امداد المياه و الطلب على الرغم من التحسينات الكبيرة في البني التحتية لزيادات القدرات ومن المتوقع ان يتفاقم عدم التوازن بين العرض و الطلب لنظرا لعوامل مختلفة بما في ذلك التغيرات السكان وتسكين الاسر.

الهدف :

تهدف الدراسة للحد من العجز المائي في الاردن و ذلك بتحسين ادارة إمدادات المياه و التاثير على سلوك الطلب وتحسين عملية توزيع المياه وثم تحديد ومعالجة التحديات التي تواجه الأردن وهي:

- يتجاوز الطلب على المياة موارد المياة المتاحة.
- انخفاض مستويات المياة الجوفية التي يجب استغلالها بنحو ضعف معدل اعادة التغذية.
- توزيع المياة غيرالمتوازنة بين الري و البلديات و الصناعة والسياحة.
- تدنيات مؤسسية تحتاج مزيد من الكفاءة في الهيكل المؤسسي الذي يعتبر المجال الرئيسي للاصلاح.

---

(1) تقرير وزارة المياه والري،**الاستراتيجية الوطنية للمياه (2008-2022م) ادارة المياه شباط فبراير 2009**، الموقع (http://inform.gov.jo/ar_go/)9-9-2019/1

ومن ضمن التحديات المؤسسية نقص في التواصل التماسك والتكامل في الجهود بين الجهات الثلاثة المعنية بالمياة الري وسلطة المياة وسلطة وادي الأردن.

_ تضارب المصالح بين الهيئات الثلاثة و تداخل المسؤليات مع وزارات اخري

_ محدودية الإستثمار و الحاجة الي نماذج عمل جديدة بمشاركة القطاع الخاص

كما تهدفالدراسة في معالجة قطاع الري الذي شهد تدهور في نوعية الموارد المائية نتيجة للنشاطات الزراعية مع قلة المساحة المزروعة بسبب انعدام الامن بسبب عدم انتظام الامطار.

المنهج: الوصفي التاريخي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.

الفروض:

1-يواجه الاردن اختلال واضح في امداد المياه والطلب على الرغم من التحسينات في البنية التحتية.

2-يتجاوز الطلب على المياه موارد المياه المتاحة

3-انخفاض مستويات المياه الجوفية التي يجب استغلالها

النتائج :

1- توفير مرافق كافية لجمع ومعالجة المياه العادمة.

2- تحسيان كفاءة وتوزيع المياه بالجملة وانظمة الري على مستوى الزراعة.

3- ضمان وجود خيارات متاحة ميسرة وقابلة للتطبيق للحد من الطلب على المياه في كل القطاعات.

التوصيات :

1. ضمان تخزين المياه السطحية بكافاء والاستفادة منها
2. تحديد مصدر بديل للطاقة للحفاظ على تكلفة تحلية المياه في ادنى مستوى
3. سن وانفاذ قانون المياه وبناء استراتيجيات قوية لرسم سياسات التخطيط للموارد المائية الإصلاح المؤسس الكفئ الفعال.

4. انخفاض كبير في استعمال المياة الجوفية.
5. كفاءة استخدام الموارد المائية.
6. تنفيذ مشاريع بنقل المياة.
7. وضع سقوف و تنظيم الزراعة المروية في المرتفاعات و تنظيم الأنظمة ادخال التعرفات الحوافز المناسبة للمياة.

3) دراسة نور الدين جارويش (2007)[1]:

الهدف :

تهدف الدراسة لتامني الاحتياجات المتزايدة من المياه في الجزائر والتي نتدرتها تحد من التطور ومصدر للتورتر الاجتماعي كم ان الهدف وضع سياسة تنشط الموارد المائية وتجود التنفيذ مع استعمال الاجهزة الحديثة في الادارة والتشييد.

المنهج: الوصفي التحليلي الذي يعتمد على رصد البيانات وتحليلها .

الفروض :

1- توجد ندرة للمياه في الجزائر
2- قله المياه تحد من التطور ومصدر للتوتر الاجتماعي
3- تكتسب الموارد المائية في الجزائر طابع استراتيجي في مجال التنمية الشاملة لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة

النتائج :

1- الحصول على استراتيجيات محددة لتطوير موارد المياه
2- ازدياد الحاجة الي التنظيم الفعال كمًا ونوعًا
3- بإعتبار ان الماء رهان استراتيجيًا لتحقيق التنمية المستدامة
4- انشاء شركة الجزائر للمياه في عام 2012

---

(1)نور الدين جارويش، **استراتيجةادارةالمياهفيالجزائر، (2007م)**

التوصيات :

1- الاستعداد لمواجهة الضغط الشديد على موارد المياه

2- يجب التحسب لزيادة الطلب في ظل الجفاف

3- التدخل المباشر للسلطات المختصة في ادارة طلب الماء وخفض الكميات المهدرة عن طريق التكنولوجيا

توصيات البنك الدولي لمعالجة نقص المياه :-

1. حشد الجهود لاحداث تغيير السلوك على جميع المستويات .
2. تحقيق التكامل بين ادارات المياة
3. البحث عن مصادر مياة جديدة
4. تنمية التعاونعلى المستوي الدولي و الاقليمي .

عليه و تنفيذاً لتوصيات البنك الدولي انشأت الجزائر شركة الجزائرية للمياة وهي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتقع تحت وصية الوزير المكلف بالموارد المائية. ومهام الشركة الاتي :

- التقييس ومراقبة نوعية المياة الموزعة.
- المبادرة لتحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع.
- ادخال كل تقنية للمحافظة على المياة.
- مكافحة تبزير المياة بتطوير عمليات الاعلام.
- تصوير برامج درأسية مع المصالح العمومية و التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه .
- التخطيط لبرامج الإستثمارات السنوية والمتعددة السنوات و تنفيذها.

اتجهت الجزائر لتحلية مياة البحر باعتبار ان مياة الامطار غير مضمونة وهي تقع على شريط البحر الابيض المتوسط بطول 1200 كلم وهي تستعمل طريقة التناضح الأوزوني نظراً لبعض الخصائص والمميزات التي تتمتع بها.

4) دراسة البنك الدولي (2017)[1]:

الهدف: يهدف الي ايجاد دراسة متكاملة للمياه الجوفية والمياه السطحية وإدارة منفصلة للخزانات الكبيرة وتعظيم من قيمة الموارد الجوفية عالية الجودة سهله التكلفة مع ظروف الجفاف.

المنهج: الوصفي وتحليل ورصد البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.

الفروض:

1. المياه الجوفية والسطحية مرتبطتان بشدة كونهما جزءًا من الدورة الهايدرولوجية.
2. الانظمة النهرية يسودها التدفق والخزانات الجوفية يسودها التخزين.
3. الخزانات الجوفية لها قدرة كبيرة لمعادلة تقلب المياه السطحية في فترات الجفاف.

التوصيات:

أولاً: مطلوب إدارة ناجحة للمياة الجوفية وهذا يتطلب منهجاً متكاملاً لإدراة حلقة الوصل بين الماء النهري والجوفي والأرضي.

ثانياً: دمج المياة الجوفية في التخطيط النهري وهذا يتطلب معالجة القيود المتمثلة في صنوف الهياكل المؤسسية والقانونية وشكلها والتشريع المائي الذي لا يغطي بشكل كافي المسئولية المؤسسية لادارة المياة الجوفية أويضع المسؤلية تحت اشراف هيئه مختلفة من تلك المعنية بتخطيط الحوض النهري، جمعيات أو هيئات المياة الجوفية غير ممثلة في وكالة الحوض النهري.

ثالثًا:لابد من الاجماع السياسي والاجتماعي على دور المياة الجوفية في حجم الاقتصاد و في الدور الإجتماعي.

النتائج :

1- الحصول على علاقة بين المياه الجوفية والحوض النهري.

---

(1) البنك الدولي، 2017.

2- ايجاد أدارة مشتركة بين المياه الجوفية والحوض النهري وتكون ادارة استراتيجية.

3- تبرز أهمية التخطيط الوطني لموارد المياه للدول كعنصر مهم في دعم الاقتصاد الوطني.

5) دراسة حاتم فارس الطعان (2007):

المقدمة: يعد الإستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، اما المجتمعات النامية فالسبيل امامها ما زال رحباً للاهتمام بالإستثمار والتوسع في مجالاته حتى تستطيع اللحاق بركب التقدم والرقي[1] .

أهمية الدراسة :

تكمن في معرفة مفهوم الإستثمار والدوافع والأهداف التي يحققها لكل من المستثمر الأجنبي، والدول المضيفة لرأس المال الأجنبي من تقدم وتطور، ولغرض تحقيق الاستفادة من هذا البحث لان العراق مقبل على اصدار قوانين في مجالات الإستثمار الواردة بنص المادة (26) من البند الثاني الفصل الأول/ الباب الثاني/الحقوق والحريات/ من الدستور العراقي الصادر سنة 2005م ومن خلال عرض هذا البحث تتكون لدى القارئ والمشرع فكرة كاملة لهذا المفهوم.

فرضية الدراسة:

تقوم لايجاد التعريف الحقيقي للاستثمار، لانه عرف في الواقع بمنظور اقتصادي، وتم النظر اليه بمنظار مادي بحت. ولكن يمكن ان نرى هذا الموضوع من منظار قانوني لأهميته في جذب الإستثمارات الأجنبية وذلك من خلال سن التشريعات المشجعة لعمليات الإستثمار. وايضا الاجابة على السؤال المطروح، ماذا يستفيد المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة من علميات الإستثمار؟ ومن خلال العرض والتحليل ومعرفة الأهداف والدوافع يمكن التوصل للاجابة.

---

(1) حاتم فارس الطعان، **الاستثمار أهدافه ودوافعه** ،2007م.

حدود الدراسة

تتركز على الإستثمار وأهدافه في كل من الدول المتقدمة – اليابان– والدول النامية– مصر العربية.

منهجية الدراسة:

هي منهجية التحليل من خلال استقراء وتحليل تشريعات الدولتين اليابان ومصر.

المصطلحات المستعملة في الدراسة:

رؤوس الاموال الأجنبية، وهي الاموال التي تستعملها الشركات الأجنبية للاستثمار خارج حدود وطنها الام[1].

مصطلح الشركات أو الشركة الوليدة: وهي الشركات المشتركة بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي– أي استحداث شركات جديدة مشتركة.

والبلد المضيف: هي البلد التي يتم فيها انشطة المستثمرين، أي البلد الذي تستضيف المستثمرين.

وعليه فان نطاق البحث ومحتوياته: سيتم توزيعها على ثلاثة مباحث وسيتركز البحث على عرض وتحليل المباحث وهي:

المبحث الأول: الإستثمار أهدافه ودوافعه.

المبحث الثاني: أهداف الإستثمار في الدول المتقدمة – نموذج اليابان.

المبحث الثالث: أهداف الإستثمار في الدول النامية– نموذج مصر العربية.

وسنقدم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها في نهاية البحث.

المبحث الأول :

تعريف وأهداف ودوافع الإستثمار لم يكن الإستثمار معروفا قديما، وبالذات على المستوى الدولي بالشكل أو بالمستوى المعروف في وقتنا الحاضر.

---

(1)حاتم فارس الطعان، **مصدر سبق ذكره.**

ولقد ازدهرت علميات الإستثمار الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تاثير ايدولوجية التنمية الساندة آنذاك[1].

وباعتبار ان اغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين وتمتلك ثروات طبيعية هائلة، فتسارعت الدول الصناعية وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول أو عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات.

ثم تطورت نوعية الإستثمار في الدول النامية بالشكل الذي نراه حاليا وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبتاغلب التشريعات في الدول النامية الى سن القوانين التي تجذب رؤوس الاموال الأجنبية مستغلة هذه الإستثمارات في قيام صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الاراضي الزراعية والمشروعات الاسكانية في بعض الدول وعلى سبيل المثال مصر.ومما سبق نلاحظ ان اساس الإستثمار مبني على نقطتين هامتين وهما:

أولاً: استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية أو السائرة في طريق النمو.

ثانياً:ايجاد اسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية اتجهت اغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا اليها وذلك عن طريق جلب رؤوس الاموال الأجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب أو عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب اخر أو بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الأجنبية من جهة أخرى.

ومن الطبيعي ان القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة

---

(1) حسام محمد عيسى، نقل التكنولوجيا–**دراسة في الآليات القانونية في المستقبل العربي**،(مصر، القاهرة، ط1، 1978)، ص 190.

الـى اخـرى وكـذلك الانظمـة والايـدلوجيات التـي تحكـم هـذه الانظمـة فمنهـا مـن يشـجع علـى الإستثمار بشكل مقيد ومنها ما يقيد الإستثمار بجملة من التشريعات.

ولكـن اغلـب الـنظم السياسـية والتـي تـدعو الـى الانفتـاح الاقتصـادي علـى العـالم أي اسـتثمار رؤوس الاموال الأجنبية تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال امام استثمار رأس المال الأجنبي وذلك لزيادة قدرتها الانتاجية في بعض الصناعات أو خلق صناعة جديدة بهـــا ونقـــل التكنولوجيـــا والتقنيـــات الحديثـــة والـــنظم الاداريـــة المتطـــورة.

ولغرض توضيح ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث الى جزئين:

الجزء الأول: يخصص لتعريف الإستثمار.

والجزء الثاني: يبين أهداف ودوافع الإستثمار.

الجزء الأول : تعريف الإستثمار:

يقصد بالإستثمار قيام شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أوبالمشاركة مع شخص طبيعي أو معنوي محلي أو أجنبي أو مع الدولة أو معمواطنيها في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة.

ويتميـز الإسـتثمار المباشـر بطـابع مـزدوج الأول: وجـود نشـاط اقتصـادي يزاولهـا المسـتثمر الأجنبـي فـي بلـد المضـيف والثـاني ملكيتـه الكليـة أو الجزئيـة للمشـروع أي الاسـتغلال المباشـر للمشروع.[1]

وأي مشـروع مـن هـذا النـوع يمكـن ان يحـوز الشخصـية القانونيـة سـواء كانـت شـركة وليـدة أي ابتدائيـة لأول مـرة أو عـن طريـق شـراء شـركة محليـة أو أجنبيـة بشـكل كلـي أو جزئـي أو عـن طريق مشاركة شركة أخرى.

ومن أفضل الإستثمارات لدى المستثمرين الأجانب ان يكون الإستثمار بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة، وكذلك لهم حق السيطرة

(1) يحي عبد الرحمن رضا، **الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية** (القاهرة: دار النهضة العربية ،1994م)، ص18.

علـى هـذه المشـروعات لمـا يمتـازون بـه مـن نفـوذ لهـم فـي هـذا النـوع مـن الإسـتثمار. وللدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها ويأتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الإستثمار وتشرع لهذا الغرض مثل قانون الإستثمار الليبي رقم لسنة 1997م بشأن استثمارروؤس الأموال الأجنبية بالجماهيرية العربية الليبية الذي ورد في مادة (الثامنة) منه مجالات الإستثمار التي يمكن للمستثمر الأجنبي الإستثمار فيها، وهي: الصناعة، والصحة، والسياحة، وخدمات النقل، والزراعة.

وأيضا التشريعات المصاحبة لقانون الإستثمار مثل قانون الضرائب الليبي رقم 64 لسنة 1973 يخص الإعفاءات الضريبية المقررة لتشجيع وجذب استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مجالات متعددة صناعية لنقل التكنولوجيا الحديثة الواردة ينص المادة (5) من قانون الإستثمار الليبي رقم (5)لسنة 1997م وقد حاول العديد من الكتاب إيجاد تعريف للاستثمار وكل تعريف من هذه التعريفات يبين لنا مجال تخصص قائلة فمنهم من عرفه بشكل اقتصادي من حيثانتقال وجذب الأموال من مكان الى آخر ومنهم من عرفه من جانب الربح والخسارةوكل واحد يتناوله من وجهة نظر مختلفة، وسنورد بعضا منها ثم توضع بقدر الإمكان رائياً في هذا الخصوص.

قد عرف الإستثمار بأنه (توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أوالربح) [1].

ولذا نجد ان نظرته الى الإستثمار من جانب مادي بحت، هو تحقيق ربح أوخسارة وقد تناول من وجهة نظر المستثمر واننا تؤيده في ذلك، ولكن تختلف معه من جانب البلد المضيف، هل العائد بالنسبة لهذا البلد هو ربح المادي فقط فمن الطبيعي العائد اكبر من الربح المادي لأن هدف البلد المضيف لا يمكن يكون ما تستفاد منهمن مبالغ مادية وخاصة الدول النامية ففي عمليات الإستثمار يكون عادة في هذه الدول التركيز على الجانب الاقتصادي الآخر وهو دخولها الى مجالات صناعية أو تطوير صناعاتها القائمة، وكذلك

(1) طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**(الأردن، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع،1997م)، ص13.

الحصول على تقنيات جديدة ولذلك نرى بأن هذا التعريف قاصر لأنه لم يوضح الجوانب والأهداف التي يسعى البلد المضيف لتحقيقها نتيجة لجلب رأس مال الأجنبي وهذه الأهداف متعددة سنتحدث عنها في المبحث الثاني.

ويرى د. طارق الحاج الإستثمار بأنه (ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في عملية الإنتاجية من جل تكوين رأس مال) [1]وأيضا هذا التعريف حسب رائياً منظور له من علم الاقتصاد وبالتحديد من جانب إعادة استثمار الأرباح وتطوير المشروعات الإستثمارية دون النظر الى البلد المضيف وما يمثله الإستثمار بالنسبة له وما يعود عليه من فوائد وما يهدف إليه البلد المضيف بالإضافة الى الكسب المادي، فالبلد المضيف كما اشرنا من قبل له أهداف أخرى غير الربح وغير إعادة استثمار تلك الأرباح.

وحسب ما نراه في هذا الجانب أي التعريف بالإستثمار ولكي يعطينا مدلولاً أكثر الإستثمار يمثل مال مدى أهداف وطموح كافة العناصر المكونة للعملية الإستثمارية وما ينتج عنها من مصلحة وفائدة وأيضا من الجانب القانوني حتى يكون أكثر شمولاً ويعطي معنى للاستثمار لذا يمكن ان نعرف الإستثمار بصيغة مختلفة بأنه(**انتقال رؤوس الأموال والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة، لإحداث تطور اقتصادي واجتماعي واداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عنطريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني).**

ومن هذا التعريف نستطيع ان نتبين أهم الدوافع والأهداف للاستثمار وهذا ماستتناوله في الجزء الثاني.

الجزء الثاني: أهداف ودوافع الإستثمار:

ومن الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع تجعل كل منها يسعى الى العمل مع طرف الآخر لتحقيق تلك الأهداف والدوافع من أجل الحصول على

---

(1) طارق الحاج ، **علم الإقتصاد ونظريته**(الأردن ، عمان : دار النشر والتوزيع ، 1998م)، ص123.

مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف بالقيام بالعديد من الإجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الإستثمار فيما يلي بيان هذه الأهداف والدوافع.

أولاً: أهداف المستثمر:

ومن الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمر ما يلي[1]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الإستثمارت الأجنبية اليها.
- ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبة خاصة لتسويق فائضكبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها حيثان أجرة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتي اليعامل مشجع أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه.
- ومن أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاضها الاسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

---

(1) حسني علي قرويش وآخرون، **الاستثمار بين النظرية والتطبيق**(الأردن، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 184.

- تستفاد الشركات الأجنبية من استثمراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر اذا انه كلما توزعت وانتشرت الإستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلتبالتالي مخاطر هذه الإستثمارات.

وهذه مجموعة من الأهداف التي يسعى المستثمرين لتحقيقها من خلال قيامهم بالإستثمار خارج موطنهم الاصلي.

ثانياً: دوافع البلد المضيف للاستثمار:

أمّا الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي[1]:

الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال وهذاأحد الأهداف الرئيسية التي صيغت في قانون الإستثمار الليبي رقم5 لسنة1997م بشأن تشجيع استثمار رأس المال الأجنبي يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاولة منه للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

3- بالإستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج كما هو الحال في جمهورية تونس تفرض على المستثمرين الأجانب عدم تصريف منتجات أغلب المشروعات داخل البلاد.

4- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محلياً.

---

(1) مصدر سبق ذكره، ص 185.

5- تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

5- وأخيراً محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها.

إن أهداف المستثمر التي يبغي الى تحقيقها الحصول على المواد الأولية والإعفاءات الضريبية من خلال تفعيل النصوص القانونية في القوانين الإستثمار لحمايته القانونية والمحافظة على رأس ماله .وكذلك البلد المضيف الذي يسعى الى تحقيق التقدم الصناعي والرقي بالمجتمع.

المبحث الثاني:أهداف الإستثمار في الدول المتقدمة

تختلف أهداف الإستثمار في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية حيث ان الدول المتقدمة تبحث عن تحقيق جملة من الأهداف تختلف اختلافاً يكاد يكون كلياً عما تبحث الدول النامية عن تحقيقه.

وبذلك تقوم الدول المتقدمة صناعيا والمتطورة تكنولوجيا وادارياً باستغلال. التشريعات والقوانين الإستثمارية التي تشرع في الدول النامية والتي يقصد منها جذبالإستثمار، ولكن ما يهمنا في هذا المبحث إلقاء نظرة عن الإستثمار في الدول المتقدمة أي بمعنى ان هذه الدول هي الدول المضيفة وتجذب رأس المال الأجنبي اليها وسنأخذ نموذج دولة اليابان من الدول المتقدمة، حتى نعطي للقاري الكيفية التي تتصرف بها تلك الدولة من خلال تشريعاتها للحيلولة في الاستفادة من الإستثمارات. فمنها من قيد رؤوس الأموال الأجنبية والهدف من ذلك هو الحفاظ على منتجاتها الوطنية من جهة والحفاظ على السوق الداخلية من جهة اخرى.

وستتناوله بالتحليل والاسقراء القوانين المنظمة للاستثمار في اليابان والتطورات التي حصلت عليها لكي يطلع القاري على تلك التجربة للاستفادة منها.

الإستثمار في اليابان في ظل التشريعات:

لقد مرَّ الإستثمار في إمبراطورية اليابان بعدة اجراءات والعديد من القوانين بداية من العام 1950م عند صدور قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ونص في مادته (الأولى)ان الإستثمارالأجنبي المباشر المسموح به في اليابان بشرط أن يؤدي الى الاكتفاء الذاتي ونمو التوازن الاقتصادي الياباني والى تحسين ميزات المدفوعات الياباني7وفي عام 1956م أدخل تعديلاً على القانون السابق وأصبح بمقتضى التعديل يمكن للأجانب القيام باستثمار مباشرة في اليابان دون الحاجة الى أذن مسبق، بشرطان يتنازل المستثمر عن الضمان الذي يمنحه له القانون بإعادة تصدير رأس المال والأرباح الى الخارج ومن هنا نجد مدى حاجة الاقتصاد الياباني للعملة الصعبة كي لا يتأثر الرصيد الياباني من العملة الصعبة من خلال تحويل لهذه الأموال خارج اليابان[1].

والى حد سنة 1963م لم يسمح لأغلب الشركات الكبرى غير الوطنية الإستثمار في قطاعات الرئيسية وخاصة الأمريكية منها وبالتحديد في الصناعات التي لم يكتمل نموها بعد ومن القيود الخطرة التي وضعها القانون الياباني على الإستثمارات الأجنبية المباشر وهو عدم السماح بأن تتجاوز حصة المستثمر الأجنبي49% من رأس مال المشروع المقترح أقامته إلا إنه ابتدأ من عام 1963م رفعت هذه النسبةبقدر 01% لتصبح 50% من رأس مال المشروع وهذا الشرط يمثل قيداً خطراً علىحرية الشركات غير الوطنية كما أنه يكتفي بأسلوب المشروعات المشتركة والذيتفرضه الشركات الأجنبية، وخاصة الكبرى منها، ويحرمها أيضا من السيطرة على هذه المشروعات لصالح رأس المال المحلي. لم ترضى الشركات الكبرى وخاصة الأمريكية عن هذا الوضع فقد قامت بالضغطعلى حكومات دولها للضغط على الحكومة

(1) يحي عبد الرحمن رضا، **مصدر سبق ذكره**، ص 729.

اليابانية لتغيير سياستها وانتهاج سياسة أكثر مرونة ومتحررة في مواجهة رؤوس الاموال الأجنبية.

وأثمر هذا الضغط بتعديل الحكومة اليابانية في 6 يونيو 1967م بعض القواعد المنظمة لاستثمار رؤوس الاموال الأجنبية في اتجاه نسبي لتحريرها وشمل هذا التعديل تحرير خمسون صناعة قسمت الى مجموعتين: الأولى عددها ثلاثة وثلاثين صناعة قرر لها الإستثمار المباشر فيها من قبل رؤوس الاموال الأجنبية أي دون الحصول على موافقة مجلس الإستثمار الأجنبي اذا توفرت فيها الشروط التالية:

1/على ان لا تزيد حصة المستثمر الأجنبي عن 50%من رأس مال المشروع.

2/ان يكون الطرف الياباني له خبرة في المجال المراد الإستثمار فيه.

3/في حالة تعدد الشركاء من الطرف الياباني يجب ان لا تقل حصة الشريك الواحد عن ثلث رأس مال الشركة. والهدف من هذا الشرط ضمان عدم توزيع الاسهم على عدد كبير من صغار المساهمين حتى لا يسيطر الطرف الأجنبي على مقدرات المشروع.

4/والشرط الاخير بان لا يتضمن عقد تاسيس الشركة أي نص يقتضي بخضوع قراراتها لموافقة مساهم معين أو من يمثله، ومن هذا الشرط لكي لايتدخل أيطرف في قرارات وأعمال الشركة الوليدة أي عدم تدخل الشركة الأم في الشركة الوليدة.

وفي اغسطس عام 1970تقرر إضافة 310 صناعة جديدة الى المجموعة الأولى ونقل 17صناعة من المجموعة الأولى الى المجموعة الثانية[1].

8) الا ان الصناعات الهامة بقيت خاضعة لنظام صارم ومقيد وفق النظام القديم. وفي تعديل عام 1973تم رفع كافة القيود على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في كافة الصناعات باستثناء الإستثمارات المتعلقة بالزراعة وبالتحديد استغلال الغابات وصناعة الأسماك وتكرير النفط ودبوغ الجلود والمناجم وشبكات التوزيع الداخلي(البيع بالتجزئة) حيث

(1) يحي عبد الرحمن رضا، **مصدر سبق ذكره**، ص 733.

بقيت وفق تشريعات سنة 1950م، أمّا بخصوص صناعة السيارات والكترونات فلم تسمح اليابان بالإستثمار فيها من قبل رؤوس الاموال الأجنبية الا بالتصدير هذه الصناعات الى الخارج وذلك باستثمار هذا النوع في دول خارج حدود اليابان.ومن خلال استقراء وتحليل القوانين اليابانية المتعلقة بالإستثمار يمكن ان نستنتج الآتي:

١- ان تقيد نسبة المستثمر الأجنبي حرص المشروع بذلك لأجل دخول المستثمر الياباني أو دخول اليابان الأسواق العالمية وهو ما نراه الهدف الأساسي من قانون الإستثمار وحرص المشرع الياباني عند هذا الشرط في ابقاء مقاليد الامور بيد العناصر اليابانية من خلال شروطه التشريعية.

2- أهداف قانون الإستثمار الياباني نجد انه يحرص على تحسين ميزان المدفوعات الياباني.

٣- حرص المشروع الياباني من خلال تشريعات الإستثمار للوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي ونمو التوازن الاقتصادي.

٤- يهدف المشروع الياباني على القضاء على مشكلة البطالة من جهة وجودة الصناعة اليابانية من خلال الشرط الخاص بضرورة ان يكون الشريك الياباني مزاولاً الصناعة حتى تكون ذا شهرة عالمية وكذلك استفادة اليابانيين من التقنيات والنظم المتطورة في الدول الاخرى. وكذلك حرصه على ان يكون الطرف الياباني هو القوي في اتخاذ القرار الاداري للشركة الوليدة.

٥-واخيرا من خلال فرض بعض القيود على المستثمرين الاجانب وبالتحديد القيد الخاص بتنازل المستثمر الأجنبي على الاعفاء الممنوح له بخصوص تحويل الارباح ورأس المال الى خارج اليابان وذلك محاولة للاحتفاظ بقدر كبير من العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الياباني.

أهدف الإستثمار في الدول النامية:

تسعى الدول النامية لجذب رؤوس الاموال الأجنبية اليها لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاولة منها للالتحاق بالتطور الصناعي والتكنولوجي، وذلك من خلال التشريعات المنظمة للاستثمار والتي بدورها تساعد على جذب رؤوس الاموال الأجنبية، ويعتبر ذلك المطلب الرئيس للدول المصدرة لرؤوس الاموال في فترة سابقة، وهو ضرورة وضع تشريع دولي لتنظيم الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية وهو المطلب الاخر الذي تبنته الدول النامية اليوم.

ولكي نتعرف على أهداف الإستثمار في الدول النامية سنتناوله بالبحث التشريعات التي انتهجها المشرع المصري في مجال الإستثمار وما هي الأهداف التي يسعى للوصول الى تحقيقها باعتبارها من الدول النامية التي تسعى الى التطور.

الإستثمار في القانون المصري وأهدافه:

كان لمصر قانون استثمار المال العربي رقم 65 لسنة1971 ولكن لم يفعل هذا القانون للتوجهات الاشتراكية للدولة وعدم استقرار النظام السياسي بسبب تاثير الصراع العربي الصهيوني حتى سنة 1973الذي اتجهت مصر الى سياسة

الاصلاح الاقتصادي فكانت نقطة البداية صدور القانون رقم 43لسنة 1974بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والذي تم تعديله بالقانون رقم32 لسنة 1977حتى صدر اخر تشريع للاستثمار في جمهورية مصر العربية تحت رقم230لسنة 1989 وهو ما معمول به حتى اليوم.

ويشمل القانون 230لسنة 1989على ثمانية وخمسين مادة مقسمة الى أربعة ابواب. الباب الأول: في استثمار رأس المال الأجنبي، والباب الثاني: في المشروعات المشتركة، والباب الثالث: في تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، والباب الرابع: في انشاء المناطق الحرة وتنظيمها. وقرر القانون لصالح رأس المال الأجنبي والعربي النازح الى مصر ضماناتليؤمن على نفسه من تقلبات النظام الاجتماعي في البلاد وما تحدثه

من تغيرات في السياسة الاقتصادية ويتمتع رأس المال الأجنبي بهذه الضمانات أياً كانت جنسيةمالكيه أو محل اقامتهم وتتلخص الضمانات فيما ياتي[1]:

1. عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات بشكل كلي أوجزئي إلاّ للمنفعة العامة وطبقاً للقانون ويتم التعويض عنها تعويضاً عادلاً ووفقا لقيمتهاالسوقية.

2. تعتبر الشركات التي تستثمر مالاً اجنبياً أو عربياً من شركات القطاع الخاص ولو كان المال المصري المشارك مملوكا للقطاع العام أي يعني ان الشركات الوليدة تخضع لاحكام التشريعات الخاصة أي يحكمها القانون الخاص حتولو كان مالك الشريك المصري مال عام وذلك بتسهيل الاجراءات وابداء المرونة اللازمة لنجاح المشروعات.

3- ومن ضمن الضمانات عدم جواز الحجز على اموال المشروع المستثمر أوتجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة القضائية الا باذن من القضاء وهذا يعني ان الحضر مقصور على الاجراءات غير القضائية اما ما يقع بحكم قضائي فهو جائز.

وبالاضافة الى ذلك جاء القانون المصري للاستثمار بجملة من الاستثناءات ووفقاً للمادة 20من القانون رقم 230لسنة1989م بشأن الإستثمار.

أولاً: تتمتع المشروعات الإستثمارية بالاستثناء من القواعد المتعلقة بتاسيس الشركات.

ثانياً: تحديد اعضاء مجلس الادارة والانابة بينهم عند التصويت ووفقا لهذا الاستثناء ان لا تتقيد المشروعات بعدد معين من اعضاء مجالس الادارة.

ثالثاً: الاستثناء من الاحكام الخاصة بمشاركة العاملين في الادارة التي تنص عليها المادة 83 من قانون الشركات.

رابعاً: استثنى القانون وجود أغلبية من المصريين في مجلس للادارة التي نصتعليها المادة 93من قانون الشركات وهناك العديد من الاستثناءات الأخرى واما التي تم ذكرها فقد كانت على سبيل المثال لا الحصر.

---

(1) يحي عبد الرحمن رضا، **مصدر سبق ذكره**، ص 746.

ومـــن العوامـــل المشـــجعة لجـــذب رؤوس الأمـــوال الأجنبيـــة والعربيـــة الـــى جمهوريـــة مصـــر العربيـــة، والتـــي تعتبـــر مـــن أهـــم العوامـــل المشـــجعة للمســـتثمرين والتـــي تضـــمنها القـــانون رقـــم230لســـنة 1989م بشـــان الإســـتثمار وهـــي مجموعـــة الاعفـــاءات الضـــريبية المقررة للاستثمار ونوجزها في الاتي:

1- الاعفـاءات الضـريبية المقررة لمشـروعات الاسـكان ومقرر لمـدة خمسـة عشـر عامـاً كمـا يجـوز تمديـد المـدة لخمـس سـنوات اخـرى بنـاء علـى اقتـراح هيئـة الإسـتثمار.

2- الاعفـاءات الضـريبة للمشـروعات التـي تقـام داخـل المنـاطق الجديـد والتجمعـات العمرانيـة الجديـدة فـي المنـاطق النائيـة لمـدة عشـر سـنوات وتـزداد المـدة سـنتين بناء على طلب هيئة الإستثمار.

3- الاعفـاءات الضـريبة المقـررة للتوسـعات فـي المشـروعات القائمـة وذلـك بتشـجيع المشـروعات القائمـة بهـدف اسـتثمار أموالهـا وزيـادة قـدرتها الانتاجيـة، فـتم شـملها بهذه الاعفاءات في حالة تطويرها وتوسيعها.

4- الاعفـاءات الضـريبية المقـررة للمشـروعات القائمـة بهـدف تصـويب هيكلهـا المـالي وذلـك لمـدة ثلاثـة سـنوات وفقـا للضـوابط التـي تحـددها الهيئـة العامـة للاسـتثمار.

5- الاعفـاء مـن الضـريبة العامـة علـى دخـل الشـركات، وهـي تشـجيع للاسـتثمار فـي المشروعات التي تتخذ شكل الشركات المساهمة.

6- إعفـاءات مشـروعات استصـلاح الاراضـي وبعـض المشـروعات ذات الأهميـة الخاصة للاقتصاد المصري.

هـذا إسـتقراء مـوجز للتشـريع المصـري الـذي يهـدف حسـب راينـا الـى جـذب رؤوس الامـوال العربيـة والأجنبيـة لاسـتثمارها فـي مصـر والحـافز المشـجع لهـذا الإسـتثمار مـن خـلال الضـمانات التـي أوردهـا القـانون للمسـتثمرين مـن ناحيـة ومـن خـلال الإعفـاءات الضـريبية العديـدة والهامـة للاسـتثمار، وبعـد هـذا العـرض المـوجز علينـا ان نحلـل

ونستنتج مجموعة الأهداف التي يسعى لها المشروع من خلال اصداره القانون 230 لسنة 1989م بشان الإستثمار وكيفية تحقيق الوصول اليها وهي:

1- منح المستثمر المصري جميع المزايا التي يحصل عليها المستثمر العربي والأجنبي.

2- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وذلك بانشاء الهيئة العامة للاستثمار وهي مختصة بكافة الامور الخاصة بالمشروعات الإستثمارية الجديدة أو القائمة منذ بداية النشاط حتى تصنيفه.

3- تشجيع ودعم مشروعات الإستثمارية في المجالات ذات الأولوية القومية للدولة.

4- يسعى التشريع المصري للحد من مشكلة البطالة وتشجيع الإستثمارات الكثيفة التي تحتاج الى عدد كبير من الايدي العاملة.

5- يهدف التشريع المصري على التعرف على النظم الادارية والتقنية والفنية المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة؟

6- تحرير الاقتصاد المصري من الاعتماد على القطاع العام وتوجيهه الى الخصخصة لزيادة ثقة المستثمرين الاجانب في التعامل والتعاون مع المستثمرين المصريين.

7- يهدف التشريع المصري الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.ان هذه الأهداف التي نراها من خلال تحليلنا التشريع رقم 230لسنة ان يستفاد منها القارئ والمشرع العراقي خاصة والعراق مقبل على اصدار قوانين في مجال الإستثمار.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال هذا البحث تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات ومنها:

أولاً: مفهوم الإستثمار وتعريفه وفق رؤية قانونية واقتصادية "بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والتقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة لأحدث تطور اقتصادي واجتماعي واداري للمساهمة في تنمية وتطوير البلد المضيف عنطريق الشركات الوليدة بمشاركة رأس المال الوطني".

ثانياً: توصلنا الى الأهداف التي يسعى المستثمر على تحقيقها من خلال المشاريع الإستثمارية في البلد المضيف أي النفع الذي يعود على المستثمرين.

ثالثاً: واستنتجنا ان دوافع الدول المضيفة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها لنقص العملة الصعبة لديها.

رابعاً: ان أهداف الإستثمار في الدول المتقدمة للمحافظة على ميزان المدفوعات والمساهمة في النمو الاقتصادي.

خامساً: إما الدول النامية لازالت حديثة في هذا المجال وساهمت في اصدار تشريعات ولكن تبقى تجارتها محدودة وتسعى الى التقدم.

التوصيات:

ويمكن تحديدها بما يلي:

أولاً: ضرورة مشاركة رأس المال الوطني رأس المال الأجنبي وخاصة الدول التي لديها موارد لكي يحقق الآتي:

1/وجود عناصر وطنية تتابع المشاريع الإستثمارية عن قرب ومن ناحية أخرى تشارك في الأدارة بشكل فعلى.

2/خلق نوع من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في سياسة جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: ضرورة أعطاء المستثمر الوطني نفس المميزات التي منحها القانون للمستثمر الأجنبي وذلك لتشجيع رأس المال الوطني من المساهمة في الإستثمار.

ثالثاً: تضمين قانون الإستثمار إيضاح الشكل القانوني أو شخصية القانونية التي تنشأ في اطار الشركات الوليدة.

رابعاً: ان يفرض على المستثمرين الأجانب بنص قوانين الإستثمار عدم تصريف منتجاتهم داخل البلد المضيف حماية للمنتوجات الوطنية.

القوانيـن:

1. الدستور العراقي سنة .2005 .
2. قانون الإستثمار الياباني الصادر سنة 1950م والتعديلات المصاحبة له.
3. قانون الإستثمار الليبي رقم 5لسنة .1997م.
4. قانون الضرائب الليبي رقم 64لسنة .1973م.
5. قانون الإستثمار المصري رقم42 لسنة .1974م.
6. قانون الإستثمار المصري32 لسنة .1977م.
7. قانون الإستثمار المصري.

6) دراسة محمد عبدالله محمد حسن 2016 [(1)]

تهدف الدراسة للتعرف على :

1/ معرفة ملامح القطاع الزراعي في السودان

2/ المعوقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي في السودان

3/ دراسة حجم الإستثمارات الأجنبية على القطاع الزراعي وأثرها على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

4/ معرفة أثر التضخم على القطاع الزراعي بالسودان

الفرضيات :

يقوم البحث على الفرضيات الاتية :

1/ ان الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي السوداني كانت متزايدة وحققت معدلات نمو مرتفعة .

---

(1) محمد عبد الله محمد حسن، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان (2000–2005م)**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016م.

2/ هنالك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي في السودان.

3/ هنالك معوقات تواجه الإستثمارات الأجنبي المباشر في السودان.

4/ هنالك علاقة بين التضخم والقطاع الزراعي في السودان.

المنهج :

منهج الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي في تحليل البيانات عبر أدوات التحليل الرياضية والقياسية ومن ثم عرض النتائج.

أهم النتائج العامة :

1/ الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي اقل من الإستثمار في القطاعات الاخري .

2/ زيادة حجم الإستثمار الزراعي يساهم في زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي بدوره الي زيادة نصيب الفرد في الدخل القومي.

3/ يعمل الإستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي على زيادة دخل الفرد.

أهم نتائج الدراسة :

1/ وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التضخم والانتاج في القطاع الزراعي في السودان، أي كلما زاد التضخم بنسبة مئوية يزداد القطاع الزراعي بنسبة 0.043769 وهذا يتماشي مع افتراض النظرية الاقتصادية .

2/ وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والانتاج في القطاع الزراعي في السودان أي كلما زاد معدل التغيير في الإستثمار الأجنبي المباشر بوحدة

واحدة تؤدي الي زيادة الانتاج في القطاع الزراعي بـ 0.001662 وهذا يتماشي مع النظرية الاقتصادية.

3/ توجد علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر أي زيادة في معدل التضخم تؤدي الي تقليل الإستثمار الأجنبي المباشر؟

التوصيات العامة :

1/ القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في السودان ولذلك لابد من العمل على ترقيته ونموه من خلال دعم صغار المزارعين وتقوية البنية التحتية بالبلاد في مناطق الانتاج الزراعي مع حل المشكلة الامنية في مناطق الانتاج وانشاء مركز ترويج للإستثمارات الزراعية.

2/ إزالة المعواقات التشريعية والإدارية أمام المستثمر الأجنبي.

3/ تطوير انظمة المعلومات ووضع الخرائط الإستثمارية على النطاق القومي.

7) دراسة تغريد جليل وأمل علوان2016 [1]

هدفت الدراسة ل:

1/تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الإدارة الاستراتيجية في بناء مستقبل منظمات الاعمال.

2/تكوين نظام معرفي لدى منظمات الاعمال في أهمية التفكير المستقبلي.

3/ بيان اهمية الإدارة الاستراتيجية في حياة منظمات الاعمال.

---

(1) تغريد جليل وأمل عطوان، **دور الإدارة الاستراتيجية في بناء مستقبل منظمات الاعمال**. كلية بغداد للعلوم الإقتصادية(2007م)، ص ص 126-152.

الفرضيات:

- للادارة الاستراتيجية دور في مستقبل منظمات الاعمال.
- تعقيد البيئة ضرورة للعمل بالإدارة الاستراتيجية.
- الادارة الاستراتيجية تساعد منظمات الاعمال في مجابهة التحديا الداخلية والخارجية.

المنهج:

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي لجمع المعلومات وتحليلها واستخراج النتائج والتوصيات.

النتائج :

1/ تلعب الإدارة الاستراتيجية دوراً كبيراً في مستقبل منظمات الاعمال من خلال رسمها للرؤية المستقبلية .

2/ للادارة الاستراتيجية دوراً في زيادة الكفاءة والفعالية للمنظمات .

3/ تلعب الإدارة الاستراتيجية دوراً كبيراً في عملية التفكير المستقبلي .

التوصيات :

1/ علي المنظمات ان تتبني فكرة تطبيق الإدارة الاستراتيجية .

2/ علي المنظمة ان تصنع استراتيجية للبناء الفوقي وزيادة الخبرات والمهارات المعرفية التي تساهم في تحقيق ونجاح أهداف المنظمة .

3/ علي صانعي الاستراتيجية مواكبة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتطور التقني لاكتساب المزيد من الخبرة في إدارة التغير .

التعقيب على الدرسات السابقة:

بالنسبة للدرسات السابقة في هذا المجال رغم قلتها الا ان الباحث تحصل على عدد من المباحث واغلبها من دول الخليج عن طريق النت (الشبكة العنكبوتية) .

المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في العنوان جلها تهتم بالمياة الجوفية وكيفية ادارتها اسراتيجياً للمحافظة عليها وهذا يمثل أوجة الشبة اما الاختلاف لا تشمل الإستثمارات الزراعية لندرة المياة الجوفية وتستعمل المياة المعالجة والمحلاه في الزراعة.

اما في المشكلة أوجة التشابة السعي للفت انتباه جهة الاختصاص للمحافظة على المياة الجوفية باستعمال التقنيات الحديثة وتقوية الكادر البشري والسعي لايجاد ادارة فاعلة ، اما الاختلاف ان المياة الجوفية نادرة وغير متجددة وتستعمل للشرب فقط في اغلب الاحيان في اغلب الدراسات السابقة .

اما الفروض فالدراسات متشابه في وجود مياة جوفية بكميات مخاتلفة . عدم الاهتمام بوجود ادارة استراتيجية وضعف المؤسسية الادارية اما الاختلاف يتمثل في وقرة في الدراسة الحالية وندرة في الدراسات السابقة وتجاوز للطلب، وبعض الدراسات السابقة ربطت المياة السطحية والجوفية في ادارة متكاملة.

المفهوم والأهمية :

ان مفهوم كل هذه الدول ينطلق من ندرة واضحة في المياة الجوفية وعدم تجديدها في المخزون الجوفي مما يجعل التعامل معها يتطلب سياسات متواصلة وترقي لدرجة التعامل الاستراتيجي.

كذلك المفهوم محدد في اطار مياة الشرب و الزراعة والصناعة في مجال المياة المحلي من البحر الابيض المتوسط .

من ضمن الوسائل للمحافظة عليها التوعية بالنسبة للمواطن موضوع استراتيجي .

مفهوم دراسة الباحث ينطلق من وفرة كبيرة في المياة الجوفية والمتجددة في احواض عميقة منتشرة في جميع السودان، يسعي الباحث حسب مفهوم الدراسة للمحافظه عليها وادارتها ادارة

استراتيجية و تتمثل في عدة طرق منها الترشيد والتوعية بأهميتها كمورد اقتصادي مهم ومخزون استراتيجي يجب التعامل معه بعمق خاصة من التوقع ان تكون الحرب القادمة حرب المياة .

كذلك مفهوم الدراسة سعي للفت نظر المسؤولين عن أهمية هذا المخزون حيث يري الباحث جل اهتمام المسؤولين بالدولة بمياة النيل و لا تجد المياه الجوفية اهتماماً رغم الاستفادة منها في انحاء كثيرة من السودان وخاصة المناطق الغربية التي لا توجد غيرها.

مفهوم الدراسة كذلك لكي يؤكد أهميتها الكبيرة عند ربطها بالإستثمارات الزراعية التي تنشا منها أهمية الناتج القومي ولها دور كذلك في انتشار قري و مدن وولايات لولاها لما قامت بها حياة وكانت تصبح صحراء جرداء خالية من البشر و الزراعة و الخدمات الأخري .

لذلك يتميز مفهوم دراسة الباحث عن الدرسات السابقة بانها في ظل وفرة كبيرة بالدراسات السابقة فقط في تلك المناطق تفكر وتحرص على استمرار خدمات مياة الشرب والزراعة والصناعة و الحفاظ عليها للاجيال القادمة مع استمرار التطور والنمو السكاني.

ومفهوم دراسة الباحث يركزعلى ايجاد معلومات عن المخزون الجوفي وهل هو متجدد أم غير ذلك ويلفت الانتباه للسحب الجائر الغير مدروس في المشاريع الزراعية و الإستثمارية مما قد يعرضها للتوقف في أي لحظة ويلفت الاهتمام لتحويل الإستثمارات الزراعية لمياة النيل بقدر المستطاع الا للضرورة القصوي وتكون بواسطة جهات علمية وادارية تحدد الكمية المطلوبة بالمشروع ونوع المحصول الذي يجب ان يروي بالمياة الجوفية كذلك تلفتالانتباه لعمل الدراسات التي تساعد في تغذية المياة الجوفية من سدود وحفائر وتاهيل الكوادر التي تتعامل معها وتقوية الادارة وتوفير امكانية الرصد والمتابعة واستعمال التقنيات في ذلك.

كذلك تسعي الدراسات لترشيد استهلاك المياة حتي تستمر اطول فترة ممكنة مع وضع الاجيال القادمة في الاعتبار وذلك بايقاف التدهور في الموارد باستعمال التكنولوجيا و تحديث قنوات الري و اتقان العمل المؤسسي لادارة موارد المياة الجوفية بالاضافة للمياة المحلاه و مياة

الصرف الصحي التي تلعب دوراً كبيراً في تلك الدول خاصة في مجال الزراعة والاستعمالات الأخرى.

كذلك تكتسب الدراسات أهمية بسبب زيادة الطلب على المياة وذلك لزيادة السكان و النمو الحضري و الصناعي مما جعل تلك الدول تلجأ للبحث العلمي لايجاد وسائل للمحافظة على المياة مع وضع الاعتبار للمستقبل.

كذلك أهمية الدراسات تكمن في وجدود تلك الدول في مناخ جاف به قلة امطار لذلك تلجا هذا الدول لاستراتيجيات وبحوث من أجل استمرار ضخ المياة للانسان و الحيوان والزراعة .

وأوضحت الدراسة أهمية التغذية الصناعية للمياة الجوفية باقامة السدود للاحتفاظ باالمياة اطول فترة لتغذي الخزان الجوفي. وأشتملت الدراسات على أهمية العمل الاداري الاستراتيجي المؤسسي كأهم عامل للحفاظ على استمرار ضخ المياة الجوفية وذلك لتعاون وتنسيق كل الجهات ذات الصلة مع التدريب والتعليم و الاستفادة من التكنولوجيا وتجميع المعلومات و دراسة المواشرات و التعاون مع المنظمات الدولية.

الأهداف:

تهدف الدراسات السابقة في مجمعها الي تنظيم استدامة و استمرارية المياة رغم التطور رغم التطور الزراعي و الصناعي وزيادة السكان وايجاد بدائل للمياة الجوفية المحدودة من تحلية للمياة و الاستفادة من مياة الصرف الصحي للزراعة .

كما هدفت الدراسات لاستعمال البحث العلمي و التقنيات الحديثة لتطوير سبل الري مما يساعد في ترشيد استهلاك المياة، وصنع سقف لتنظيم الزرعة حتي لا تستهلك المياة الجوفية و استبدالها بمياة الصرف الصحي

وهدفت لايجاد خيارات بديلة للمياة الجوفية ورفع الوعي للمواطنين وتغيير السلوك للمحافظه عليها واتباع اساليب التحفيز ورفع الكفاءة الادارية والتوعوية وغيرها. ووضع استراتيجيات لتطوير موارد المياة ولفت انتباه المسؤلين لتقوية ادارة المياة مؤسسياً ومهنياً و الحرص على التعاون الاقليمي والدولي في مجال المياة واستعمال التفتيش والمراقبة والرصد

اذن أهداف الدراسات السابقة في دول ذات مناخ جاف وامطار قليلة ومياة جوفية محدودة ايجاد بديل من موارد اخري كالمياة المحلاة واعادة معالجة مياة الصرف الصحي، تقنين الزراعة والصناعة و رفع الوعي للمواطنين واستعمال التكنولوجيا الحديثة لاستحداث موارد و تقوية مواساسات وادارات المياة و السعي لاتباع الادارة الإستراتيجية التي تحافظ على هذه الموارد رغم التطور الزراعي والصناعي والنمو السكاني مع الوضع في الاعتبار الاجيال القادمة.

أهداف دراسة الباحث تنطلق من أهمية مورد المياة الجوفية ولفت انتباة المسؤلين للمحاقظه عليها و الاهتمام بادارتها وذلك باستعمال الوسائل العلمية والمهنية والاهتمام بالكادر البشري الذي يديرها واستعمال التكنولوجيا والتقانات الحديث في الرصد والمتابعة والتعامل مع المياة الجوفية كمورد اقتصادي مهم وهو كذلك نسبة للكميات الكبيرة المتوفرة في باطن الارض ولا تجد الاهتمام خاصة في بعض المناطق التي يوجد بها نهر النيل والنيل الابيض والازرق.

كما تهدف دراسة الباحث لاستعمال مياة النيل في الإستثمارات الزراعية بقدر المستطاع الا للضرورة القصوي لوفرتها، وجعل المياة الجوفية مخزون استراتيجي.

تهدف الدراسة للاهتمام بتغذية المياة الجوفية وذلك بانشاء السدود والحفائر وغيرها من المشروعات التي تساعد في زيادة المخزون الجوفي .

كما تهدف الدراسة للحرص على استعمال المياة الجوفية في الاستعمالات الزراعية بطريقة علمية وبدراسات معروفة تقليلاً للسحب الجائر وعدم هدرها مع مراعة لأهمية المحاصيل التي تروي بها لابد ان تكون ذات عائد اقتصادي وناتج قومي وذلك للأهمية العظمي لهذه المياة.

وتهدف الدراسة لتوفير المعلومات الكافية من حجم المياة الجوفية وطريقة تغذيتها ومكان تواجدها ونوعيتها ومصادر تغذيتها واعماقها.

كما تهدف الدراسة لتقوية ادارة الماية الجوفية بالبلاد وتوفير المعينات اللازمة لها من الكوادر البشرية المدربة المؤهلة ونتمني ان تحقق الدراسة الأهداف المرجوة.

جدول(1): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث العنوان

الرقم	أوجه المقارنة	الدراسة الحالية	الدراساتالسابقة	أوجهالتشابه	أوجهالاختلاف
1	**العنوان:** إدارة المياه الجوفية في دول مجلس الخليج الاستراتجيات المؤسسية	أثر الإدارة الإستراتيجية لمخزون الجوفي في الاستثمارات الزراعية.	الدراسةالأولى إدارة المياه الجوفية في دول مجلس الخليج الاستراتجيات المؤسسية	وجود الإستراتيجية .....المياه الجوفية	لايتحدث عن اثر في الاستثمارات الزراعية
2	الاستيراتيجية الوطنية للمياه(الأردن-2022 2008م)		الدراسة الثانية	وجود الإستراتيجية للمياه الجوفية تحديد الفترة	لا تحديد للمياه الجوفية صراحة محدد باسم الإستراتيجية الوطنية
3	الإدارة المستدامة للإدارة الجوفية.... من الإدارات		الدراسة الثالثة: إيجاد المياه الجوفية في تخطيط مورد المياه الوطن يوالحوض النهري وتشجيع الإستراتيجية المتكاملة.	يشمل المياه الجوفية والإستراتيجية.	يربط المياه الجوفية بتخطيط موردالمياه الوطني الذي يحث.. الإدارة المستخدمة ويربط بين المياه الجوفية والحوض النهري.
4	إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر		استراتيجية إدارة المياه في الجزائر	يتحدث عن إستراتيجية الإدارة.	يشتمل على المياه عامة وليس المياه الجوفية فقط.

المصدر: اعداد الباحث (2018م).

جدول(2): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث المشكلة

	أوجه المقارنة	الدراسة الحالية	الدراساتالسابقة	أوجهالتشابه	أوجهالاختلاف
1	المشكلة	وجود وفرة من المياه الجوفية – عدم حسن أدارتها قلة المعلومات عنها–أهميتها كموردا قتصادي	ضعف المخزون الجوفي تحديد الأولويات لها في الاستعمالات	وجود مشكلة في ..... في أولويات المياه الجوفية ضعف الإدارة للاستفادة القصوى منها.	وفرة المياه الجوفية – وفرة المعلومات عنها – ضعف التقارير– الشهري والمؤسسي
2			الخوف من تفاقم الطلب علي عرض المياه نسبة لزيادة النمو والنظرة المستقبلية	وجود مشكلة في.... المياه الجوفية بعجز واضح بين العرض والطلب	تغذية المياه الجوفية ضعيفة نقص في التنسيق بين جهة الاختصاص في إدارة المياه
3			تخطيط بين إدارة المياه الجوفية والسطحية(الحوض النهري)وتحددعلى نطاق واسع من الأحواض المائية	السعي لإيجاد إدارة مستدامة واستراتيجيه لمورد المياه وحاجة المياه الجوفية بين الدول	تشمل إدارة المياه الجوفية والسطحية في نطاق واسع بين الدول وتحدث عن إدارة مختلفة لكل حوض جوفي كبير بين الدول.
4			ندرة المياه لإحداث نوع من التوتر والقلق نتيجة تغير المناخ السعي لاستعمال الأجهزة الحديثة في الإدارة والنشر لتامين الاحتياجات.	السعي للتذكير لأهمية مورد المياه وخاصة المياه الجوفية والتحوط للمستقبل في موضوع المياه	محدودية موردالمياه –دراسة للمياه – الصرف الصحي والمياه المحلاة – حديث عن ندرة المياه السطحية بقلة الأمطار تدخل البنك الدولي

المصدر: اعداد الباحث (2018).

جدول (3): مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث الفرضيات

الرقم	أوجه المقارنة	الدراسةالحالية	الدراسات السابقة	أوجهالتشابه	أوجهالاختلاف
1	الفرضيات	وجود مياه جوفية كثيرة أهميةالإدارة الإستراتيجيةلل مياه الجوفية	ندرة في المياه الجوفية- تحديدالإستراتيجية التقنية التي تواجه به اتحدييات الندرة.	وجود مياه الجوفية عدم وجود إدارة إستراتيجية لمجابهة التحديات المستقبلية – التذكير بأهمية التعامل مع مورد المياه وخاصة الجوفية لتامين المستقبل.	استعمال المياه الجوفية للشرب أولا ثم الزراعة لقلته أو الاحتفاظ بها- مصلحة مياه الصرف الصحي وتحليه مياه البحار للاستثمار في البحث العلمي.
2	الفرضيات الادرن	وجود مياه جوفية كثيرة أهميةالإدارة الإستراتيجيةلل مياه الجوفية	يواجه الاردن اختلال واضح في إمدادات المياه على الرغم من التحسينات في البنية التحتية النمو السكاني والتغير المناخي.	وجود مياه الجوفية عدم وجود فاعلة تنظر للمستقبل في موضوع المياه وخاصة المياه الجوفية.	تجاوز الطلب على المياه الحوض يتضارب المصالح بين الهيئات الثلاثة المعنية بالمياه محدودية الإستثمار.
3	أبعادالمياهالجوفيةفيتخطيطهورالمياهالو سطي	وجود مياه جوفية كثيرة أهمية الإدارة الإستراتيجيةلل مياه الجوفية	المياه الجوفية والسطحية مرتبطات بشدة بالأنظمة التعريفية يسودها التدقق والخزانات الجوفية يسودها التخزين.	وجود مياه جوفية يجب إدارتها إدارة متكاملة وإستراتيجية استعمال التقنيات والتنسيق بين الدول.	الفرضيات تشمل تمدد المياه بين الدول وتعريف وتسمية للعدد من الخزانات الممتدة والكبيرة وضعف تطبيق جريان المياه الجوفية والسطحية.

المصدر: اعداد الباحث (2018).

هيكل البحث :

تحقيقاً لاهداف هذا البحث وفرضياته ومنهجه يرى الباحث ان يكون هذا البحث من مقدمه وأربعة فصول.

مقدمه البحث احتوت: مشكلة البحث، أهمية البحث،أهداف البحث، فروض البحث، منهجية البحث،مصادروادوات جمع البيانات،ومجال وحدود البحث والدراسات السابقة، و هيكل البحث.

الفصل الاول:(المتغير المستقل)

الادارة الاستراتيجية

المبحث الاول : المفهوم والأهمية والاهداف

المبحث الثاني : الادارة الاستراتيجية وعناصرها

المبحث الثالث :المياه الجوفية والمخزون الاستراتيجي

الفصل الثاني : (المتغير التابع)

الاستثمار الزراعي

المبحث الاول : الاستثمار – اهدافه – ودافعه

المبحث الثاني : الاستثمار في القطاع الزراعي الاردن

المبحث الثالث : الاستثمار الزراعي في مصر

المبحث الرابع : الاستثمار الزراعي بالجمهورية العربية السورية

المبحث الخامس : الاثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الاستثمارية بولاية نهر النيل

الفصل الثالث : (الدراسة التطبيقية– محلية شندي)

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن الحالة الدراسية (محلية شندي)

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي

المبحث الثالث: الإدارة الإستراتيجية

الفصل الرابع: (الدراسة الميدانية)

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: اختبار الفروض

الخاتمة: وفيها، النتائج والتوصيات

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق.

الفصل الأول

المبحث الأول

الإدارة الإستراتيجية مخزون المياه الجوفية

المفهوم والأهمية والهدف

المفهوم :

يقصد الباحث بهذا العنوان:

أولاً: التأكد أن هنالك إستراتيجية لإدارة هذه الموارد وهي بالفعل مطبقة على أرض الواقع وأن لها نتائج ملموسة حسب ما هو معروف من الأثر الإيجابي والمتميز لتطبيق هذه الإدارة التي تسعي أولاً لتوضيح الرسالة والأهداف وتدرس البيئة الداخلية والخارجية وتصاغ بطريقة واضحة ومعلومة وتقيم وتقوم وترصد هذا المورد وحفاظاً عليه من النضوب وخوفا من الآثار السلبية التي تترتب على نضوبها منها توقف الإستثمارات الزراعية وتأثر القري التي تعتمد عليه (أي مورد المياه الجوفية) والذي قد يؤدي إلي تهجيرها بسبب نضوب أو شرود وانعدام المياه الجوفية.

ثانياً: إذا لا توجد إستراتيجية لإدارة هذه الموارد يجب فوراً التنبيه ولفت نظر الجهات المسئولة والمتخصصة للاسراع بعمل الاستراتيجية ان تحافظ على هذا المورد وتنميته حفاظاً على استمرارية المشاريع الاستثمارية الزراعية ودراسة ريها بهذه المياه التي يمر بها نهر النيل وعدد من الانهار حفاظاً عليها لمخزون استراتيجي.

ثالثاً: إذا كانت هنالك استرتيجية يجب من جهات الاختصاص تقيم نتائجها ومتابعة كل ما يتعلق بهذا المورد الهام من حيث التغذية من اين وحجمها والسحب وتقنيته ومتابعته حتي نضمن على المحافظة عليه في الحاضر والمستقبل للاجيال القادمة.

أخيراً سعى الباحث بكل خبرته المهنية والعلمية لدراسة هذا المورد والخلوص لنتائج وتوصيات ساعدت على خدمة العباد والبلاد وخاصة ان الحرب القادمة حرب المياه.

الأهمية:

تكمن أهمية الإدارة الإستراتيجية في مخزون المياه الجوفية في أهمية الإدارة الاستراتيجية وأهمية المياه الجوفية حيث أصبحت الإدارة الاستراتيجية مهمة في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد الذي له انعكسات على الدول والموارد بعد ان تلاشت الحدود فيها من يجعلها لابد ان تمتلك الإدارة الوطنية والقوة الاستراتيجية لحماية مواردها وخاصة المياه في ظل عالم يعاني من شح في المياه وخاصة الجوفية مما ينذر بحرب في هذا المجال مستقبلاً لذلك لابد من الأهمية من وضع استراتيجيات تتضمن رسالة واهداف تسعي للمحافظة على المياه الجوفية كمخزون استرتيجي والاستفادة القصوة منها في المساهمة في الاقتصاد القومي وذلك بدراسة البيئة الداخلية والخارجية وغيرها من عناصر الإدارة الاستراتيجية التي تحقق الهدف المنشود.

الهدف:

لاشك ان الغايات هي الاهداف ذات النظرة المستقبلية البعيدة التي تتفرع فيها اهداف ذات العباد مختلفة لذلك يهدف الباحث بهذا البحث تصويب الانظار لكل الجهات لأهمية المياه الجوفية ولابد من إدارتها استرتيجياً مثلها ومثل أي مورد مهم بل هي اهم من كل الموارد وكذلك

يهدف لتوضيح أهمية المياه الجوفية من الناتج القومي وما تحققه من خدمات قد لا يحس بها الكثيرين من مناطق الانهار لذلك يري الباحث امام عينيه عدم الاهتمام خاصة في منطقة الدراسة ولاية نهر النيل ومحلية شندي مما اثر في استمرارية المشاريع الزراعية الاستثمارية مما جعل اصحابها يتوجهون للرى من النيل بعد شرود المياه الجوفية وذلك سب السحب الجائر وعدم الاهتمام من جهة الاقتصاد والدولة .

المبحث الثاني

الإدارة الإستراتيجية وعناصرها

الإدارة هي النشاط الإنساني الذي يمكن المنظمة من التفكير العلمي الايجابي المنظم المرتب الذي يؤدي الي التفاعل الايجابي مع البيئة بما فيها من متناقضات وتفهمها وتحليلها التحليل المثالي ودراستها بما يمكنها من تحقيق أهدافها بأحسن صورة ممكنة عن طريق الاستخدام الأمثل للفرص والموارد المادية والبشرية المتاحة بأقل التكاليف والخسائر الممكنة وفي نفس الزمن المحدد عبر مجموعة من المبادئ والأساليب العلمية[1].

تتضح أهمية الإدارة في كونها هي التي عن طريقها تزلل المنظمات التحديات وتحقق النجاحات ودائماً التفوق لمن يمتلك قدرات إدارية متطورة

أمّا الإستراتيجية (staraleqq) فيرجع الكتاب أصلها التكلم باليونانية استرتيقوس strategos وتعني فنون الحرب وإدارة المعارك[2].

عرفها قاموس المورد [3]على أنها تعني علم وقت الحرب وإدارة العمليات العسكرية تم تعريف الإستراتيجية من خلال منظمات العمل أمّا من خلال الدول وبعد ظهور العولمة يمكن تعريفها (قدرة الدولة على امتلاك القوة الإستراتيجية الشاملة التي تنتج لها تشكيل المستقبل وفق

---

(1) محمد حسين أبوصالح، **التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل**، ط1(الأردن: دار الحنان للنشر والتوزيع، 2016م).ص 17.

(2) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،**الإدارة الاستراتيجية مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين** (القاهرة : مجموعة النيل الغربية ، 1999م)، ص 17.

(3) منير البعلبكي، **المورد القريب**، 1998م، ص 47.

الإدارة الوطنية وتهيئة الاوضاع المطلوبة لتحقيق ذلك وهي بهذا تضع الدولة في موضع المبادرة وتزداد الحاجة للاستراتيجية كلما زادت درجة التعقيد في البيئة [1] .

أمّا عناصر الإستراتيجية فهي الرسالة والاهداف والبيئة الداخلية، البيئة الخارجية، صياغة الاستراتيجية وتنفيذ الاستراتيجية وتقيم ومتابعة الاستراتيجية .

الرسالة في المنظمة هي تلك الخصائص الفريدة في المنظمة التي تميزها عن غيرها من المنظمات المماثلة لها[2]. الرسالة في الدول توضح القيم الاساسية للدولة او القطاع او الوزارة او المؤسسة العامة او المنظمة والتوجيه الرئيسي لها في ظل التحديات المحلية والخارجية [3] .

الإدارة الاستراتيجية وعناصرها :

الاهداف الاستراتيجية هي اهداف الدولة وليس اهداف الحكومة وهي تمثل الطريق نحو الغايات التي بدورها تقود نحو تحقيق الرؤية القومية في زمن ليس بالقصير وذلك للعقبات التي تقف أمامها من نقاط ضعف او مهددات وكذلك لطبيعة وعمق الهدف وحجم الهدف نفسه وهو يتطلب انجاز الاهداف المرحلية. انواع الاهداف الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة او المساعدة خصائص الهدف الاستراتيجي الجراءة والمبادرة يتجه نحو تحقيق أمور أساسية يتطلب تحقيقها زمناً طويلاً[4].

---

(1) محمد حسين أبوصالح، **مرجع سابق**،ص 42.

(2) إسماعيل محمد السيد،**الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**(الاسكندرية: المكتب العربي الحديث،1990م)، ص4.

(3) محمد حسين أبوصالح، **مرجع سبق ذكره** ،ص 135.

(4) **المرجع السابق نفسه** ،ص 139.

والفرق بين الرسالة والهدف، الرسالة فلسفية وغير محددة ولا يمكن قياسها قياساً مباشراً اما الاهداف فهي محددة وملموسة ويمكن قياسها [1].

الإدارة الاستراتيجية تهتم بالبيئة الداخلية الخاصة بالمنظمة أو المؤسسة من حيث كفاءة العاملين وتدريبهم وحقوقهم حتي ساعد في تنفيذ الاستراتيجية كما تهتم بالميزانيات المرصودة والتقنيات التي تمتلكها الإدارة او المنظمة لتقوم بعملها وكذلك تهتم تهتم بتفويض السلطات وتقليل الظل الاداري وتضمن على الهيكل الاداري الذي يساعد في تنفيذ الاستراتيجية كما تهتم بالبيئة الخارجية خاصة في المجالات المشتركة والتي تتطلب اتفاقيات مع المحيط الخارجي او الدول المجاورة ونسعي لمعرفة امكانيات الدول أو الوزارة او المؤسسة تمتلك التقنيات الخارجية حتي لا تتخلف عن الدول الاخري وتكون لها رؤية مستقبلية وذلك بعد الدراسة المستفيضة والعمق في المجال والمعني.

ولابد لصياغة الاستراتيجية بحيث تتفق الرسالة مع الأهداف ونسعي للرقي باداء الادارة وذلك بدراسة الفرص المتاحة للرقي ومعرفة التحديات حتي تتمكن من تحقيق الغايات.

ثم بعد ذلك تنفيذ الاستراتيجية حسب الزمن المضروب لها وحسب التمويل المحدد ولابد للاستراتيجية من مقياس للاهداف وقد يتطلب التنفيذ التعاون التام مع المجتمع لنجاح الاستراتيجية ولابد توفير كافة البيانات والمعلومات الضرورية .

---

(1) إسماعيل محمد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

واخيراً لابد من متابعة وتقيم لمعرفة دور الاستراتيجية في عملية التنمية للاستثمار ومعرفة الانحرافات ولابد من استعمال التقنيات في ذلك ولابد من التقيم لمتابعة ان يعكس درجة الموامة والانسجام بين الرسالة والاهداف وحتي يتم تقيم الاداء .

ويتم معرفة فعالية الادارة الاستراتيجية وعناصرها بعد التطبيق والتنفيذ وذلك يتمثل في منهج الرسالة والاهداف ودراسة البيئة الداخلية والخارجية والصياغة المحكمة والتنفيذ الدقيق والمتابعة والتقيم الجيد.

المبحث الثالث

المياه الجوفية مخزون استراتيجي

تعرَّف المياه الجوفية بأنها المياه المتواجدة في باطن الأرض تحت مستوي التشبع بعد مرورها بقطاع الامتصاص والمتوسط (الغير مشبع) وقطاع التعلق.

تتواجد في كل الولايات بكميات وانواع واعماق متفاوتة، وأكثر من 70% من المياه الجوفية المستخرجة تستغل لأغراض الري .

تساهم المياه الجوفية باكثر من 50% من امدادات الشرب في الحضر واكثر من 80% في الريف تتعرض حاليا لمخاطر التلوث والاستغلال الجائر لقصور في تفعيل التشريعات المنظمة.

جدول رقم (1/1) :الأحواض الجوفية الرئيسية في السودان

الأحواض	المساحة كلم^2	المخزون كم^3	التغذية م.م^3/س	الاستغلال م.م^3/س
النوبي	63400	11560	938	637
ام روابة	433000	2070	386	33
النوبي/أم روابة	878000	2030	200	98
نوبي/باسلت	30000	40	46	17
رسوبيات	50000	150	875	237
الجملة	**1975000**	**15900**	**2445**	**1022**

المصـــدر: ناديــة بــابكر إبــراهيم شـكّاك ، ورقــة علميــة " نوعيــة الميــاه : المخــاطر والمهــددات والفــرص المتاحة ، وزارة الموارد المائية والري والكهرباء (24–26/مايو/2016م)

من الجدول(1/1) يتضح أن مساحة الحوض النوبي ومخزونه هي الأكبر وكذلك التغذية والإستغلال في السنة بالمقارنة مع بقية الأحواض.وتتراوح نسبة الاستغلال للتغذية السنوية

(8.54% إلى 67.9%)، كما أن نسبة جملة الاستغلال إلى جملة التغذية 41.7%، مع ملاحظة أن هذه الإحصائيات قبل الهجمة الاستثمارية على المياه الجوفية.تقدر المياه الجوفية المتجددة بـ 4,5 مليار متر مكعب اثبت استغلال الخزانات الجوفية الضحلة نسبيا جدواه الاقتصادية في الزراعة والاستثمار في السودان والدور المتوقع ان يلعبه سد الفجوة الغذائية العالمية[1].

هنالك ما يصل لمستوي الهجمة على موارد المياه الجوفية في ولايات الخرطو ونهر النيل والشمالية، مما يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية والتنسيق بينها لادارة مثل هذا النوع من التوجيه.

وهذا البحث مساهمة من الباحث في إطار تضافر الجهود وتنبيه القائمين على الامر لتدارك هذه الهجمة ودراسة ري المشاريع الاستمارية الزراعية من المياه الجوفية .

أهمية المياه الجوفية:

توجد المياه الجوفية بكميات كبيرة في طبقات التربة قريبة او بعيدة عن سطح الارض تشربت عبر أزمنة وعصور قديمة وسمكها يصل على عشرات الامتار. المياه الجوفية البعيدة عن سطح الأرض تكون خالية من التلوث البكتولوجي مما يزيد من اهميتها. المياه الجوفية تحتاج للدراسات الاتية للاستفادة منها:[2]

1/ بعد الطبقات الحاملة للمياه عن سطح الارض .

2/ دراسة طبيعة الطبقات الحاملة لها .

3/ دراسة شاملة لخواص المياه الطبيعية والكيميائية والبكترولوجية لمعرفة مدى ملاءمة المياه نفسياً وصحياً للاستعمال والاعتماد على المياه الجوفيه يزداد في المستقبل في جميع المجالات وغالبية الدول تعتمد عليها مثل الولايات المتحدة في حوالي ثلث مياه الرى[3].

---

(1) فضل أحمد محمد، **حماية موارد المياه في القانون الدولي، حالة السودان**، 2017م، ص 98.

(2) شرف الدين أحمد حمزة، **الموارد المائية– التصحر وعلاقتهما بالأمن الغذائي السوداني**، بحث مقدم لنيل التخطيط والتنمية (غير منشور)، القاهرة ، معهد التخطيط القومي، 1988م، ص 12.

(3) **جيولوجيا السودان**، 10/فبراير/2016م، ar.wikipedia.or/wiki ://http.، عبد الصمد عبد الله خريف،آفاق حلول مشكلة المياه في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري.

جودة المياه الجوفية:

جودة المياه الجوفية هامة وأهمية المياه الجوفية تحتوي على الاملاح المذابة. والجودة المطلوبة للامداد او المياه الجوفية تعتمد على الغرض. من ثم ان احتياجات مياه الشرب ومياه الصناعة ومياه الرى تختلف بطريقة واسعة جدول اساس مكونات.

أوضحت منظمة الصحة العالمية بجلاء ان البرنامج المؤثر لضبط جودة مياه الشرب يعتمد على وجود التشريع المكافئ المدعوم باللوائح والقواعد التي تحدد جودة المياه .

هذا التشريع ذات أبعاد أربعة :

1/ يجب أن يحدد مجال السلطة.

2/ تفويض السلطات في إدارة القانون لوكالة أو وكالات محددة .

3/ ينبغي عليها أن تنص على وضع اللوائح وتعديلها للإنتاج التنموي والصيانة والتوزيع لمياه الشرب السليم.

4/الرضي على التوزيع بعض الأقطار لا يوجد بها هذا التشريع وبعضها عفي عليه الزمن[1].

حماية المياه الجوفية من التلوث:

تصل نسبة من ملوثات مياه الأمطار والمياه السطحية الي المياه الجوفية وتهتم جميع الدول بالتحكم في ذلك.

تقدم هيئة الصحة العالمية بتطوير المعاير والمواصفات والدلائل الخاصة بالمياه وخاصة المياه الجوفية.

هنالك عوامل كثيرة تؤثر في وضع هذه المعايير ونظم المراقبة منها، التعداد، مصادر التلوث، المناخ، خصائص ومكونات التربة، العوامل الهيدرولوجية، طبيعة استعمالات المياه يجب التركيز على مصادر المياه الجوفية كمخزون استراتيجي[2].

---

(1) محمد صادق العدوي، **الهندسة الصحية الإمداد بالمياه، الصرف الصحي**، ص 66.

(2) الإدارة العامة للمياه الجوفية والوديان، الخرطوم ، **دراسة مرجعية عن المياة اجوفية في ولايتي نهر النيل والشمالية** ، مجلد رقم 1، التقرير الفني ، فبراير 2013م.

كميات المياه بالسودان :

تقدر كميات المياه الجوفية المتعددة 4,5 مليار متر مكعب. وتقدر المياه الجوفية الموسمية للزراعة بالولاية الشمالية 600 مليون متر مكعب في السنة لرى 17400 هيكتار، وتقدر المياه الجوفية الموسمية للزراعة بولاية نهر النيل 85 مليون متر مكعب في السنة منها 62 مليون للزراعة لرى مساحة 2,000 هكتار[1].

معوقات الاستثمار في المياه الجوفية:

1/ ارتفاع درجة الملوحة لاستخراج المياه الجوفية من الاعماق البعيدة .

2/ ارتفاع درجة الملوحة في بعض الأحواض الجوفية خاصة المروية .

3/ الخزانات الضحلة عرضة للتلوث البكتيري

4/ غياب الدراسات التفصيلية للخزانات الجوفية وطرق الاستثمار مياهها مع غياب التشريعات المائية اللازمة التي تنبع من اهميتها في تحديد ملكية المياه الجوفية وتوزيع الحصص وتحديد الجهات المسئولة عن الترخيص .

5/ السودان يفتقر للتشريعات الاقليمية التي تحكم استغلال الأحواض المشتركة مع دول الجوار مصر، ليبي، تشاد، افريقيا الوسطي، ارتريا،اثيوبيا.

اهم التشريعات المائية بالسودان:

– قانون الموارد المائية لسنة 1995م انه المصدر الرئيسي للتشريع القطري .

– قانون الحكم الشعبي المحلي لسنة 2003م يحق للمحلية تكوين لجنة تختص باصدار تراخيص استغلال المياه الجوفية دون ان تكون مؤهلة لذلك[2].

– قانون صحة البيئة لسنة 1975م تعديل 1997م يختص بحماية المياه الجوفية من التلوث.

---

(1) فضل أحمد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

(2) نهاد إبراهيم العبيد، **مصادر المياه الجوفية وكيفية استثمارها في السودان**، ص 3.

– التشريعات الولائية الخاصة بموارد المياه الجوفية تفتقر على قانون حوض القاش 1992م ووادي نيالا 1993م وقد تم التوقف بالعمل بها دون سبب .

– التشريعات القومية اذا توفرت تساهم في تغطية المياه الجوفية لكن دون تحديد اليه للتنفيذ كما يوجد انعدام التنسيق مع الجهات المختصة .

– غياب التشريعات الاقليمية مع الاستقلال الجاري مع دول الجوار ليبيا مصر عدم الاستقلال للسودان ستكون له آثار ضارة مستقبلا .

– غياب الجهات المسئولة والمختصة عن تقديم ورصد وتنظيم استغلال المياه الجوفية مع ضعف إدارة بحوث المياه الجوفية نتج عنه تلوث الأحواض الضحلة خاصة في المناطق الحضرية .

توصيات لوضع إستراتيجية لتنمية موارد المياه الجوفية :

1/ تشجيع تقويم مصادر المياه الجوفية واستغلال امثل مع الإدارة المتكاملة .

2/ حماية موارد المياه الجوفية لهدف استراتيجي قصير وبعيد المدي .

3/ استخدام الطاقات البديلة والمتجددة في وضع المياه الجوفية خاصة المناطق البعيدة .

4/ إعطاء اولوية قصوي لتنمية موارد المياه الجوفية المشتركة مع إجازة تشريعات اقليمية .

5/ اعطاء اولوية لاستغلال الأحواض الجوفية الضحلة قليلة التكلفة لياه الشرب والرى .

6/ تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للدخول في استثمار موارد المياه الجوفية .

7/ وضع سياسات استراتيجية وبرامج لتنمية موارد المياه الجوفية .

8/ تقوية إدارة بحوث المياه الجوفية واعتبارها مخزون استراتيجي لا يتاصر بالكوارث ويحفظ حق الاجيال القادمة [1].

(1) **المرجع السابق نفسه**، ص 3.

اخيراً :

لا شك أن يعد معرفة كميات المياه الجوفية والأحواض الجوفية وانتشارها في السودان واعتماد كثير من الولايات وكثر من القري التي بها انهار عليها ومعرفة جودتها بسهولة الحصول عليها وقلة التكلفة.

عليه تعتبر المياه الجوفية مخزون استراتيجي يجب ان تحافظ عليها للحاضر والمستقبل .

الفصل الثاني

المبحث الأول

الإستثمار في القطاع الزراعي الأردني

مقدمة:

حقق قطاع الزراعة نسبة نمو عالية بفضل التوسع في مناطق الزراعة المروية. وقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار في هذا القطاع منها: إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافةً إلى إزالة العوائق الأساسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

تلعب الزراعة دوراً هاماً في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود المحافظة على البيئة الطبيعية واستدامتها، ويعزى النجاح النسبي لصادرات الأردن من الفاكهة و الخضار إلى مستوى الطلب العالي على منتجات البساتين في وادي الأردن، و التي تتوفر على مدار السنة وتتميز بجودتها العالية. و قد ارتفعت التنافسية النسبية للقطاع الزراعي الأردني بعد إجراء تحسينات على المنتجات واستجابة المزارعين وموردي المنتجات الزراعية الجاهزة لأنماط الطلب العالمية (الزهور المقطوفة، زيت الزيتون والخضروات على سبيل المثال)[1].

يساهم القطاع الزراعي بما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه 3.5% من مجموع القوى العاملة. و تشكل الصادرات الزراعية 11% من مجموعصادرات المملكة، يذهب 92% منها إلى الأسواق العربية خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سوريا وقطر. يعمل الأردن حالياً على تطوير قطاع الزراعة من خلالإعلان جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله أن العام 2009 سيكون عاماً للزراعة بالإضافة إلى العمل على استقطاب 500 مليون دينار أردني إلى القطاع من العام 2002–2010 في 130 مشروعاً زراعياً، وفقا للإستراتيجية

(1)الموقع : https://www.google.com/ dated : 25/10/2017

الوطنية لتطوير الزراعة و التي قامت الحكومة الأردنية بنشرها في العام 2005. تتوزع الإستثمارات المستهدفة على مشاريع زراعة المحاصيل (36%)، عمليات تطوير المزارع و الأراضي الحرجية الزراعية (47%)، والخدمات المساندة (16%). يوظف هذا القطاع 3.1% من قوى العمل الأردنية.

نجح الأردن في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية كزيت الزيتون، اللبن، إلا أن الكثير من المنتجات الغذائية الأساسية كأنواع القمح ومشتقات الحليب و السكر واللحوم الحمراء والخضروات تستورد من الخارج. نمت الصادراتمن المنتجات الزراعية بنسبة 36.9% عام 2005 مقارنة بما قيمته 28.2% عام 2004. ومن أهم الصادرات الزراعية: الطماطم، الزيوت المهدرجة، و السجائر. أهم الدول المستوردة هي العراق، الإمارات العربية المتحدة، و سوريا.

مميزات البيئة الإستثمارية في القطاع الزراعي الأردني

- يتميز وادي الأردن بتربته الخصبة و مناخه الفريد، حيث يكون معدل درجة الحرارة فيه أعلى المناطق المحيطة بضع درجات مئوية طوال أيام السنة. ويعتبر وادي الأردن سلة الغذاء للأردن، حيث يتم استغلال ساعات النهار الطويلة ودرجات الحرارة المرتفعة لإنتاج محاصيل عالية الجودة و العائد (الخضروات، الزهور المقطوفة، و الأعشاب) خارج الموسم.
- تنال المناطق الزراعية المرتفعة القسط الأكبر من هطول الأمطار في الأردن، وتضم السواد الأعظم من الغطاء النباتي. يكثر زراعة أشجار الزيتون و الفاكهة التي تزرع في بيئة صخرية في هذه المناطق.
- يصلح الطقس الجاف لزراعة أنواع من المحاصيل كالطماطم، و التي تكون عرضة لأمراض فطرية في مناطق ذات رطوبة مرتفعة.

- يوفر الأردن الفرصة للاستفادة من ظروف تفضيلية للوصول إلى أسواق الدول المجاورة والإتحاد الأوروبي، و ذلك من خلال الاتفاقيات التجارية.

قانون تشجيع الإستثمار رقم (16) لسنة 1995

يعتبر قانون تشجيع الإستثمار رقم (16) وتعديلاته لسنة 2000 إطاراً تشريعيا ملائما لجذب الإستثمارات الأجنبية وتحفيز الإستثمارات المحلية، فهو منافسا لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الإستثمار على مستوى الإقليم، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الإستثمارية ضمن قطاعات الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب.

التسهيلات الضريبية:

- تستوفى ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (15%) وبنسبة (35%) للشركات ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية، وبنسبة (25%) للشركات الأخرى كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفر)
- قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الإستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الإستثمار والمقأومة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة أعلاه لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلى للمشاريع الصناعية على النحو التالي:
- يعفى المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه، وادى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن 25% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء عن أربع سنوات.

ضمانات الإستثمار

- يعامل قانون تشجيع الإستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، حيث منحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقا للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000 وبحيث يكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات الصناعة، تكنولوجيا المعلومات، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، مراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة.
- الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع (50,000) خمسون ألف دينار باستثناء الإستثمار في الشركات المساهمة العامة.
- للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.
- يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي ادخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.
- للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة.
- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله.

- لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إخضاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر بحيث يدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل .
- تسوى نزاعات الإستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية وديا وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر فلأي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على " المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار " علما بان الأردن قد صادق على اتفاقية الانضمام إلى عضوية هذا المركز في عام 1972 .
- للمستثمر إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة أو بيعها أو التنازل عنها لمستثمر آخر مستفيد أو غير مستفيد من الإعفاءات وفقا لأحكام خاصة .

مقومات تشجيع الإستثمار في المملكة:

1. الموقع الإستراتيجي والفريد من نوعه:

- يقع الأردن عند التقاء أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- يمثل محور مواصلات بين دول الشرق الأوسط.
- يطل على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة، والموانئ الأخرى من خلال الدول الأخرى المجاورة.

2. البيئة السياسية المستقرة:

- القيادة المخلصة والمستقرة في المملكة الأردنية الهاشمية والتي يساندها برلمان منتخب بطريقة ديمقراطية.
- حرية المعتقد والكلام والصحافة والتنظيم الحزبي والملكية الخاصة مضمونة تماماً.
- الالتزام الثابت من الأردن تجاه نظام المشروع الخاص.

3. اقتصاد موجه نحو السوق الحر:

- لقد اختار تقرير مؤسسة التراث للمنافسة العالمية لعام 1998 الأردن كرائد في المنطقة، وهو الذي يتقدم في الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر وإسرائيل.
- تعتمد السياسات الاقتصادية على الأسلوب الموجه للخارج بقيادة القطاع الخاص.
- أن الخصخصة مستمرة للمشاريع الحكومية الرئيسية.
- التقدم الكبير في الإصلاح الهيكلي والقانوني.

4. رزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الإستثمار:

- كافة المشاريع معفاة من ضريبة الدخل والخدمات العامة بنسب تصل إلى 25%، 50% و 75% لمدة 10 سنوات تبعاً لموقع المشروع.
- كافة الموجودات الثابتة المستوردة معفاة بنسبة 100% من الضرائب والرسوم الجمركية.
- يمكن إعفاء قطع الغيار للموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب.
- إعفاء إضافي من الجمارك وضريبة الدخل مضمون لتوسيع وتحديث وتطوير المشاريع القائمة.
- لأغراض التجديد فإنه يمكن للفنادق والمستشفيات أن تشتري الأثاث واللوازم بدون رسوم جمركية مرة كل سبع سنوات.

5. الوصول إلى الأسواق العالمية:

- الوصول لأسواق الاتحاد الأوروبي معفى من الضرائب.
- الوصول إلى أسواق أكثر من 10 دول عربية من خلال الاتحاد العربي للتجارة الحرة / AFTA
- اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تفضيلية تجارية من أكثر من 20 دولة عربية.

- وصول معفى من الضرائب والحصص لسوق الولايات المتحدة من خلال المناطق الصناعية المؤهلة QIZ .
- عضو في هيئة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف.

6.المناطق الحرة والمدن الصناعية:

- تدير مؤسسة المناطق الحرة منطقتان صناعيتان تعملان بطاقة كاملة في كل من العقبة والزرقاء. وهناك منطقتان أخريان تحت الإنشاء في كل من مدينة سحاب الصناعية ومطار الملكة علياء الدولي في عمان.
- هناك خمسة مناطق حرة خاصة في الأردن تستخدم أكثر من 2500 موظف في صناعات مثل المواد الكيماوية والأسمدة وتغليف اللحوم.
- تدير مؤسسة المدن الصناعية ثلاث مدن صناعة عاملة بالكامل في كل من عمان وإربد والكرك كما تم مؤخراً افتتاح مدن صناعية أخرى خاصة.

7.الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة:

- وفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.
- وفرة نسبة عالية من الشباب المتعلمين تعلماً عالياً بين السكان.
- 87% من السكان متعلمين.
- يتلقى 17% من الأردنيين التعليم العالي.
- نسب أجور ذات تنافسية عالية.

8.بنية تحتية ونظام اتصالات على مستوى عالٍ:

- شركة هاتف حكومية تعمل على أساس تجاري، وقد تم خصخصة ما نسبة 49% من ملكية الشركة.
- اختيار موردي خدمات الإنترنت ذات الملكية خاصة.
- رحلات طيران الملكية الأردنية المباشرة إلى 47 مدينة رئيسية في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية، والتي تخدمها 26 شركة طيران دولية.

- شبكة طريق سيارات سريعة وحديثة.
- خطوط شاحنات رئيسية لضمان حركة المواد الخام من وإلى ميناء العقبة وكذلك من وإلىموانئ الدول المجاورة.
- يعمل ميناء العقبة الأردني كبوابة إستراتيجية للأردن، ومنطقة البحر الأحمر النامية والشرق الأوسط ككل.

9. مناخ استثماري جذاب:

- إعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية 10 سنوات.
- إعفاء من كامل الرسوم الجمركية على الموجودات الثابتة المستوردة.
- إجراءات ترخيص وتسجيل سهلة وميسرة.
- إعفاء العائدات من الصادرات من ضريبة الدخل
- الصناعات التصديرية لا تخضع للرسوم الجمركية على المواد الخام الجديدة المستوردة.
- حرية إعادة رأس المال والأرباح والرواتب إلى وطن المستثمر الأصلي.

10. حياة ذات نوعية راقية:

- توفر ورخص وسائل الحياة الحديثة.
- التعليم العام والخاص عالي الجودة ويقدم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
- مستوى الخدمات الصحية في الأردن يضاهي المستويات العالمية وبأسعار معقولة.
- شبكة متطورة من جمعيات الأعمال المحلية والدولية النشيطة والمراكز الثقافية.
- المهرجانات التقليدية والمناسبات الثقافية وثروة من المواقع الأثرية.
- نوادي ومطاعم ممتازة.

الفرص المتاحة للاستثمار في القطاع الزراعي:

- تنوع المناخ مما يؤدي إلى الإنتاج في أوقات مختلفة من العام وإمكانية إنتاج محاصيل معينة خارج أوقاتها في ظل الظروف الطبيعية وكذلك استمرار الإنتاج على مدار العام من

نفس المحصول إذ يمكن إنتاجه في الأغوار والمرتفعات والمنطقة الشرقية دون فترات تداخل طويلة.

- وجود تقنيات حديثة يمكن تبنيها بسهولة ويسر .
- نجاح أساليب الإدارة الجيدة للمحاصيل والتي تشمل المكافحة المتكاملة والبيولوجية والزراعات العضوية.
- وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة تأهيلا عمليا وعلميا عال يمكنها من الاستجابة بسرعة إلى التغيرات التقنية في القطاع وتطويعها وتبنيها بسهولة ويسر.
- وجود البنية الأساسية المناسبة سواء في الاتصالات أو المواصلات والمخازن المبردة و أسواق الجملة ومراكز التدريج والتعبئة.
- الميزة النسبية التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي الأردني عن غيره من الدول المجاورة ذوات المناخ والطبيعة المشابهة وارتباط الأردن براً مع أوروبا، يعطي المنتجات الأردنية ميزة تفضيلية عن بقية الدول المجاورة بتوفر إمكانيات النقل البري.
- الإنتاج الأردني اقل تكلفة وارخص سعراً.
- قرب الأردن من أماكن الاستهلاك الرئيسية سواء في الخليج العربي أو الأسواق الأوروبية قياسا بالمنتجين الآخرين الرئيسين في الدول المنافسة.
- المناخ الإستثماري السائد في الأردن وخصوصا للقطاع الزراعي، إذ أن الأردن من الدول القلائل التي لا تفرض ضرائب على الدخول المتأتية من العملية الإنتاجية الزراعية ولا أية ضرائب على الموارد الزراعية بالإضافة إلى الإعفاءات الأخرى التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار المتضمن إعفاء كافة مستلزمات الإنتاج والآليات ومعدات أي مشروع استثماري من الرسوم والضرائب.
- الأسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة أمام القطاع الزراعي، وقد ازدادت هذه الفرص من خلال الشراكة الأردنية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدتها

الحكومة مع الدول والمجموعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.

- توفر البنية التحتية المناسبة سواء في شبكات الطرق الزراعية والثانوية والدولية، وارتباط الأردن بشبكة من الخطوط الجوية مع العديد من الدول و شبكات الاتصالات والمعلوماتية.
- الإمكانات الكامنة والمتاحة في البادية الأردنية .
- إمكانية إقامة سدود على السيول والأودية والتي يمكنها مضاعفة المعروض من المياه في الأردن وهذا يرتبط بتوفر التمويل المناسب لمثل هذه السدود واستخدام تقنيات الحصاد المائي.
- الطلب المتزايد على منتجات القطاع الزراعي، إضافة إلى عوامل الطلب التقليدية المتمثلة في الزيادة السكانية والنمو في الدخل، وعليه ومن خلال تركيز الحكومة على تنشيط القطاع السياحي فإن هذا يخلق طلبا على سلع زراعية معينة لمواجهة احتياجات السياح القادمين إلى البلاد.
- إنتاج الأردن من بعض المنتجات لا يستخدم فيه المبيدات خصوصاً زيت الزيتون مما يتيح فرص تصديرية للإنتاج شريطة توفر الوسائل التسويقية المناسبة.
- وجود العديد من الفرص الإستثمارية وخاصة في مجالات:

- إنتاج محاصيل خضروات وفواكه وغيرها من المحاصيل ذات قيمة عالية ومواصفات تتفق مع مواصفات الأسواق العالمية وهنا يبرز مجالات الزراعة العضوية كخيار استثماري رائد ومهم.
- تربية المواشي المكثفة واستخدام المياه المعالجة في زراعة الأعلاف
- يعتبر التسويق الزراعي من المجالات الهامة وذات الأولوية في العملية الإستثمارية . وهناك مجالات كثيرة كالتسويق المباشر (عمليات التصدير) والتصنيع الزراعي والتعبئة والتغليف وهنا يمكن أن تبرز شركات تسويق زراعي تعمل على تجميع الإنتاج سواء من المشاريع الإنتاجية الصغيرة (الأسرية) التي تدعمها الوزارة أو من المزارعين عن طريق

تعاقدات مسبقة بحيث تقوم هذه الشركات بالإشراف المباشر على الإنتاج وجودته وهو ما يعرف بجودة أساليب الإنتاج لتكون حسب متطلبات الأسواق التي تتعامل معها.

- تجفيف الفواكه كالعنب مثلا وتصنيع الخضروات وهذا يتطلب أن يكون هذا التصنيع مبينا على الإنتاج المخصص لهذه الغاية وألا يعتمد على تصنيع الفائض علما بأن المنتجات المصنعة لها أسواق كبيرة خصوصا في الأسواق الأوروبية والأسواق المختلفة.

المفهوم:

حقق قطاع الزراعة نسبة نمو عالية بفضل التوسع في مناطق الزراعة المرونة وقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة البيئه الملائمة للاستثمار في هذا القطاع مثلاً اقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع بالاضافة الي إزالة العوائق الاساسية امام الصادرات الزراعية الاردنية للاسواق التقليدية والجديدة مهما ادي الي زيادة الانتاج الزراعي .

تلعب الزراعة دوراً هاما في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما تربط ارتباطاً وثيقاُ بجهود المحافظة على البيئة الطبيعية واستدامتها .

ساهم القطاع الزراعي بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الاجمالي ويعمل فيه 3.5% من مجموع القوة العاملة وتشكل الصادرات الزراعية 11% من مجموع صادرات المملكة.

نجح الاردن في الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية كزيت الزيتون اللبن.

الأهمية :

تتضح أهميةالإستثمار الزراعي في الاردن في وجود فجوة في المنتجات الزراعية الاساسية كالقمح ومشتقات الحليب والسكر واللحوم الحمراء والخضروات.

ارتفعت الصادرات الزراعية نسبة 36.9% عام 2005 مقارنة 28.2% عام 2004 أهم الصادرات الزراعية الطماطم والزيوت المهدرجة والسجائر وأهم الدول المستوردة هي العراق والامارات العربية وسوريا تتميز بعض المناطق الإستثمارية الزراعية في الاردن كوادي الاردن بتربة خصبة ومناخ فريد وتنال المناطق الزراعية المرتفعة قسط اكبر من هطول الامطار.

كذلك تكمن أهميةالإستثمار الزراعي في الأردن بالاضافة لما ذكر بالموقع الاستراتيجي حيث تقع الاردن عند التقاء أوربا واسيا وافريقيا وتمثل محور مواصلات بين دول الشرق الأوسط .

ثانياً البيئة الاساسية المستقرة والاقتصاد موجه نحو السوق الحر ووجود رزمة من الحوافز والاعفاءات ووجود المناطق الحرة والمدن الصناعية وتوفر الموارد البشرية المؤهلة وتوفر بنية تحتيه ونظم اتصالات على مستوي عالي ومناخ استثماري جاذب وتنوع المناخ ووجود تقنياً حديثة.

المبحث الثاني

الإستثمار الزراعى فى مصر

مقدمة:

يعتبر الإستثمار الزراعى المحرك الرئيسى والدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائى حيث تضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك و رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كما انة يؤدى الى اقامة مشروعات جديدة تنمى القدرة الانتاجية و البشرية مما يؤدى الى زيادة معدلات النمو فى الدخل و تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

و قد تبنت الدولة سياسات داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعى، ومن أهمها التيسير على المستثمرين فى الأراضى المستصلحة الجديدة بتوفير البنية الاساسية للمساحات المخصصة لهم من مياه للرى وطرق وخدمات ومرافق، بالإضافة إلى توفير خطوط ائتمان بتكلفة مناسبة ، مع الإعفاء من الضرائب لعدة سنوات حتى تصل هذه المساحات للحدية الانتاجية حسب طبيعة كل منطقة. ان ميزة الإستثمار الزراعي في مصر وجود خريطة بالمناطق الزراعية والمناطق القابلة للزراعة والمحميات الطبيعية بالاضافة الى تحديد مصادر المياة التقليدية و الغير تقليدية. وقد شهد عام 2007 تطبيق أولي خطوات تحديث الزراعة بتحويلها الي قطاع خاص يدار وفقاً لآليات السوق الحر في اطار برنامج التحرر الاقتصادي[1].

ويعدالإستثمار الزراعى هو افضل استثمار للأسباب التالية:

1- وجود فجوة كبيرة ما بين الانتاج والاستهلاك.

2- محدودية الأرض الزراعية الخصبة لنقص الموارد من المياه.

3- الأرض الزراعية منالاصول ذات القيمة المتزايدة باستمرار كلما زادت خصوبتها زاد الطلب علىالغذاء.

---

[1] الموقع : http:// www.google.com dated : 30/11/2017

4- زيادة الكثافة السكانية لوحدة المساحة.

5- تحول الدول المتقدمة لانتاج بدائل الطاقة الحيوية من المحاصيل الغذائية مثل استخراج الايثانول من قصب السكر و القمح و الشعير و الذرة السكرية.وكذلك استخراج البيوديزل من الحبوب الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا و الفول السودانى وبذور النخيل و القطن.

ملامح تشجيع الإستثمارالزرعى:

(أ) مقومات الإستثمار الزراعى:

1- إطلاق حرية تحديد المساحات المزروعة بالنسبة لجميع المحاصيل الزراعية.

2- إطلاق حرية القطاع الخاص في مجال إنتاج وتوزيع واستيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي وتشمل الأسمدة الكيماوية والتقاوي والمبيدات الكيماوية.

3- إطلاق حرية البيع لجميع المحاصيل الزراعية.

4- التسويق الحر للقطن عن طريق إعادة بورصتي البضاعة الحاضرة والعقود .

5- تشجيع التنمية الريفية ونشر الصناعات الصغيرة المعتمدة على الخدمات المحلية.

6- إطلاق حرية القطاع الخاص في مجال تصدير واستيراد السلع الزراعية.

7- تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.

8- توفير بنية أساسية قوية فى مجال الزراعة.

9- وفرة الأراضى الصالحة للاستصلاح والاستزراع.

10- وجود مصادر المياه خاصة مع استخدام اساليب الرى الحديثة.

11- وجود عمالة زراعية رخيصة ومدربة.

12- وجود سوق استهلاكى كبير للمنتجات الزراعية .

(ب) قانون تشجيع الإستثمار:

في إطار تطبيق برنامج إصلاح الاقتصاد المصري تمّ إصدار قوانيين الإستثمار التي أتاحت للقطاع الخاص للدخول في الإستثمارات التي كانت وقفاً على القطاع العام مع إعطاء

المستثمر الأمان الكامل للإنطلاق في مسيرة الإستثمار دون تدخل من الأجهزة الحكومية في قراراته المعنية بإدارة مشروعه وتحقيق أهدافه فقد صدرت القوانيين التالية:

قانون رقم (230) لعام 1989 يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية بما فيها الزراعة وتقوم بالإشراف على تطبيقه الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة بالتنسيق مع جهات الاختصاص الأخرى في مجال الإستثمار.

قانون رقم (143) لسنة 1981 خاص بالقطاع الزراعي ويشمل إستصلاح الأراضي وما يتبعها من إنتاج نباتي وحيواني وتصنيع زراعي. كما تتولي وزارة الزراعة الإشراف على البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والذي يقوم بالتخطيط المركزي للائتمان والتمويل التعاوني الزراعي على مستوي الجمهورية. ويتساوى المستثمر المحلي والأجنبي في التمتع بكافة المزايا المنصوص عليها في قانون الإستثمار .

المجالات المحتملة للاستثمار الزراعى :

أولاً: الإنتاج النباتي

- محاصيل الحبوب والأعلاف.
- أشجار إنتاج الزيوت والألياف.
- محاصيل متخصصة كالبطاطا وبنجر السكر والخضروات.
- بساتين الفاكهة و نباتات الزينة وزهور القطف.
- بساتين النخيل والتمور.

ثانياً:الإنتاج الحيواني

- محطات تربية الحيوانات المزرعية وتسمين العجول والاغنام والماعز.
- مشاريع الدواجن (اللحم والبيض).

- المشاريع السمكية (في البحيرات والمزارع المائية).
- محطات تربية النعام و السمان و البط و الرومى.
- مناحل تربية العسل الأبيض.

ثالثا: الصناعات الزراعية

- الأسمدة الكيماوية ومبيدات الافات الزراعية.
- الآلات والعدد الزراعية والمضخات ومنظومات الري الحديثة.

- المعدات الزراعية المصنعة مثل الاغطية البلاستيكية، معدات صناعة الدواجن، معداتتربية الاسماك وتربية الابقار والدواجن وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج الحليب والألبان والاجبان والزبد والزيوت وجميع صناعات الاغذية.
- التمور كالمكابس والتعبئة والتخزين وما شابه.
- الجلود والنواتج العرضية للإنتاج الحيواني.
- إنتاج السماد العضوى(الكومبوست) وكذلك إنتاج الأعلاف الغير تقليدية من بقايا المحاصيل الحقلية .
- إنتاج السماد العضوى الصناعى و الطاقة (البيوجاز) من تخمير بقايا المحاصيل الزراعية وروث الحيوانات المزرعية و فضلات الإنسان ومخلفات مصانع الأغذية.
- انتاج الاسمدة الحيوية من الكائنات الحية الدقيقة.
- انتاج الوقود الحيوى من زيوت بذور الجاتروفا و الهوهوبا وكذلك بعض أنواع من الطحالب.
- إنتاج التقاوى المهندسة وراثياً وتجميع الأصول الوراثية فى مجموعات نباتية لحفظ هذه الأصول.

رابعا: استصلاح واستزراع الاراضى

بلغت مساحة الرقعة الزراعية فى مصر الان 8.47 ملايين فدان أي حوالى 3.5% من اجمالى مساحة مصر، فقد ساهمت مشروعات التنمية الزراعية الرأسية فى أن تصل المساحة

المحصولية إلى 14.6مليون فدان. وبدأت مصر فى تنفيذ خطة طويلة المدى لإضافة حوالى 3.4 ملايين فدان من الأراضى الجديدة المستصلحة حتى عام 2017 ، وفى إطار هذه الخطة يتم إضافة 150 ألف فدان جديدة كل عام للرقعة الزراعية.

أهم المشروعات العملاقة:

1-مشروع "توشكى".

يقع مشروع توشكى على بعد 220 كيلومتراً جنوب غرب أسوان على الجانب الغربي من بحيرة ناصر. وتم وضع حجر الأساس فى 9 يناير 1997 ، ويشمل شق ترعة رئيسية بطول 51 كيلو متر وعددا من الفروع بأطوال تصل إلى 180 كيلو متر، ويتم ضخ مياه النيل من بحيرة ناصر إلى الترعة وفروعه.وقد قدرت الإحتياجات المائية للمنطقة فى المرحلة الأولى بمقدار 5 مليار مترمكعب فى العام على أساس زراعة 500 ألف فدان ومع التقدم فى أعمال الإستصلاح وإجادةإستخدام تكنولوجيات الرى الحديث فسوف يكونبالإمكان التوسع فى المساحةالمنزرعة والأنشطة الأخرى وتدخل حصة المشروع من المياه ضمن البرامج والسياسات المائية الخاصة بالتوسع فى مساحة 3.4 مليون فدان حتى عام 2017.و **يضم هذا المشروع :**

- القناة الرئيسية وفروعها:

ترعة الشيخ زايد هي القناة الرئيسية لمشروع توشكي ويبلغ طولها 50.8 كم, ويبلغ جملة أطوال الأفرع الأربعة للترعة والدليلين التابعين لها حوالي 180 كم.

- محطة الرفع العملاقة (مبارك):

يتم ضخ مياه النيل إلي ترعة الشيخ زايد من خلال محطة الرفع العملاقة (مبارك) وقد تم تصميم المحطة بحيث يكون أقصي رفع استاتيكي لها حوالي 52.5 متراً، وأقصي تصرف للمحطة 300م3/ثانية, أي حوالي 25 مليون م^3/يوم.

مشروع " ترعة السلام" :

تبدأ ترعة السلام من ماخذ النيل فرع دمياط عند مدينة العدلية (دمياط) وتتجه شرقا حوالى87كم حتى طريق إسماعيلية – بور سعيد (مرحلة أولى) حيث يتم نقل المياه من غرب القناة إلى شرقها خلال 4 أنفاق تمر تحت الطريق والسكة الحديد وقناة السويس ويتم التحكم فيها عن طريق بوابات عند مأخذ السحارة ونهايتها. وتمر ترعة السلام بمحافظات(دمياط – الدقهلية – الشرقية – الاسماعيلية – بور سعيد) وتروى مساحة 220 ألف فدان موزعة على 5 محافظات على النحو التالي :

جدول(1/2): يوضح المحافظات التيتمر بها ترعة السلام

5000 فدان	**منطقة العطوى**	**محافظة دمياط**
8000 فدان	**منطقة المطرية**	**محافظة الدقهلية**
30000 فدان	**سهل شمال الحسينية**	**محافظة الشرقية**
64000 فدان	**جنوب سهل الحسينية**	**محافظة الشرقية**
47000 فدان	**جنوب سهل بور سعيد ومصرف بحر البقر**	**محافظة بور سعيد**
45000 فدان	**سهل جنوب بور سعيد**	**محافظة بور سعيد**
21000 فدان	**منطقة أم الريش**	**محافظة الإسماعيلية**

تعليق: تتميز محافظات الشرقيه وبورسعيد بأكبر المسحات المرويه

وتسمى ترعة السلام (المرحلة الثانية) فى البر الشرقي لقناة السويس باسم ترعة الشيخ جابر الصباح بطول 86.5 كم بالاضافة الى ثمانية فروع لتصل الى 175 كم. والمفترض أن تروي 400 الف فدان شرق القناة موزعة على3 محافظات على النحو التالي:

جدول (2/2): يوضح ترعة السلام المرحلة الثانية والمحافظات التي تمر بها

50000 فدان	**سهل الطينية**	**محافظة بور سعيد**
75000 فدان	**جنوب القنطرة شرق**	**محافظة الإسماعيلية**
70000 فدان	**منطقة رابعة**	**محافظة شمال سيناء**
70000 فدان	**منطقة بئر العبد**	**محافظة شمال سيناء**
135000 فدان	**منطقة السد والقوارير**	**محافظة شمال سيناء**

تعليق: محافظة شمال سيناء أكبر مساحة تروى بترعة السلام المرحلة الثانية

وحتى الآن تمت زراعة نحو 165 ألف فدان من أراضى المشروع بمنطقة غرب القناة،وعلى أرض سيناء تم البدء فى زراعة 115 ألف فدان بمنطقة سهل الطينة و158 ألف فدان بمنطقة بئر العبد ورابعة .

3- مشروع" شرق العوينات" .

يقع مشروع شرق العوينات فى الجزء الجنوبى الغربى من الصحراء الغربية ، ويهدف المشروع الى استصلاح نحو 255 ألف فدان على المياه الجوفية بالمنطقة , وقد بدأ المشروع فى عام 1997 وتم حتى الآن زراعة نحو 47.5 ألف فدان ، ومن أهم المحاصيل التى نجحت زراعتها القمح والشعير والفاكهة والخضروات والنباتات الطبية والعطرية.

4-مشروع "درب الأربعين" :

يقع مشروع درب الأربعين فى الصحراء الغربية ويساهم فى إضافة 12 ألف فدان من الأراضى الجديدة تروى بالكامل من المياه الجوفية، ويتم زراعة الأراضى باستخدام الزراعة العضوية وأنظمة الرى الحديثة، وقد شهدت منطقة المشروع إقامة 16 قرية جديدة وتم توزيع عقود التمليك على صغار المنتفعين، وأبرز المحاصيل التى نجحت زراعتها الزيتون والتمور والفاكهة والخضر والنباتات العطرية.

5- مشروع" الغابات الشجرية و اشجار انتاج الزيوت":

قامت مصر باستغلال جزء من المتاح من مياة الصرف الصحى المعالج فى زراعة:

أ- الغابات الشجرية فى جميع المحافظات وفى الظهير الصحراوى بالقرب من محطات انتاج الصرف الصحي حيث أنشىء حاليا (34) غابة صناعية فى (17) محافظة بمصر لتغطى مساحة تقريبية 15 الف فدان باكثر من (12صنف)، تعتمد فى ريها على مياه الصرف الصحى المعالج من خلال المشروع القومى للأستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالج.

ب- الأشجار الخشبية كحزام اخضر حول المدن من خلال المشروع القومى للأستخدام الآمن لمياه الصرف الصحى المعالج فى زراعة الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى (القاهرة- الجيزة- القليوبية) لمسافة تزيد عن 100كيلو متر وبعرض 25متر على الجانبين.

ج- أشجار إنتاج الزيوت مثل الجاتروفا و الهوهوبا و الخروع لانتاج الوقود الحيوى كمصدر للطاقة المتجددة. منها (400) فدان تم زراعتها بالكامل بالجاتروفا لإنتاج الوقود الحيوى فى غابة الصداقة بالسويس (مساهمة القطاع الخاص).

د- التعاون الفني الدولي في مجال تعظيم الاستفادة من مياة الصرف الصحى المعالج فى زراعة الأشجار الخشبية **حيث أنشئت(5) غابات صداقة صناعية على النحو التالى:**

(ا) الصداقة المصرية – الصينية (120 فدان) بمدينة السادات محافظة المنوفية .

(ب) الصداقة المصرية – التونسية (500 فدان) بسرابيوم بمحافظة الإسماعيلية.

(ج) الصداقة المصرية – البور كينية (500 فدان) بمدينة الصف بمحافظة الجيزة.

(د) الصداقة المصرية- الألمانية (100فدان) بمحافظة الفيوم.

(هـ) الصداقة المصرية اليابانية (80 فدان) بالبحيرة.

هـ- اتفاقية مع حكومة كوريا على زراعة 575 فدان بأشجار الجاتروفا لانتاج الوقود الحيوى على مياة الصرف الصحى المعالج في منطقة أبو وراش ثم اعتبار هذه المساحة مشتل لزراعة 240 الف فدان في الصف بمحافظة الجيزة.

خامساً:المحميات الطبيعية:

تحقق المحميات الطبيعية هدف الخطط القومية التى تضعها الدولة للتنمية ، حيث يعتبر

الحفاظ على الثروات والموارد الطبيعة عنصراً فعالاً ومترابطاً مع العديد من مجالات التنمية الزراعية. وللتنوع البيولوجى أهمية اقتصادية عظيمة، حيث أن كثير من الأنواع الطبيعية الحية لها أهمية كبيرة لدورها فى سد البعض من احتياجات العديد من المجتمعات كمتطلبات غذاء أو علف للحيوان أو كوقود وألياف، علاوة على أنها تساعد على تثبيت المناخ وحماية مناطق توزيع المياه وصيانة التربة وتحسين صفاتها، هذا بالإضافة إلى دخول كثير من الأنواع الطبيعية فى أنتاج العديد من أنواع الدواء والأمصال والعقاقير وما قد يتكشف لهذه الأنواع من أهمية فى المستقبل.

من هذا المنطلق فقد قامت مصر بوضع الإستراتيجية الوطنية لصون التنوع البيولوجى (1997 – 2017) ، تهدف هذه الإستراتيجية إلى :

- الحفاظ على الثروات الطبيعية وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة لها .
- حشد الجهد الوطني لصون التنوع البيولوجي وتنفيذ خطة العمل الوطنية فى هذا المجال.
- تنمية القدرات العلمية والتقنية والمؤسسية .
- تكامل العمل الوطني مع العمل الإقليمي والدولي .

هذا ويوجد حالياً بمصر (27) محمية طبيعية متعددة الأغراض والأنواع تمثل حوالى 10% من مساحة الجمهورية، كما تم اختيار 16 منطقة أخرى لكي تعلن محميات طبيعية من خلال هذه الإستراتيجية.والجدول التالى يبين **أهم المحميات الطبيعية الحالية و تاريخ اعلانها:**

م	المحمية	تاريخ إعلانها
1.	محمية رأس محمد وجزيرتى تيران وصنافير	1983
2.	محمية الزرانيق وسبخة البردويل	1985
3.	محمية الأحراش	1985
4.	محمية العميد الطبيعية	1986
5.	محميات علبة الطبيعية	1986
6.	محمية سالوجا وغزال	1986
7.	محمية سانت كاترين	1988
8.	محمية أشتوم الجميل	1988

9.	محمية قارون	1989
0.	محمية وادى الريان	1989
1.	محمية وادى العلاقى	1989
2.	محمية وادى الأسيوطى	1989
3.	محمية قبة الحسنة	1989
4.	محمية الغابة المتحجرة	1989
5.	محمية كهف وادى سنور	1992
6.	محمية نبق	1992
7.	محمية أبو جالوم	1992
8.	محمية طابا	1998
9.	محمية البرلس	1998
10	محميات جزر نهر النيل (144 جزيرة)	1998
11	محمية وادى دجله	1999
12	محمية سيوه	2002
13	محمية الصحراء البيضاء	2002
14	محمية وادى الجمال – حماطة	2003
15	محمية الجزر الشمالية للبحر الأحمر	2006
16	محمية الجلف الكبير	2007
17	محمية الدبابية	2007

سادساً: برنامج القرية الجديدة :

يهدف برنامج القرية الجديدة إلى إنشاء 400 قرية جديدة فى الظهير الصحرأوى خلال الفترة (2006 – 2011) توفر هذه القرى الفرصة لاستصلاح مليون فدان فى الصحراء ، ويتم تقسيم هذه المساحات إلى حيازات صغيرة ومتوسطة وكبيرة وسوف يتم تخصيص 700 ألف فدان للحيازات الصغيرة بواقع 10 أفدنة لكل أسرة و300 ألف فدان للحيازات الكبيرة ويتم تشجيع القرى الجديدة على زراعة محصول رئيسى من الحاصلات التصديرية والتركيز على الزراعات العضوية مع العمل على تحقيق التعاون بين المستثمرين وشركات التصدير وأصحاب الحيازات الصغيرة فى عمليات الإدارة والانتاج والتسويق.ويتم تقديم قروض ميسرة لكل حيازة من خلال بنك التنمية الزراعى .

المفهوم :

يعتمد الإستثمار الزراعي المحرك الرئيسي و الدافع للتنمية الزراعية المستدامة ومن ثم تحقيق الامن الغذائي حيث تصنيف الفجوة بين الانتاج و الاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، مشروعات جديدة تنمي المقدرة الانتاجية و البشرية مما يؤدي الي زيادة معدلات النمو في الدخل وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

تبنت الدول سياسات داعمة لتهيئه مناخ جازب ومشجع للاستثمار الزراعية منها توفير الاراضي المستصلحة الجديدة بتوفير البنية التحتية من مياة وطرق وغيرها واعفاء من الضرائب.

ميزة الإستثمار الزراعي في مصر وجود خريطة للمناطق الزراعية و المناطق القابلة للزراعة و المحميات الطبيعية مع تحديد مناطق المياة التقليدية والغير تقليدية.

يعد الإستثمار الزراعي في مصر مصدر مهم لعدد من الأسباب :

1- وجود فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك
2- محدودية الاراضي الزراعية الخصبة لنقص المياة.
3- الاراضي الزراعية من الاصول ذات القيمة المتزايدة.
4- زيادة الكثاقة السكانية لوجود المساحة.
5- تحول الدول المتقدمة لانتاج بدائل الطاقة من المحاصيل الغذائية مثل انتاج الاثانول من قصب السكر والقمح و الشعير استخراج البيرديول من الحبوب الزيتية مثل عباد الشمس وفول الصويا والفول السوداني وبذور النخيل والقطن.

المبحث الثالث

أهميةالإستثمارات في الأمن الغذائي العربي

مقدمة:

طرائق الزراعة المتبعة في أغلب المناطق الزراعية الرئيسة تبين أن استخدام الميكنة في الوطن العربي هي أقل من المستوى العالمي بنحو 40% وقصور التخطيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وكذلك في تدني التجارة البينية الزراع ، وعدمالاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي، وبوجود أسباب أخرى بيئية وأمنية واجتماعية. وقد رصدت الفجوة الغذائية وحددتْ مستوياتها حيث قُدرت قيمتهاب 19مليار دولار من السلع الغذائية الأساسية فقط، ووصلت نسبة ناقصي الغذاء فيالوطن العربي لـ 11% من مجموع السكان، وتجاوزت في بعض الدول الـ 70%. ثم ذهب البحث إلى دراسة مقومات الأمن الغذائي العربي وتحليلها، الطبيعية منهأوالبشرية على حد سواء، مظهراً جوانب القوة والضعف في كل مقوم من المقومات[1]:

في الرقعة الزراعية (وصلت مساحة الأراضي الزراعية إلى نحو 35%من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا يجعل من إمكانية مضاعفة المساحات الزراعيةأمراً ممكناً إذا توافرت الشروط الأخرى وبشكل خاص المياه والإستثمارات)، ومواردالمياه، والظروف المناخية، والثروة الحيوانية،ثم في قوة العمل (تبين في البحث أنإنتاجية العامل الزراعي العربي كانت أعلى من إنتاجية العامل العالمي، في حين تدنت إنتاجية الهكتار في المنطقة العربية عن مثيلتها العالمية)، والتسويق الزراعي، وبشكل مفصل على الإستثمارات الزراعية وأهمية دورها في التنمية الريفية المستدامة كشرط أساسي وحيوي في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد توصل البحث إلى نتائج عدة تراوحت بين أوضاع تدني الإنتاج وأسبابه في شقي القطاع الزراعي، النباتي والحيواني، وفي إظهار العلاقة الجدلية بين الأمن المائي والأمن الغذائي وأهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث بلغت نسبةما يستغل

---

(1) تقرير جامعة الدول العربية (إحصاءات وارقام عن الدول العربية 2009 م

"

منها في الزراعة نحو 89%وأن نسبة المستغل من هذه الموارد وصلت إلى،50%وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً كبيراً لتلك الموارد، ولكن تبين بالوقت نفسه أن استخدام الطرائق الحديثة في الري يوفر كميات هائلة من المياه قادرة إذا ما بشكل مناسب على تحقيق الأمن الغذائي العربي. تمكن البحث من تحديد أسباب تراجع التسويق الزراعي للمنتجات الزراعية العربية وعدم قدرتها على المنافسة لمثيلاتها الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية. وحددالبحث واقع البحث العلمي الزراعي وأهميته. ثم رصد واقع الإستثمارات الزراعية مقارنة بغيرها منالإستثمارات العربية البينية، وبين الأسباب الخفية لتراجع هذه الإستثمارات. وقد تبينوجود علاقة ارتباط واضحة وإيجابية بين زيادة الإستثمارات البينية والإستثمارات الزراعية، ولكنها ليست قوية حيث كانت النتيجة0.15+ وفقاً لمعامل ارتباط الرتب عند سبيرمان. وفي النهاية وضع البحث اقتراحات متعددة للخروج من هذا القصورفي الوضع الغذائي العربي وكيفية إيجاد المشجعات لزيادة الإستثمارات الزراعية ومحاربة الفقر بوصفه ضرورةً أساسيةً لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، وإيجاد بنية تحتية مناسبة، ورصد الإستثمارات الكافية للتصنيع الزراعي) يمكن للتصنيع الزراعي أن يزيد من القيمة المضافة في السلع والمنتجات الزراعية وأن يوجد فرص عمل كثيرة في المجتمعات الريفية(والبحث العلمي الزراعي، الذي يجب أن يتوجه نحوها تحسين خصائص السلالات المحلية وزيادة إنتاجيتها بوصفها ضرورة حيوية، لأنها تتلاءم والظروف البيئية المحلية، والمحافظة بالوقت نفسه على الموارد البيئية الريفيةبما يضمن حقوق الأجيال القادمة ويحدمن الهجرة ويحافظ على المنظومات البيئية المحلية، وتبين أن تخصيص العائلات بمبلغ 1000دولار لكل عائلة، قادر على وضع المجتمع الريفي على طريق التنمية، ولذلك يعدمشروع إنشاء بنك للفقراء يقوم بتقديم القروض لهذه العائلات، من الطرائق المساهمة في انطلاقة التنمية الريفية، فضلاً عنإنشاء مصرف زراعي كبير لتمويل المشروعات الزراعية والتنموية الريفية المستدامة يقرض الحكومات والقطاع الخاص في هذا المجال تحديداً. في البحث عشرون جدولاً واثنا عشر مخططاً توضيحياً من ثلاثة مخططات مقترحة: واحد للإدارة المتكاملةلموارد المياه، والآخر للتنمية المستدامة، والثالث لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

حددت مشكلة البحث من خلال وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتوافر تريليونات الدولارات مستثمرة في خارج الوطن العربي أو في البنوك الأجنبية، ومع استيراد ملايين الأطنان من المواد الغذائية سنوياً بمليارات الدولارات، ومع أن الأمن الغذائي العربي يعد مقوماً مهماً من مقومات الأمن القومي العربي، ومع وجود 45 % من العرب يقطنون في الأرياف ونحو 31% من قوة العمل العربية تعمل في الزراعة.إلا أنه يوجد عزوف عن الإستثمار في القطاع الزراعي.سعى البحث إلى تحديدأسباب أزمة الغذاء في العالم وفي الوطن العربي بشكل خاص. وقد تبين أن من أهمالأسباب هي [1]:

ارتفاع أسعار الغذاء والمضاربة من قبل الشركات العالمية، وسوءالإدارة وضعف التنمية، ولاسيما في المجتمعات الريفية، والعزوف عن الإستثمار في القطاع الزراعي، والنمو السكاني والهجرة من الأرياف، وفي تدهور الأراضي الزراعية، ونقص موارد المياه وتدني جودتها، وتدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلفقسم الجغرافية – كلية الآداب– جامعة دمشق أهميةالإستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعاً طبيعياً وبشرياً).

تعريف الأمن الغذائي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفأو) الأمن الغذائي بأنه: توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعاً وفي الأوقات جميعها. في حين عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه: " تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية (خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع

---

(1)الموقع : http:// www.google.com dated : 30/11/2017

تقرير (البنك الدولي) "أرتفاع أسعار الموادالغذئية وخيارات السياسات وإستجابة البنك الدولي 2008 م "

تقرير (البنك الدولي للتنمية 2008)

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 م

تقرير جامعة الدول العربية (إحصاءات وارقام عن الدول العربية 2009 م

تقرير صندوق الأمم المتحده للسكان 2008 م

تقرير الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي الاجتماعي 2007 م

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامه للعقدين القادمين 2005 – 2025)

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007 م"

وإعداد الغذاء) اللازمةلضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك البشري ."وفيالتعريفين السابقين يوجد قصور واضح في بعض الجوانب:

1-غياب القدرة على تأمين الغذاء وهي تشكل شرطاً أساسياً لأنه قد تؤمنالاحتياجات الغذائية من خلال المساعدات الخارجية، وهذا لا يدخل في مفهوم الأمن الغذائي.

2-ضمان وصول الغذاء إلى مستحقيه، وهذا شرط ضروري،لأنه حتى في الدولالمتقدمة كثيراً ما يوجد من لا يصلهم الغذاء ويقفون في طوابير المساعداتوقد لا تصل.

3-إيجاد الشروط المادية الضرورية لعمليات إنتاج الغذاء ومحاربة الفقر وتأمينها، وهما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن الغذائي في أي مكان في العالم.

4-التركيب النوعي للغذاء.أي نسبة المكونات الأساسية للوجبة الغذائية التي يحصل عليها الفرد.[1]

أهمية البحث: تُعد مشكلة الأمن الغذائي من أكثر المشكلات الحيوية التي تواجه الوطن العربي، فإذا استثنينا سورية فإن الدول العربية الأخرى كلّها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية ولاسيما الأساسية منها . فالعرب يشترون أكبر كمية للقمح المعروضة في الأسواق العالمية، وقدرت قيمة الفجوة الغذائية العربية بـ 19مليارددولار بلغت قيمة كمية الحبوب 9.9مليار دولار؛ مما يشكّل عبئاً ثقيلاً على كثير من الدول العربية ولاسيما الدول غير النفطية. وهكذا نجد أن لدراسة مشكلة الأمنالغذائي أهمية كبيرة لأنها تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية المتوجهة نحو الأمن القومي. ونظراً إلى أن قطاع الزراعة يعاني من مشكلات متعددة طبيعية وبشرية واقتصادية، وتأتي دراسة واقع ومشكلات الإستثمارات في القطاع الزراعي في مقدمة تلك، وهي بالوقت نفسه تشكل الأساس الذي تنطلق منه الخطط التنموية الضرورية لتنشيط هذا القطاع وجعله قادراً على تلبية الاحتياجات العربية من الغذاء بشقيه النباتي والحيواني. من هنا يكتسب هذا البحث الأهمية النظرية والتطبيقية على حد سواء.

---

(1) تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية " أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007 م"

مشكلة البحث :

على الرغم من الأوضاع الآتية:

1-وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمقدرة بنحو 71.5مليون هكتار.

2-توافر أرصدة مالية كبيرة تقدر بـ 4 تريليون دولار داخل الوطن العربي وخارجه.

3-استيراد معظم الدول العربية لمعظم احتياجاتها الغذائية الأساسية(44%من احتياجاتها من الحبوب، ونحو 69%من احتياجاتها من الزيوت والسكر.)

4-يعمل في قطاع الزراعة نحو 30.6% (29.9 مليون عامل) من قوة العمل العربية، ويعيش في الأرياف نحو 44.2%من السكان العرب.

5-يعد الأمن الغذائي العربي مقوماً مهماً من مقومات الأمن القومي العربي. إلا أن الإستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال دون المستوى المطلوب ودون الحد المناسب لتفعيل هذا القطاع وتنشيطه ليلبي الاحتياجات العربية من الغذاء وليحقق الأمن الغذائي المنشود[1].

أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1-تعرف مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلاته الأساسية.

2-تحليل أسباب مشكلة الأمن الغذائي العربي.

3-تحديد دور الإستثمارات في تفعيل القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

4-وضع تصور مناسب للمساهمة في تقليل الفجوة الغذائية والاقتراب من حالةالأمن الغذائي.

منهجية البحث:

استُخدم في البحث ثلاثة مناهج وهي:

---

(1) الصندوق العربي للإنماءا لاقتصادي والاجتماعي 2007م.**أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي واقعاً طبيعياً وبشرياً).**

1.منهج النظم الذي يساعد في تحديد المدخلات الطبيعية والبشرية والاقتصادية لمشكلات الأمن الغذائي والتفاعلات التي تحدث بين هذه المدخلات ومعرفة المخرجات المتوقعة والتي تُسهم في حل تلك المشكلات.

2.المنهج الكمي الذي يمكن من دراسة المعطيات الرقمية عن الإنتاج والواردات ستوجه حجم الإستثمارات والاحتياجات من تلك الاستثمارات، وهي تشكل معظم الدراسة.

3.منهج الإدارة المتكاملة الذي استخدم بشكل خاص في الموارد المائية.

الكلمات المفتاحية :

أمن الغذائي،الأمن المائي،الأمن القومي العربي،الإدارة المتكاملة، الإستثمارات البينية والزراعية، نقص الغذاء، المدخلات،المخرجات، التسويق الزراعي، الميكنة الزراعية، المخصبات الزراعية، الزراعة العضوية، الزراعة بدون حرث، التنمية الزراعية، التنمية المستدامة.

غدت قضية تأمين الغذاء في العالم في السنوات الأخيرة، ولاسيما مع بداية الأزمة المالية العالمية، إحدى أهم القضايا التي تواجه البشرية، حيث ارتفع عدد يعانون من الجوع لنحو 900مليون نسمة والخوف من أن تنتقل الأزمة المالية إلى أزمة اجتماعية عالمية بعدما تحولت إلى أزمة اقتصادية مما سيؤثر في دول كثيرة فيالعالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتعود أزمة الغذاء في العالمللأسباب الآتية:

1-ارتفاع أسعار الغذاء، وبشكل خاص الأساسي منه، لدرجة بات من الصعوبةعلى كثير من الدول تأمين احتياجاتها من الأسواق العالمية. ويتوقع أن تستمرالأسعار في الارتفاع حتى عام 2017م بنسبة 80%للزيوت النباتية وبنسبة60%للحبوب و30% للسكر و20% للحوم .

2-ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، مما دفع كثير من شركات إنتاج الغذاء لتقوم بتحويل مساحات واسعة من إنتاج المحاصيل الحقلية إلى إنتاج محاصيل تنتج الوقود العضوي) تم تحويل 10مليون طن من الذرة والزيوت وفول الصويا، ومن المقرر أن يرتفع إلى 21مليون طن في عام2016م، (مما أدى إلى نقص واضح في كميات المعروض من الغذاء فيالأسواق الدولية وحرمان كثير من الدول الفقيرة من توافر المحاصيل

الغذائيه بشروط مقبولة)انخفضت كميات الحبوب المنتجة في كندا واستراليا بنسبة 20% نتيجة للظروف الطبيعية في عامي 2007 – 2008م.

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحويل كميات كبيرة من الغذاء إلى وقود، وأدى كذلك إلى ارتفاع مدخلات الإنتاج الزراعي لأنها تستخدم الوقود في الزراعة وفي النقل والتسويق والمعالجة[1].

3–المضاربة في أسعار المواد الغذائية من قبل الشركات العالمية، حيث تسيطر سبع شركات عالمية على نصف تجارة الغذاء العالمية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير معهود سابقاً. فخلال عام 2008م ارتفعت الأسعار بنسبة 43%.

4–تحسن القدرة الشرائية للطبقة الوسطى في الصين والهند (التي قُدرت بنحو 300 مليون نسمة) مما زاد من احتياجاتهم الغذائية وقلل من عرض السلع الغذائية في الأسواق العالمية.

5–إصابة قطاع واسع من صغار المنتجين الزراعيين بالعجز في إنتاج سلع غذائية تصل إلى السوق الغذائي لارتفاع مدخلات الإنتاج،وعدم قدرتهم على تسديد ديونهم أو إيجاد التمويل اللازم لمنتجاتهم.

6–تراجع الاحتياطي المخزن من الحبوب منذ عام 2007م نتيجة الجفاف وتكراره في كثير من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء (وصل الاحتياطي في عام2008م في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياته منذ 60عاماً) مما جعل من الفقر مسيطراً على مجتمعات كثيرة.

7–ضعف التنمية بخاصة في المجتمعات الريفية، مما أدى إلى قصور في فعالية القطاع الزراعي وعدم وجود دينامية قوية لدفعه نحو الأمام.

8–العزوف عن الإستثمار في القطاع الزراعي، لأن العائد فيه ليس سريعاً والتحول إلى قطاعات استثمارية ذات ربحية سريعة في ظل أزمة ماليه واقتصادية عالمية. وقد تدفع هذه الظروف الاقتصادية الجديدة بأزمة الغذاء للتفاقم بمستويات أعلى ليزداد عدد ناقصي الغذاء إلى أكثر من 5مليار نسمة.

---

(1)تقرير الأمم المتحدة في نهاية الربع الأول من عام 2009م وتقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أيار/مايو 2008م.

أعلنت منظمة الفأو، وخلال كتابة هذا البحث (حزيران / يونيو 2009م)، أن عدد ناقصي الغذاء وصل إلى مليار وخمسة ملايين نسمة. ومن المرجح أن يزيد إذا لم تتخذ إجراءات إسعافية سريعة وإذا استمرت الأزمة الاقتصادية بالتفاقمبين منظمة الأغذية والزراعة الدولية(FAO)في تقريرها لعام 2008م أنخمس دول عربية معرضة لأخطار شديدة نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء العالمي وهي:الصومال، اليمن، جزر القمر، جيبوتي، الأراضي الفلسطينية. وأن الصومال يعاني منأزمة غذائية خانقة نتيجة لعوامل أخرى: انعدام الأمن بسبب الحروب المستمرة،والجفاف المتكرر، والفقر الشديد وعدم وجود تنمية، باختصار تتجسد في مشكلة الصومال مشاكل العالم النامي كلّها في عدم قدرته على تأمين الغذاء. وإذا عرفنا أن الدول العربية كلّها (عدا سورية) تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية،حتى في المحاصيل الرئيسة منها، وأن نحو 140مليون عربي يقطنون الأرياف وتمسهم قضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية مباشرة، تأكدلنا لماذا أصبح من الضروري رصد مشكلة الأمن الغذائي وتحديد أسبابها ونتائجها وتأثيرها في قضايا الأمن المائي العربي؛ لأن نحو 89%من مياهنا يذهب إلى قطاع الزراعة، وأن تكشف الظهير الغذائي العربي يعدمن أكثر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي. وفي آخر تقدير عن نسب ناقصي الغذاء في الوطن العربي تبين أنهم يمثلون أكثر من 11% من مجموع السكان. وقد وصلت نسبتهم إلى 71%من مجمل السكان في الصومال،38%في اليمن، 27%في العراق، 26%في السودان.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

تشكل الفجوة الغذائية هاجساً مهماً يجب الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة في الوطن العربي وفي خطة البحث عدم الغوص في تفاصيل السلع كلّها ولكن سيتم التركيز على المحاصيل الغذائية الأساسية.(قُدرت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسة بـ 15مليار دولار). كان للقمح

والذرة الرفيعة والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية الحصة الأساسية حيث بلغت نحو (11.7 78%مليار دولار من قيمة المشتريات الغذائية)[1].

جدول (3/2):يبين نسب الفجوة الغذائية في الوطن العربي على السلع الغذائية الرئيسية

نوع المادة الغذائية	قيمة المستورد من المادة الغذائية . مليار دولار	النسبة المئوية من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية%	نسبة الاكتفاء الذاتي من المادة الغذائية%
الحبوب	55	8.25	56
الزيوت والسكر	31	23	3.45
اللحـــــوم والمنتجـــــات الحيوانية الأخرى	87	22	3.30

المصدر: إبراهيم أحمد سعيد

التعليق:يبينالجدول (3/2) حجم أزمة الغذاء في الوطن العربي، فضخامة الفجوة الغذائية تثقل كاهل كثير من الشعوب والحكومات العربية وتجعل من الأمن الغذائي العربي فيوضع حرج وتدفع بالضرورة نحو إيجاد السبل المناسبة لحل هذه المشكلة.

أسباب أزمة الغذاء في الوطن العربي:

ليس من السهولة بمكان تحديد أسباب أزمةالغذاء في الوطن العربي لتداخل الأسباب مع بعضها وتشابكها وتنشيط بعضها بعضاً كمنظومة واحدة متعددة الأوجه والمستويات؛ وذلك وفقاً لتنوع العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على حد سواء، ويمكن تحديدها بالآتي:

1-النمو السكاني والهجرة من الأرياف.

2-تدهور الأراضي الزراعية.

3-نقص موارد المياه وتدني جودتها وسوء استغلالها.

4-تدني الإستثمارات الزراعية تدنياً كبيراً.

(1) المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى . (القاهرة . 5-1آذار / مارس 2008م).

5–تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلف طرائق الزراعة المتبعة في أغلب المناطق الزراعية الرئيسية ويقصد بالفجوة الغذائية الكمية الغذائية التي يجب أن توفرها لتلبية احتياجات السكان من المادة الغذائية.

6–قصور التخطيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

7–تدني التجارة البينية الزراعية وعدم الاستفادة من الخصائص الجغرافية للإنتاج الزراعي.

8–السماح بتصدير بعض السلع الغذائية الأساسية،القمح والذرة، وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

9–أسباب أخرى(بيئية وأمنية واجتماعية. ...)

يجب التنويه إلى أن الوضع ليس مأساوياً، كما بينه الجدول السابق، إذْ نجد أن الإنتاج من بعض المنتجات الزراعية قد حقّق الاكتفاء الذاتي منها وأمنت احتياجات الأسواق العربية، نظرياً، وهي: الخضار والفواكه والذرة، وزادت عن احتياجات الأسواق من البطاطا والأسماك للسنوات من عام 2002–2007م

يبلغ متوسط نصيب المواطن العربي من السعرات الحرار 2930 سعره حرارية، في حين يبلغ المتوسط العالمي 2810سعره. وبذلك يزيد متوسط ما يحصل عليه المواطن العربي من سعرات حرارية على المتوسط العالمي بنحو28.5% وهذا يعد جيداً للوهلة الأولى ولكن من بنية الوجبة الغذائية ومن واقع شراء نحو 60%منهامن خارج الوطن العربي، ومن أن هذا الارتفاع له أبعاد جغرافية (مجتمعات النفط الاستهلاكية) ، وأن عدد ناقصي الغذاء في الوطن العربي يصل إلى نحو 25مليون نسمة، يتضح لنا أن الرقم لا يعكس بالضرورة في الأوقات كلّها وفي الأماكن كلّهاالواقع العياني للخلفية الجغرافية لهذا الرقم.سيركز البحث على مقومات الأمن الغذائي ومدخلاته الرئيسة لأنها هي التي تحتضن الأسباب وتدفع بها نحو التشكل لتصبح عائقاً أمام

وضع الحلول المناسبة والتقدم بثقة نحو المستقبل بأقل ما يمكن من الآثار السلبية لهذه المشكلة[1].

مقومات الأمن الغذائي العربي ومدخلاته الأساسية:

تشكل دراسة مقومات الأمنالغذائي وتحديدها المدخل الجغرافي الصحيح للإحاطة بهذه القضية وسبر أعماقها لتكون موجهاً لعمليات لاحقة تتضمن التصدي لأسبابها والتقليل من آثارها ومواجهةالعقبات التي تقف أمام حل،ودفع الإستثمارات العربية بالشكل المناسب نحو الأماكنالجغرافية المناسبة لتتحقق التنمية الزراعية ومن خلالها التنمية المستدامة المطلوبة.وتتحدد مقومات الأمن الغذائي العربي في جملة من المقومات مترابطة ومتفاعلة معبعضها يؤثر بعضها ببعض الآخر كمنظومة واحدة، ومع ذلك سنصنفها إلىمجموعتين وهما:

1-**مجموعة المقومات الطبيعية**،وتشمل:

1) الرقعة الزراعية.
2) الموارد المائية.
3) الظروف المناخية
4) الثروة الحيوانية
5) البرية والمائية

2-.مجموعة المقومات البشرية – الاقتصادية، وتشمل:

1) قوة العمل الزراعية وكفاءتها الإنتاجية.
2) استخدام الميكنة والمخصبات الزراعية.
3) التسويق الزراعيالبحث العلمي الزراعي.

---

(1)المجلد السابع والعشرين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادر في عام 2008م .

4) رأس المال والإستثمارات الزراعية .

5) مقومات أخرى كالإرشاد والأمن والملكية.

المقومات الطبيعية للأمن الغذائي العربي:

أولاً: الرقعة الزراعية :تقدر مساحة الوطن العربي بـ 1383مليون هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو200مليون هكتار (جمعتْ مساحات الدول العربية كما قدمت كل دولة مساحتها إلى جامعة الدول العربية فكانت 13.83مليون كم^2 فقط وليست 14مليون كم^2 كما تعتمدها مراجع كثيرة)[1].

الجدول (4/2):البنية الوظيفية لمساحة الوطن العربي ونسبها العامة.

بنية الأراضي	المساحة مقدرة بمليون هكتار	النسبة المئوية من المساحة الكلية%
أراضي قابلة للزراعة	200	14.46
أراضي مزروعة منها	71.46	-
مراعي طبيعية	270	19.52
غابات	130	9.40
صحارى	783	56.62
المجموع	1383	100

المصدر: إبراهيم أحمد سعيد

(1)المجلد السابع والعشرين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادر في عام 2008م .

التعليق: تعادل المساحة الإجمالية للوطن العربي نحو 10.6%من مساحة اليابسة والمقدرة بـ 13014مليون هكتار،في حين تعادل المساحة المزروعة في الوطن العربي والبالغة نحو 71.46مليون هكتار نحو 4.6%من المساحة المزروعة عالمياً والمقدرة بـ 1549.4مليون هكتار.وإذا كانت المساحة المزروعة في الوطن العربي تعادل نحو 5.2% من مساحته الإجمالية فإن المساحة المزروعة عالمياً تعادل نحو 11.9% من المساحة الإجمالية للعالم.وهذا يبين أن نسبة المزروع في الوطن العربي إلى المساحة العامة لا تمثل سوى 42.9%فقط من نسبة المزروع عالمياً إلى المساحة العالمية.

هناك فرق كبير بين نصيب الفرد في أعلى دولة كالسودان 0.6هكتار(6000م2) وبين أدنى دولة كالكويت(20م^2) فقط أو في جيبوتي بنحو 60 متراً مربعاً.

ومن المفيد ذكره أن المساحة المزروعة تعادل نحو 35.57% من مجمل المساحة الصالحة للزراعة، مما يفتح المجال واسعاً أمام مضاعفة المساحات الزراعية.

إذا توافرت الشروط الأخرى اللازمة لذلك. وبالوقت نفسه نجد أن نصيب الفرد من المزروع في الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي يبلغ نحو 0.6هكتار (6024م^2) أيما يعادل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في السودان بالنسبة إلى السودانيين .وهي آخر المعطيات المتوافرةفي عام 2005م.

تقدر مساحة الأراضي المروية بنحو 14.04مليون هكتار، وهي تعادل نحو19.6% من مساحة الأراضي المزروعة، وتعادل بالوقت نفسه نحو 5%من مساحة الأراضي المروية عالمياً(278.1مليون هكتار). وتعد نسبة الأراضي المروية عربياً أعلى من النسبة العالمية والبالغة 17.9%. وهذا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها:

1-الظروف المناخية العربية لا تتوافق كثيراً في معظم المناطق مع الزراعة البعلية.

2-الاهتمام التاريخي التراكمي بالأراضي الزراعية كونها كانت مهداً للحضارات العربية.

3-وجود أغلب الأراضي الزراعية الجيدة في أحواض الأنهار ومحاولات الاستفادة منها بالقدر الكبير.

4–المشاريع الطموحة التي نُفذت في الدول الزراعية الأساسية كمصدر وسورية والعراق والمغرب.

من هنا يمكن القول: إنَّه توجد مصداقية مرتفعة في جزء مهم من الأراضي الزراعية العربية كونها تعتمد على الري، **ولكن ما يؤخذ على الأراضي الزراعيةالعربية تدني إنتاجيتها التي تعود لجملة من الأسباب** هي:

1–تخلف طرائق الزراعة.

2–قلة الإستثمارات الموجهة إليها.

3–تراجع مستوى استخدام التقانة.

4–ضعف الإرشاد الزراعي واختيار المركبات المحصولية المناسبة.

المصداقية تعني هنا درجة الوثوق في الاعتماد عليها في الإنتاج وعدم تأثرها بالتقلبات المناخية.

5–ضعف البحث العلمي الموجه نحو الإنتاجية وتحسين السلالات المحلية.

الموارد المائية:

تشكل موارد المياه المقوم الثاني للنشاط الزراعي الذي لا يمكن للزراعة أن تتم من دونه، ولكنه مقوم متحرك يختلف عن التربة ذات الخصائص الثابتة. فالماء يمكن نقله إلى حيث الترب الزراعية بعد تخزينه والسيطرة عليه. وتنقسم مصادر المياه وفقاً لأهميتها الزراعية إلى الآتي:

1–الأمطار، بنوعيها الشتوية والصيفية

2– الأنهار والينابيع.

3–المياه الجوفية بشقيها :

أ . المرتبطة بالتغذية السطحية .

ب . الأحفورية أوالقديمة

تقدر كمية الأمطار في الوطن العربي بنحو 2282.5مليار م^{3}سنوياً،يتبخر منها ويذهب إلى البحر دون فائدة نحو 90%(2054.2مليار م^3) أي إن 10% فقط (228.2مليار م^3) يمكن الاستفادة منها فعلياً في النشاط الزراعي.

الجدول (5/2): توزيع الهطول المطري على الأقاليم الرئيسة في الوطن العربي

الإقليم	كمية الهطول السنوية مليار م^3	النسبة المئوية من الإجمالي %
المشرق العربي	7.8	178.3
شبه الجزيرة العربية	9.3	211.5
الإقليم الأوسط	57.1	1304.2
المغرب العربي	25.8	588.5
إجمالي الوطن العربي	**100**	**2282.5**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي.

التعليق:

يبين الجدول (5/2) أن معظم الهطول المطري يسقط في فصل الصيف الإقليمالأوسط والذي تمثله بالأساس السودان والصومال حيث يزداد التبخر فيه لدرجة كبيرة، وكذلك الحال في شبه الجزيرة العربية والمغرب العربي لأن الصحراء تشكل معظم المساحة فتضيع كميات كبيرة من الأمطار دون فائدة منها لأنها بعيدة عن مراكز الاستقرار البشري والنشاطات الاقتصادية في الغالب.

ولعل الاستفادة الممكنة والأنجع هي في تحسين المراعي والمنظومات البيئية في المناطق الصحراوية التيتتسم بالهشاشة والضعف الشديد. لذلك يبقى إقليم المشرق العربي ومناطق الهطول الجيدة في إقليم المغرب العربي وبعض مناطق الهطول الصيفية هي المناطق التي يتوافر فيها هطول مطري كافٍ للنشاط الزراعي الموثوق به إلى الدرجة المقبولة.

يتميز الهطول المطري في الوطن العربي عن غيره من معظم مناطق العالم بالآتي:

1-تدني كمية الهطول المطري التي تتلقاها وحدة المساحة.

2-تذبذب الهطول وعدم انتظامه مكانياً أو زمانياً .

3-صعوبة الاستفادة من معظم كميات الهطل لأنها تهطل على مساحات واسعة، صحراوية في أغلبها وبعيدة عن مناطق النشاط والاستقرار البشري.

4-تبخر وفقدان نحو 90 %من كميات الهطل لأسباب مناخية بالدرجة الأولى.

5-التباين الشديد في متوسط الهطول المطري بين 5مم سنوياً، في الربع الخالي والصحراء الكبرى، وبين أكثر من 1000مم سنوياً، في مرتفعات جنوب السودان والمرتفعات الغربية في بلاد الشام.

يعد الوطن العربي من أقل بقاع العالم تلقياً للهطول المطري وهو بمساحته الكبيرة التي تصل نسبتها إلى 10.6%من مساحة اليابسة إلا أن كمية الهطول المطري فيه لا تزيد على 0.74%من نسبة الهطول المطري العالمي، أي إنَّها أقل من المتوسط العالمي على وحدة المساحة بنحو 14.3مرة .وإذا حسبنا الموارد المائية المتاحة للاستثمار في الوطن العربي، والتي بأحسن تقديراتها لا تزيد على 458.8مليار م^3 فإنها تمثل نحو 0.9% فقط من الكميات العالمية المتاحة والمقدرة بـ 3مليار م^3.

موارد المياه الجارية تشكل موارد المياه الجارية الأساس الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه في التنمية المستدامة لأنها قادرة -ولو نظرياً- على تأمين الاحتياجات المطلوبة لمجمل النشاطات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وتقدر كمية المياه الجارية في الوطن العربي بنحو 194.8مليارم^3،ولكن مع ذلك فإن هذه الكمية ليست بأغلبها من داخل الوطن العربي بل هناك نحو 60%منها قادمة من خارج الوطن العربي ،14مما يجعل الكمية المذكورة تقع تحت رحمة الظروف الدولية والإقليمية وقوانين المياه الدولية والابتزاز السياسي والأمني كما حصل في عقد التسعينيات من القرن الماضي في حوض الفرات.

الأنهار المحلية: يفتقر الوطن العربي إلى السلاسل الجبلية المعقدة، التي تشكل المنابع المهمة للأنهار الكبيرة، وتقدر كمية المياه الجارية من الأنهار المحلية بنحو35.7مليارم^3، وإذا أخذنا

بالحسبان ما ذُكر عن قلة الهطول المطري يتضح معنا أن الأنهار المحلية ذات صفات متقاربة يمكن تحديدها بالآتي:

1-قصيرة في أطوالها

2-التذبذب في غزارتها. حيث تتراوح بين الجفاف تقريباً في فصل الصيف إلى الخطورة الكاسحة والمدمرة أحياناً في فصل الهطول المطري.

3-تعرض أغلبها للتلوث الشديد، وبشكل خاص الأنهار التي تمر في المدن الكبرى كنهر بردى والعاصي والشليف والسبو والمجردة

4-غالبية هذه الأنهار تم التحكم بها واستثمارها منذ آلاف السنين.

الأنهار الدولية : وهي أنهار قادمة من خارج الوطن العربي من دول الجوار الجغرافي، وتقدر كمية المياه الوافدة سنوياً من هذه الأنهار بنحو 194.8مليار م^3:

1-نهر النيل

2.نهر الفرات

3-نهر دجلة

4.نهر السنغال.

5-نهر جوبا

6.نهر إشبيلي.

المياه الجوفية في الوطن العربي:

تُشكل المياه الجوفية مصدراً مهماً من مصادر المياه في الوطن العربي، بل تكاد أن تكون المصدر الوحيد، الذي يمتلك طابع الاستمرارية، في بعض المناطق العربية وخاصة في المناطق ذات الهطول المطري القليل حيث لا توجد مجار مائية دائمة الجريان. والمياه الجوفية نوعان هما:

1-المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية.

2-المياه الجوفية العميقة العائدة للعصور المطيرة القديمة والتي لا ترتبط بالتغذية السطحية.

المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية:

يعد هذا النوع من المياه الأكثرانتشاراً في الوطن العربي15. وتقدر المياه الجوفية المرتبطة بالتغذية السطحية والمتاحة للاستثمار بنحو 42مليار م^3 سنوياً ، يستثمر منها نحو 35مليارم^{3}لا توجد منطقة من المناطق سواء كانت جافة أم رطبة، سهلية أم جبلية أم في بطون الأودية، إلا وتحتوي على قدر معين من المياه الجوفية، وهذا عائد إلى بنية الطبقات الحاملة وإلى شكلها واتجاهها ووفقاً للبنية التكتونية في المنطقة وقد تكون قريبة من السطح بحدود –2 10م، وهي توجد في أنواع الصخور جميعها ولكن بأشكال مختلفة وبأعماق متباينة(83.3%)في بعض التقديرات 26مليار م^3،غالبية هذه المياه المستنزفة تجريفي المناطق التي لا تتناسب كمية المياه المسحوبة مع الكمية المعوضة لها، لذلك تظهر مشكلات استنزاف المياه الجوفية في معظم مناطق استثمارها، وبشكل خاص في المناطق الجافة وفي المناطق الساحلية.

المياه الجوفية العميقة التي لا ترتبط بالتغذية السطحية:

تتضارب كثيراً تقديراتالاحتياطي من المياه الجوفية القديمة، بعضهم يقدرها بنحو 15 ألف مليارم^3 في حين يرى بعضهم الآخر بأنها بحدود 7733مليار م^3 وتتوزع هذه المياه علىمساحات واسعة من الوطن العربي مكونة نحو اثني عشر حوضاً كبيراً.

استثمار موارد المياه في الوطن العربي:

يستغلّ من موارد المياه المتاحة نحو 185مليار م^3 وهي موزعة كالآتي:

1– 140مليار م^3. من الموارد السطحية.

2– 35مليار م^3. من موارد المياه الجوفية.

3– 10مليار م^3. من تنقية مياه الصرف الصحي وعمليات الإعذاب.

أما الإستثمار البنيوي للموارد المائية في الوطن العربي فهو كالآتي:

1–يذهب نحو 89%من موارد المياه إلى النشاط الزراعي (في بعض المراجع88%)

2-يذهب إلى الأغراض البشرية نحو 7%من المياه المستثمرة، وهي في تزايد دائم.

3- 4 - 5%تُستثمر في القطاع الصناعي.

علاقة الأمن المائي بالأمن الغذائي:

تستهلك الزراعة المروية نحو 89%من الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي،مع أن قطاع الزراعة لا يحقق الاكتفاءالذاتي من الغذاء كما لاحظنا، ولاسيما الحبوب والزيوت والسكر،ولكن يجب أن ننوه هنا إلى أننا نستثمر أكثر من 50%من مواردنا المائية الجارية المتاحة، وهذا فيعد الواقع مأساة كبيرة للأمن المائي، فالزراعة إذاً تشكل التحدي الأصعب الذي يواجه العرب في هدر مواردهم المائية من خلال استخدام الطرائق القديمة غير الاقتصاديةوغير المناسبة في الري، ومن ثم يجب التوجه قبل كل شيء إلى الكيفية الواجب إتباعها للتقليل -ما أمكن- من هدر المياه ولزيادة كفاءتها الاقتصادية. وتبين نسب استنزاف موارد المياه الداخلية والنسب المستخدمة في النشاط الزراعي على المستويين العربي والعالمي بعض الحقائق يمكن تلخيصها بالآتي:

1-يتجاوز المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط المتجدد سنوياً، أو مايعرف بالحد الآمن، بنحو 4.27مرة.

2-يفوق المتوسط العربي لاستنزاف المياه الداخلية المتوسط العالمي بنحو 47.5 مرة.

3-إن بعض الدول العربية التي ترتفع فيها نسبة المستنزف من مواردها الداخلية كمصر مثلاً لأنها أساساً لا تعتمد عليه، ومن ثم فارتفاع النسبة هنا يشكل مصدر قلق فعلى في المناطق التي لا تصل إليها مياه النيل كالواحات الداخلية والغربيه وسواحل البحر الأحمر ومعظم مناطق شبه جزيرة سيناء.

4-ترتفع نسب الاستهلاك في الدول النفطية بسبب متطلبات النهضة السريعة فيها والاحتياجات الشديدة في مجال الخدمات وفي الزراعة، كما هو ملاحظ.

5-ارتفاع النسبة المستخدمة من المياه الداخلية في الزراعة في الوطن العربي عن النسبة العالمية المستخدمة بنحو 19%وهذا عائد إلى الظروف المناخية المرتفعة الحرارة في الوطن

العربي وإلى استخدام الطرائق الزراعية القديمة في الري؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في المياه وارتفاع النسبة المذكورة.

6-يلاحظ أن الدول العربية الزراعية الأساسية متقاربة في نسب المياه المستخدمة في الزراعة، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية لموارد المياه في القطاع الزراعي وما يحتويه من قضايا في هذا المجال.

7-إن النسب المذكورة ستؤدي حتماً إلى نتيجتين اثنتين على الأقل:

1. تراجع الاحتياطي من المخزون المائي في الأحواض المائية الداخلية.
2. تردي نوعية المياه وتراجع خصائصها الصحية.

إن استخدام طريقة الري بالرش في استثمار موارد المياه في القطاع الزراعي يرفع الكفاءة المائية إلى 70%أي يوفر نحو 122مليارم^{3}من المياه المستثمرة، فإذا أضيفت هذه الكمية إلى الكمية المستثمرة(185+122)=307مليار م^3 فإن المياه كافية لتحقيق نحو 83%من حاجة العرب للمواد الغذائية. وإذا طبقنا طريقة الري بالتنقيط نستطيع رفع الكفاءة المائية إلى 85%،أي توفير 157مليار م^{3}سنوياً فتصبح كمية المياه المتاحة للاستثمار (185+157)=342مليار م^3،وهذا يحقق 105%من إنتاج الغذاء ويضمن تحقيق الأمن الغذائي، ويمكّن بالوقت نفسه من توفير كميات كبيرة من المياه ويحافظ على التوازن البيئي والحيوي.

تتدنى إنتاجية موارد المياه المستخدمة في الزراعة في الوطن العربي عن مثيلاتها العالمية بنسبة 65%،أي إن إنتاجية المياه تمثل 35%فقط من الإنتاجية العالمية. إن 185مليار م^{3}تحقق نحو 50%من حاجة الوطن العربي للغذاء.

يقدر إنتاج المتر المكعب الواحد في الزراعة في الوطن العربي بنحو 700دولار، في حين يصلإلى 2000 دولار على المستوى العالمي، وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى تخلف قطاع الزراعة، ممايؤدي بالضرورة إلى تراجع إنتاجيته. الواقع أن الوضع ليس كله واحداً في كل الدول العربية ففيإن إنتاجية المياه في الزراعة لا تعادل أكثر من 9.2%من إنتاجيتها في

القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي تبلغ عالمياً بحدود11.6%لأن إنتاجية المياه في القطاعات الأخرى أعلى منها في الزراعة، بكثير وهذا أمر طبيعي، فللزراعة ضروراتها الطبيعية والحيوية التي لا يمكن تجاوزها والتي لا بد منها طبيعياًاجتماعياً واقتصادياً.

ولكن مع ذلك فكفاءة الري في الوطن العربي لا تزيد على ،60%وهذا عائد بالدرجة الأولى إلى طرائق الري وأنظمته في الزراعة. إن تطبيقالإدارة المتكاملةفي الموارد المائية العربي (Integrated WaterResourcesManagement من الأهمية بمكان لأنه يحقق الأهداف الآتية:

1-الاستفادة المناسبة من الموارد المائية.

2-زيادة كميات المياه المتوافرة أو المتاحة للاستثمار.

3-تحسين نوعية المياه لأنها لا تتعرض للاستنزاف مما يغير من خصائصها.

4-ضمان استمراريتها للأجيال القادمة، وهذا هو المبدأ الرئيس في التنميةالمستدامة.

5-زيادة إنتاجية موارد المياه ورفع كفاءتها المائية أو الجدوى الاقتصادية منها.

الجدول(6/2): العلاقة بين العجز في الأمن المائي وفي الأمن الغذائي العربي من المدخل المائي

	الحالة	**2008م**	**2015م**	**2025م**	**2030م**
الأمن المائي	النقص	-215مليار م3	-245مليار م3	-292مليار م3	-378مليار م3
الأمن الغذائي	النسبة	% 35	% 40	% 45	% 50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي.

التعليق: يتضح من الجدول(6/2) أن العلاقة بين الأمن المائي والأمن الغذائي يمثل حالة منالتناغم والتوافق إذا ما اتبعت الطرائق الحديثة في استثمار موارد المياه في الزراعة، الإمارات والجزائر ولبنان تزيد إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في الزراعة على المتوسط العالمي 2200، 2600،3000دولار على التوالي، في حين هو سورية ومصر وعمان بحدود600دولار للمتر المكعب.

تقدر إنتاجية المتر المكعب من المياه في القطاعات غير الزراعية بنحو 7.6ألف دولار وهي ليست بالضرورة في حالة تنافر وتضاد كل . وعليه فإن وضع استراتيجيات مائية عربية على

الصعيدين الحوضي والقومي يمثلان السبل الكفيلة لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

تضع الإدارة المتكاملة للموارد المائية مبدأ التوازن بين الطلب والإمداد (أي بين الاحتياجات والقدرات) على الرغم من أنه تتداخل في طرفي هذه المعادلة عناصر متعددة تشمل معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية الشق الثاني المهم من النشاط الزراعي الذي يعول عليها –بشكل كبير– لتحقيق الأمن الغذائي وزيادة الريعية الإنتاجية لقطاع الزراعة وتعديل وضعها الاقتصادي،لأنها أساساً قريبة من تحقيق احتياجات الأسواق من سلع المنتجات الحيوانية (87%) أو أنها تزيد على ذلك كما في صيد الأسماك 105%. تقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين أساسيتين وهما:

1–الثروة الحيوانية البرية ممثلة بالأغنام والأبقار والجمال والماعز.

2–الثروة الحيوانية المائية ممثلة بالأسماك وخلافها.

الثروة الحيوانية البرية : تشكل الثروة الحيوانية ركناً ومقوماً أساسياً من القطاع الزراعي التي تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وهي بالفعل قريبة من هذه الحالة.

الجدول (7/2): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي(الوحدة: ألف رأس)

النوع	متوسط المدة من م99 – 2003	2006	2005	2004
الأغنام	180238.44	174620.36	171729.52	1596229.24
الماعز	112961.16	112420.53	114365.23	103957.43
الأبقار	61848.45	61333.72	60531.60	58240.79
الجمال	15427.26	15076.54	14782.88	13540.62
الجاموس	4352.10	4115.50	3960.17	3658.22

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي

التعليق: تعاني الثروة الحيوانية من جملة من المشكلات أهمها:

1-نقص القاعدة العلفية. (عدم استخدام نظم المعلومات الحديثة لتطويرها وتحديد المراعي الجيدة وتنظيم أوقاتها وحفر الآبار فيها وتنزيلها على مواقع يمكن توجيه القطعان إليها بالوقت المناسب).

2-تدني إنتاجيتها قياساً إلى الإنتاجية العالمية. إذْ تصل إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان إلى 35%من الإنتاجية العالمية فقط، وهي تمثل نحو 15%من إنتاج مثيلاتها الأوربية و20%من الأمريكية و33% من الاسترالية

3-توطن الأمراض وضعف برامج التصدي لها.

4-ضعف وبطء الخطط التكنوحيوية، الهندسة الجينية، لتحسين السلالات المحليةعلى أسس جينية محلية.

5-تخلف تصنيع منتجاتها وجمعها بالوقت المناسب وبالشكل التقني والصحي المناسب.

تمثل المراعي الطبيعية القاعدة العلفية الإستراتيجية للثروة الحيوانية في الوطن العربي. وقد لاحظنا من خلال البنية الوظيفية للأرض العربية أن نحو 19.5% (270مليون هكتار) من المساحة العامة هي عبارة عن أراضٍ مخصصة للرعي، ولكن يضاف إل 4.5%من المساحة العامة60 مليون هكتار) غابات تمثل مراعي بالفعل في المشرق العربي والمغرب العربي وفي مرتفعات اليمن والسعودية وأطراف الغابات في جنوب السودان والصومال .ويضاف إليها أيضاً الأراضي البور، والأراضي الصالحة للزراعة ولم تزرع والمقدرة بنحو 9%(128مليون هكتار)،وهكذا يدخل فعلاً نحو ثلث(33%) مساحة الوطن العربي في عداد القاعدة العلفية للثروة الحيوانية، وإذا أضفنا إليها أيضاً الأراضي الزراعية بعد جني المحاصيل) وهذا بالواقع ما يحصل فيها أغلبها إن لم نقل في كلها(فإن المساحات المحسوبة على القاعدة العلفية تزداد أكثر مما ذُكر في البداية من الناحية الفعلية، أضف إلى ذلك هناك مساحات واسعة من الحماد وأطراف الصحارى تدخل في النشاط الرعوي، وإن كانت إنتاجيتها الرعوية متدنية إلا أنها تشكل احتياطاً مهماً في القاعدة العلفية وبخاصة في السنوات الخيرة ذات الهطول الجيد، بعد استخدام

وسائل النقل الحديثة في نقل الماشية من مكان إلى آخر وتأمين المياه اللازمة لها سواء بحفر الآبار وتحديد مواقعها أو من خلال صهاريج المياه التي تنقلها وسائط النقل نفسها. تزيد نسبة مساحة المراعي إلى المساحة العامة في الوطن العربي على النسبة العالمية بنحو، 6.5% وهذا طبيعي، لأن الأراضي المخصصة للرعي تتحكم فيها بالدرجة الأولى الظروف المناخية، وفي واقع الظروف الطبيعية العربية نجد أن68%من مساحة الوطن العربي تتلقى هطولاً سنوياً أقل من 100مم. ومن ثم فإن المراعي الجيدة والممتازة تنحصر في مساحة لا تزيد نسبتها على 32%من المساحة العامة.

ومع ذلك فإن هذه تعاني من جملة من المشكلات أهمها الآتي:

1-الرعي الجائر والمبكّر نتيجة لزيادة الحمولة الرعوية وعدم تنظيم مراحل الرعي، مما يؤدي إلى فقر هذه المراعي وتدني إنتاجيت، ولاسيما إذا تعرضت للجفاف، لأنها لا تُعطى مدة كافية لتستريح وتجدد طاقتها الحيوية اللازمة.

2-ضعف الإدارة الرعوية وسوء توزيع نقاط المياه أو الآبار في المناطق الرعوية، مما يزيد من تخريب بعض المراعي وعدم الاستفادة من بعضها الآخر.

3-زراعة أجزاء واسعة منها، وبخاصة في المناطق ذات الهطول المطري الجيد(،100-300) مما يؤدي إلى تخريبها وتعريض تربها للتذرية والانجراف.

4-احتطاب النباتات والشجيرات الرعوية (غير الحولية)، وهذه لا تستطيع أن تجددنفسها سنوياً، بل قد تحتاج إلى سنوات، وقد لا تستطيع العودة مرة ثانية إذا قُلِعتْ من جذورها. وهي تمثل احتياطياً علفياً أساسياً وموثوقاًبه خاصة في فترات الجفاف وانحباس الهطول.

الظروف المناخية: تمثل الظروف المناخية العامل المحدد في كثير من الأحوال لمدى انتشار المحاصيل الزراعية والأنواع النباتية الأخرى ولاسيما إذا أردنا الحصول على الإنتاجية المناسبة وفق توافر الشروط المادية الأخرى)خصوبة التربة، الجهدالبشري والرعاية المطلوبة، التقانةوغير ذلك (لأن لكل نبات جملة من الخصائص الطبيعية الحيوية مرتبطة بالمناخ ارتباطاً مباشراً من

حيث درجة الحرارة والرطوبة والضوء وصفر النمو ودرجة الصقيع وغير ذلك. ووفقاً لمعادلة بنمان المعتمدة فيالأمم المتحدة في عام 1977م، فإن تصنيف الأرض العربية يكون كالآتي:

الجدول (8/2): تصنيف الأرض العربية وفقاً لمعادلة بنمان

الحالة	النسبة من المساحة العامة%	معدل الأمطار مم سنوياً
صحراء	68	أقل من 100
شبه جافة إلى شبه رطبة	21	من 400-100
شبه رطبة إلى رطبة	11	أكثر من 400

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي

التعليق:

يبين الجدول السابق أن 32%من مساحة الوطن العربي442.5 (مليون هكتار)هي التي تشكل القاعدة العلفية لإنتاج الغذاء، سواء في النشاط الزراعي المباشر، أي في الزراعة البعلية، أم في المراعي الجيدة التي يمكن أن يعتمد عليها كمصدر غذائي ثاني مهم ومكمل للمحاصيل الغذائية الرئيسة. وبالنتيجة فإن استبعاد أكثر من ثلثي أراضي الوطن العربي من الإنتاجية الغذائية (الرعوية والزراعية) يعدعاملاً أساسياً يجب النظر إليه بوصفه أحد العوامل غير المساعدة، أو المثبطة، من حيث المجالالمساحي لإنتاج الغذاء، مما يدفع بضرورة الاهتمام بالمساحات المناسبة للنشاط الزراعي وإعطائها كل الجدية اللازمة والعمل على منع تبوير الأراضي الزراعية منخلال تطبيق دورة زراعية رعوية تضمن إنتاجية غذائية جيدة وبالوقت نفسه تخصب التربة الزراعية كما حصل في بعض المناطق السورية بإشراف إيكاردا: زراعات الأرض البور بمحصول علفي بقولي كالنفل أو البرسيم وكانت النتائج كالآتي:

الحصول على 4.5 طن من العلف في الهكتار الواحد، قدرت كمية النتروجين التي دخلت التربة من خلال جذور النباتات بـ 70كغ. أمن الهكتار الواحد فرصة العيش بشكل كامل لعشرين رأساً من الغنم أعطت 1470كغ من الحليب.

الجدول (9/2): التوزيع الجغرافي للتصحر والمساحات المهددة به في الوطن العربي

الإقليم	نسبة التصحر بالإقليم %	نسبة المهدد بالتصحر%
شبه الجزيرة العربية	9	89.6
المغرب العربي	16.5	77.7
الإقليم الأوسط	28.6	44,5
المشرق العربي	48.6	35.6
إجمالي الوطن العربي	20	68

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي

التعليق:

من الجدول السابق يتضح أن 12%فقط (276.6مليون هكتا) من الوطن العربي بعيدة عن التأثير المباشر لقضايا التصحر في الوقت الحالي. وهي تمثل الغابات والسهول الزراعية الخصبة والأراضي التي تتلقى هطولاً مطرياً يزيدعلى400مم سنوياً، إذا نسبة الوطن 68% .

مما يجعلها صالحة للزراعة بشكل جيد. أما الخوف هنا فإنه يأتي منتذبذب الهطول المطري أو في تكرار نقصانه (الحبس المطري) كما يحصل في بعض السنوات؛ مما يؤدي إلى خسائر مادية وبيئية ونزوح عن تلك الأراضي، مما يصعباستثمارها وإصلاحها مرة ثانية. ومما يلفت الانتباه أن سورية تشكل وفقاً للتقارير المذكورة سابقاً أقل الدول العربية معاناة من التصحر، وهذا يذكر لها في الجهود المشجعة التي اتبعتها خلال العقود الماضية. وتشكل تونس أقل الدول العربية فيالمغرب العربي، ويحتل الصومال أقل الدول معاناة من التصحر في الإقليم الأوسط

المقومات البشرية والاقتصادية للأمن الغذائي في الوطن العربي:

تتعدد المقومات البشرية والاقتصادية للأمن الغذائي العربي ولكنها تعمل وفق منظومة واحدة. وهذه المقومات هي:

أولاً: قوة العمل الزراعية وكفاءتها الإنتاجية

من الصعوبة بمكان حساب قوة العمل الزراعية بدقة، خاصة في الأرياف، حيث يعمل أفراد الأسرة في النشاط الزراعي بعضهم أو جلهم، وحيث يكون العمل الزراعي وفق مراحل نمو النبات المزروع ومدته، وكم محصولاً يزرع في الأرض خلال العام الواحد، ومدى ارتباط الأسر بالعمل الزراعي، هل هو العمل الوحيد ؟ أو هل هو عمل مكمل لنشاطات أخرى، وعلى العموم ترتبط قوة العمل الزراعية بكتلة السكان المحسوبة علىالأرياف. هنا نجد تراجعاً مستمراً في هذه الكتلة، سواء من حيث العدد أما من حيث النسبة المئوية من السكان. وفي آخر تقدير لعدد سكان الوطن العربي، وفقاً للتقرير السنوي للتنمية الزراعية لعام 2007م والمنشور في عام 2009م فإن عدد سكانالوطن العربي قد بلغ في عام 2005م نحو 317.3مليون نسمة 28منهم 140.3مليون نسمة يقطنون في الأرياف، أي إنَّهم محسوبون على النشاط الزراعي، وتقدرنسبتهم بنحو 44.2%إلى جملة السكان. وهي أقل من النسبة العالمية بنحو 6.6%في العام نفسه والمقدرة بنحو 50.8%من جملة سكان العالم. إلا أن هذه النسبة على الرغم من أنها في تراجع دائم لصالح سكان المدن إلا أنه قد لوحظ أن للظروفالأمنية الخاصة التي تمر بها بعض الدول العربية مثل: (العراق، الصومال، السودان وفلسطين) تزايد نسبة سكان الأرياف في السنوات الأخيرة ولو بشكل طفيف. وربمايعود ذلك لافتقاد الأمن في بعض المدن المعنية ولقدرة الأرياف على تأمين الغذاء اللازم للسكان إذا قُدم العمل المطلوب. تتراجع نسبة سكان الأرياف في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها فهي أقل من 1% في الكويت ونحو 4.2%في الإمارات،في حين ترتفع في اليمن إلى أكثر من 71%من السكان.لقد قُدرات قوة العمل الزراعية في الوطن العربي في عام 2005م بنحو29.91مليون عامل.وهذا يعني أنها تشكل نحومن سكان الأرياف، أي إنكل خمسة أشخاص من سكان الريف يعمل منهم شخص واحد في الزراعة. وتشكل قوة العمل الزراعية نحو 30.6%من قوة العمل العربية الإجمالية 21.13% والمقدرة بنحو 97.7 مليون عامل، والتي تشكل بدورها نحو 30.79% من جملة السكان العرب. تبين النسب السابقة تناسق نسبة قوة العمل الزراعية إلى قوة العمل العامة

وتناسق قوة نسبة قوة العمل العامة مع كتلة السكان. إن كفاءة إنتاجية العامل الزراعي في الوطن العربي تُحسب على أساس نصيب العامل من الأرض الزراعية، أي الوحدة المساحية التي تستقطب الجهد الإنساني، وفي المرح اللاحقة تُحسب نسبة إنتاجية القطاع الزراعي إلى الناتج القومي.

تُصنّف الدول العربية وفقاً لنصيب العامل الزراعي من الرقعة الزراعية إلى ثلاث مجموعات[1]:

1) مجموعة يرتفع فيها نصيب الفرد عن خمسة هكتارات وهي: ليبيا، تونس، قطر،السعودية ولبنان والجزائر وسورية والعراق والأردن، من الأعلى إلى الأدنى من 29إلى 5.24هـ

2) مجموعة قريبة من المعدل العام في الوطن العربي وتمثلها: الإمارات، السودان وفلسطين.

3) مجموعة أدنى من المعدل بكثير وتمثلها باقي الدول العربية: المغرب، اليمن، مصر، الكويت، البحرين، الصومال وموريتانيا.

تتضح كفاءة قوة العمل الزراعية في الوطن العربي من نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي(المحلي الإجمالي)على صعيد كل دولة وعلى الصعيد العربي، مع العلم أن هذا لا يعكس وضع القطاع الزراعي بقدر ما يعكس نصيب بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي والقومي خاصة في الدول النفطية،لأن الدول النفطية أساساً ليست دولاً زراعية، وبالوقت نفسه لا تستطيع الزراعة أن تنافس أسعار النفط ومدخلاته في الدول الزراعية التي يدخل فيها النفط والغاز بوصفهمامصدرين مهمين من مصادر الدخل، كما هو الحال في سورية والعراق والسودان واليمن ومصر أو أن تنافس دخل السياحة كمصدر حيوي من مصادر الدخل الوطنيفي تونس ومصر.

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي .

الجدول (10/2):مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قطرياً وقومياً

الدولة	قيمة الناتج الإجمالي مليون دولار	قيمة الناتج الزراعي مليون دولار	قيمة الناتج الإجمالي مليون دولار	نسبة مساهمة الناتج الزراعي للدولة في الناتج القومي الزراعي%
الأردن	12861	305	2.37	0.42
الإمارات	133583	3003	2.25	4.17
البحرين	13765	71	0.52	0.10
تونس	28817	3357	11.65	4.67
الجزائر	102500	7866	7.67	10.93
جيبوتي	708	22	3.11	0.03
السعودية	307352	3.32	3.32	14.18
السودان	28462	10068	35.37	13.99
سورية	25092	820	7.97	1.14
الصومال	1300	2940	63.08	4.09
العراق	31719	455	9.27	0.63
مانع	29675	403	1.53	0.56
فلسطين	4131	59	9.76	0.08
قطر	34184	268	0.17	0.37
الكويت	80781	1722	0.33	2.39
لبنان	22050	1186	7.81	1.65
ليبيا	41632	12545	2.85	17.44
مصر	89171	8467	14.07	11.77
المغرب	52024	282	16.28	0.39
موريتانيا	1601	2174	17.61	3.02
اليمن	16309	71950	13.33	1.14
الوطن العربي	1057717	71950	6.80	10
العالم		44384871	1775395	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي

التعليق:

يبين الجدول (10/2) حقائق عدة يمكن تحديد أهمها بالآتي:

1-إن نسبة مساهمة الناتج الزراعي القومي في الناتج القومي لم تتعد، 6.8%ولكن مع ذلك فهي أعلى من المعدل العالمي.

2-تباينت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي في الدول العربية تبايناً شديداً، بعضها لأسباب موضوعية، كما في الدول النفطية، حيث لم تتجاوزفي أفضل (السعودية، 3.3% وفي ليبيا والإمارات ،2.8 %وهي أقل من 1% في كل من قطر والكويت والبحرين).

3-احتلت الصومال المرتبة الأولى بين الدول العربية ،63% وهذا عائد إلى أهمية الثروة الحيوانية في بلد تشكل المراعي فيه أغلب المساحة الإنتاجية. في حين كان ينتظر أنتكون النسبة أعلى مما هي عليه في السودان، ولكن ذلك لم يتحقق لسببين اثنين وهما:

1) عدم استثمار الأراضي الزراعية الواسعة لأسباب اقتصادية وأمنية.

2) دخول النفط كسلعة إستراتيجية مهمة في الناتج القومي السوداني.

4-كانت النسبة طبيعية في سورية حيث يوجد تنوع في الاقتصاد الوطني وحيث تشهد الزراعة تقدماً ودعماً ملحوظاً .

5-استحوذت ثلاث دول عربية، مصر والسعودية والسودانعلى 45.6%من الناتج الزراعي العربي، وهي تمثل نحو 41.8 %من السكان العرب. ولو أضفنا المغرب والجزائر لوصلت النسبة إلى 68.3% من الناتج و 62.3% من السكان . مما يجعل من الزراعة قطاعاً اقتصادياً اجتماعياً على الصعيد العربي لأن الناتج الزراعي يتوافق إلى درجة كبيرة مع القوى البشرية ومعتوزعها الجغرافي عربياً ، وهذا بالطبع لا نجده في قطاعات اقتصادية أخرى من تحليل الأرقام الموجودة في الجدول السابق ومن إعادة قراءتها مع أرقام السكان والمساحات الزراعية يتبين لنا الآتي:

1-بلغت إنتاجية العامل الزراعي العربي نحو 2405.5دولاراً في السنة، في حين كانت إنتاجية العامل دولياً1305.4دولاراً .

2-بلغت إنتاجية الهكتار من الأراضي الزراعية العربية 1006.8دولاراً، في حين بلغت الإنتاجية على الصعيد العالمي نحو 1145.8دولاراً.

3-تبين الأرقام في الفقرتين 1،2 أن إنتاجية العامل الزراعي أعلى من المستوى العالمي بنحو ،45.7% وهذا رقم كبير يجب أخذه بالحسبان بوصفه عاملاً مساعد في تحقيق الأمن الغذائي العربي، في حين تراجعت إنتاجية الهكتار في الوطن العربي عن مثيلتها العالمية بنحو 12%.وهذا أيضاً يعدمن العوامل التي يجب أن تؤخذ بالحسبان لضرورة التوجه نحو زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من خلال مدخل الميكنة والتحديث[1].

ثانياً: التسويق الزراعي: يشكل التسويق الحلقة الرئيسة في النشاط الاقتصادي، سواء كان بالنسبة إلى الصناعة أم بالنسبة إلى الزراعة، إذا ما دخلت المنتجات إلى السوق. فالسوق له قوانينه التي تسيره، والمنتج عندما يدخل السوق سيخضع لتلك القوانين والمتمثلة بشكل رئيس بالآتي:

1-العرض والطلب.

2-السعر والمنافسة.

3-الجودة وتلبية الاحتياجات المرجوة من السلعة.

4-ظروف السوق والحالة الأمنية والسياسية.

مما لا شك فيه أن كمية السلع الزراعية المعروضة في الأسواق العربية هي أقلمن احتياجات السكان، وإلا لما كنا نعاني من فجوة غذائية ونبحث في مشكلة الأمن الغذائي العربي. وإذا كانت هناك زيادة في حجم المعروض من السلع الزراعية في بعض الأسواق العربية فهي عائدة إلى الأسباب الآتية:

1-إن المنتج المعروض حر في موسمه الزراعي وهذا أمر طبيعي بهذه الحالة.

2-سوء تنظيم وإدارة المواسم الزراعية بين الأسواق العربية، وضعف التبادل السلعي البيني.

3-ضعف البنية التحتية لنقل المنتجات وتسويقها وتخلفها (التي تُعرف بالبنية التحتية الداعمة للتداول والتسويق الزراعي.)

---

(1) تقريرالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005، 2025م.**

4-عدم القدرة على دخول الأسواق الدولية والتنسيق معها.

5-ضعف التصنيع الزراعي المحلي.

وعلى هذا الأساس فإن عرض السلع الزراعية هو أقل من الطلب عليها ، والسلع الزراعية الموجهة للسوق تمتلك إمكانات البيع بسعر مربح لأن الطلب عليها أكثر من الموجود (المعروض) منها نظرياً . وتظهر هنا مشكلة التسويق بجوانب أخرى مثل:

1-المدة الزمنية بين القطاف والتسويق.

2-كيفية الوصول إلى السوق بالشكل المناسب.

3-كيفية عرض السلعة أو المنتج الزراعي بالشكل المناسب من حيث التصنيف والتغليف.

4-الوصول إلى السوق المناسب لتصريف المنتج.

5-المنافسة مع السلع الأجنبية،من حيث السعر والمواصفات، وهي من مقومات السوق المعاصر.

على الرغم من أن التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية في تقدم ملحوظ، حيث كانت في عام 1997م تشكل نحو 15.5%من حجم التبادل التجاري العربي، إلا أنّها الآن قد وصلت إلى أكثر من23%ومع ذلك لم تحقق الطموحات المرجوة منها. وفي الواقع انفتحت كثير من أسواق الدول العربية على الأسواق الزراعية العالمية وأصبحت تدخل إليها المنتجات الزراعية من كل حدب وصوب، وهي سلع تمتلك مواصفات تنافسية كبيرة، سواء في مدخلات الإنتاج أم في عمليات التسويق المناسبة،ولا إذا كانت تابعة لشركات إنتاج عالمية تمتلك القدرة والمرونة اللازمتين للتسويق الناجح واكتساح الأسواق بالشروط المناسبة لها[1]. وقد يفهم من هذا الجانب رأيان:

1- رأي يقول: إن الشروط الإنتاجية الزراعية العربية ستصاب بأذى كبير لأنها لاتستطيع أن

(1)التقرير الاقتصادي العربي الموحد،عام 2008م.

تكون منافسة للمنتجات الزراعية الأجنبية لأسباب محلية موضوعية(كالمناخ وموارد المياه)، ولأسباب ذاتية تتعلق بالنشاط الزراعي نفسه وكيفية إدارته وإيصال السلعة إلى السوق.

2-رأي آخر يقول: إنفي هذا فائدة كبيرة للمستهلكين العرب الذين تزيد نسبته على60%من جملة السكان، من خلال قدرتهم في الحصول على سلع غذائية بأسعار تنافسية.

في كلا الرأيين جانب من الصواب، ولكن يجب أن يدفعنا هذا إلى تحديد الأسباب الفعلية لتراجع المنتج الزراعي العربي أمام المنتج الزراعي العالمي، وعدم قدرته على منافسته في الأسواق العربية ذاتها،فما بالك بالأسواق الدولية، وهذا بحد ذاته يشكّل حافزاً قوياً لدراسة مشكلة الأمن الغذائي العربي ووضع إستراتيجية عربية مناسبة جهتها للتصدي لها ومواجهتها كما يجب من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يجب الانتباه إلى أن الاقتصاد الدولي المعاصر يستند إلى اعتبارات الكفاءة والقدرة التنافسية من حيث الاتساع والفاعلية، فإن أياً من الدول العربية منفردة وحدها غير قادرة على امتلاك عناصر القدرة لمواكبة الاقتصاد الدولي المعاصر. وفي جانب آخر يشمل التسويق الزراعي تبيان حركة الصادرات والواردات وإظهار الخسارة أو الربح في هذه الحركة علّها تكون مساعدة للكشف عن أسباب العجز كلياً[1].

تدفع باتجاه تعديل الوضع وتحسين الإنتاج والتقليل من الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الغذائية .

(1) وحيد على مجاهد، **مجلة الإستثمار الزراعي. الهيئة العربية للاستثمار الزراعي**. العدد السادس، 2008 .

جدول(11/2):

حركـة الـصادرات وقيمتهـا الإجماليـة ونسبتها إلـى قيمـة الـواردات التـي تزداد عاماً بعد عام في المدة ما بين 2006 2000م الوحدة: مليار دولار.

الحالة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	النمـو السنوي %
الصادرات	6.9	6.7	7.5	7.9	10.0	10.1	11.5	9.0
الواردات	29.5	26.3	28.7	29.2	39.8	35.7	36.6	3.7
العجز	22.6	19.5	21.2	21.4	22.8	25.6	25.0	1.7
%الصادرات إلى الواردات		23.3	25.7	26.1	26.9	30.5	28.3	31.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي

التعليق: يتضح من الجدول فإن الصادرات في حالة تزايد دائم وبمعدل نمو وصل إلى 9% سنوياً وهذا في الواقع يمثل حالة مهمة يجب البناء عليها ودعمها من خلال زيادة الإستثمارات في المجال الزراعي وتحسين شروط الإنتاج وتخفيض مدخلاته وزيادةالقيمة المضافة في السلع الزراعية المصدرة لترتفع عوائدها المادية المشجعة.

حيثوصلت نسبتها إلى نحو 31.6%من قيمة الواردات. فالكم في الصادرات مهم جداً ولكن النوع، من خلال التوضيب والتنسيق ووجود أعمال تصنيعية مكملة في السلع المصدرة، هو الأساس في ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وهو الأساس أيضاً في زيادة العائدات والربح من تسويق هذه السلع . أما بالنسبة إلى زيادة الواردات سنوياً بمعدل 3.7% فهذا عائد لأسباب متعددة منها: الزيادة السكانية، زيادة عائدات النفطوترسخ النمط الاستهلاكي في المجتمعات النفطية) بلغت حصة الواردات الغذائية الخليجية من قيمة الواردات العربية الإجمالية نحو ، 32 51.8%في حين أن نسبة سكانها لا تتجاوز الـ 10.8%من مجموع السكان العرب، مع وجود 40%من السكان ليسوا من الجنسيات المحلية).

ثالثا: البحث العلمي الزراعي

لم تعد عملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي قادرة على الاستمرار من دون أن يدفع بها البحث العلمي للأمام وباستمرار. ولم يعد البحث العلمي أيضاً هو الآخر بقادر على الاستمرار وأخذ دوره في طليعة الحراك الاجتماعي والاقتصادي من دون أن يكون معافى، ومن دون أن يمتلك المعطيات والشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لذلك. وعليه فإن البحث العلمي يجب أن يشكل مركز استقطاب للجهود العربية المطروحة للانطلاق والتحرك نحو المستقبل بشروط مناسبة كما تقوم به الأمم والشعوب الأخرى[1]. وعليه فإن مسألة البحث العلمي يجب أن تواجه بخطط متوازنة ومتكاملة وطموحة على الصعيد العربي. وتتقدم كثير من القضايا التي يجب على البحث العلمي العربي أن يتوجه نحوها وهي:

1-إيجاد البنية التحتية الأساسية للبحث العلمي.

2-تأمين الباحث الذي يشكل الركيزة الأساسية للبحث العلمي من حيث الإعداد المناسب، أو من حيث العدد الكافي في التخصصات اللازمة للنهوض بالتنمية المستدامة المنشودة خاصة في المجالات التطبيقية الزراعية. ولا يزال متوسط كثافة الباحثين العرب في مؤسسات البحث العلمي العربية يعادل الثلث فقط بالنسبة إلى المستوى العالمي.

3-تأمين المتطلبات المالية الضرورية للبحث العلمي وللأطر البحثية. وللأسف فإن ما ينفق على البحث العلمي في الوطن العربي لا يتعدى 0.2%من الناتج القومي، في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة إلى 2.8%من دخلها القومي، يبلغ نصيب البحث العلمي في اليابان 3%من الدخل القومي، أي ما يعادل 30مليار دولار سنوياً،وهذا المبلغ يكفي لحل مشكلات القطاع الزراعي كلّها في الوطن العربي.

لذلك نجد أن الكفاءة الاقتصادية الزراعية تراجعت إلى 0.22 في عام2006وهي تماثل ما ينفق على البحث العلمي.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مصدر سبق ذكره.**

4-تأمين الشروط الاجتماعية والأمنية اللازمة للبحث العلمي.

5-وضع استراتيجيات مناسبة لأوليات القضايا والموضوعات المقدمة للبحث العلمي.

6-التنسيق العربي المتكامل في مجال البحث العلمي، ووضع صيغ التخصص والتكامل.

7-سن التشريعات المناسبة لضمان الملكية الفكرية.

8-الاستفادة من مخرجات البحث العلمي. فقد تبين حجم التدني في مساهمة الباحثين العرب (العاملين في الوطن العربي) في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي، فهي لا تشكل أكثر من،0.3%في حين كان نصيب الدول النامية،10%ونصيب الولايات المتحدة31%.

9-الانفتاح نحو مراكز البحوث العالمية والتنسيق معها بشكل دائم.وفي مجال البحث العلمي الزراعي تتقدم كثير من المسائل الحيوية التي يجب التوجه إليها لوضع إستراتيجية عربية متكاملة في البحث العلمي الزراعي والسير بها نحوالأمام بالمستوى المطلوب، وذلك باتباع الآتي:

1-زيادة دعم مراكز البحوث العربية الموجودة الآن مثل: أكساد، إيكاردا وغيرها في الدول العربية الأخرى، وإيجاد روابط قوية منظمة ومبرمجة بين مراكز البحوث الزراعية القطرية وتوجيهها نحو التكامل لتكون اللبنة الأولى لانطلاقة البحث العلمي الزراعي.

2-توسيع المؤسسات الزراعية العربية وتفعيل نشاطها مثل: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الهيئة العربية للتنمية الزراعية.

3-التركيز على الخصائص الموروثة(الجينية) المحلية المتأقلمة مع خصائص المناخ المحلية.

4-التركيز على زيادة القدرة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية الأساسية.

5-إنتاج محاصيل تتحمل الجفاف وتقلبات الطقس.

6-الملوحة وخصائص الترب المحلية.

7-النباتات العلفية دائمة الخضرة ذات الإنتاجية العالية.

8-تحسين السلالات المحلية، ودعم الخصائص المرغوبة فيها وتطويرها.

9-التركيز على استصلاح الترب الرعوية، وحمايتها، ومنع زراعتها بأي شكل كان.

10-تـــأمين الـــدعم والمخصصـــات الماديـــة الضـــرورية والكافيـــة للبحـــث العلمـــي.

11-إشراك القطاع الخاص في البحث العلمي الزراعي، وإيجاد صيغة ربحية مناسبة؛ له لأن نتيجته في النهاية تصب في صالح التنمية الزراعية. أثمرت بعض نتائج البحث في نقل التقانة الزراعية إلى بعض المناطق العربية كماحصل في نشر الزراعة دون حراثة وتوطينها كبديل للزراعة التقليدية،وذلك من خلال ترك المخلفات النباتية للمحاصيل في مكانها وتطبيق دورة زراعية مناسبة عرفت باسمنظام الزراعة الحافظة أو التنمية الزراعية المستدامة، التي حققت جملة من الأهداف:

1-المحافظةعلى التربة من التذرية والانجراف وتحسين خصائصها الفيزيائية والكيماوية والحيوية وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة، ومن ثمالتقليل مناستهلاك المياه، وقد لاحظنا أن 89% من مواردنا المائية المستثمرة تذهب إلى الزراعة.

2-تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تحسين فأعلية تشغيل الميكنة الزراعية.

3-المكافحة الفعالة ضد الحشائش الضارة والأمراض والحشرات والتقليل من انبعاثCO_2.

هناك نتائج مهمة حققتْ في بعض الجوانب الزراعية كتحسين بعض الخصائصالإنتاجية في أنواع من الأقماح والأقطان وبعض أنواع الفواكه والخضار، وتحسين بعض الخصائص المرغوب فيها في الثروة الحيوانية، ولكنها جميعها متواضعة وخجولة ولاتلبي الطموحات والآمال المعقودة على القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحقيق التنمية الزراعية والتنمية المستدامة في المجتمعات العربية.

وفي الحقيقة لا يمكن بلوغ ذلك وإيجاد دينامية ثابتة تدعم وتدفع بالحراك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية إلا من خلال إيجاد بحث علمي متقدم تُؤمن له المستلزمات كلها التي ذُكرت سابقاً، فاستيراد العلم والتقانة في مرحلة من مراحل التطور أمر بديهي وضروري، ولكن لا يمكن التقدم نحو مستقبل يضمن المتطلبات المعاشية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من دون بحث علمي متأصل ومتجذر في المجتمع. وإذا كان البحث العلمي يحتاج الآن إلى دعم لابد منه فإنه في المستقبل لا يحتاج إلى ذلك، بليصبح قادراً على أن يؤمن كل احتياجاته من مداخيله الذاتية، وأكثر من ذلك يحقق أرباحاً وفيرة، ولذلك فإن الإستثمار في البحث العلمي الزراعي يشكل نوعاً

من الإستثمار الرابح والمضمون في المعايير الاقتصادية الربحية، سواء الحكومي منه أم الخاص والأهلي.

رابعا:رأس المال والإستثمارات الزراعية[1]

تشكل الإستثمارات فيالمجال الزراعي أحد أهم أركان التنمية الزراعية، والتي لم يعد ممكناً من دونهاالنهوض بهذا القطاع ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات العربية من الغذاء.

ويشمل مجال الإستثمار في الزراعة مناحي النشاط الزراعي كلّها وهي:

1-البنية التحتية الزراعية الأساسية.

2-مدخلات النشاط الزراعي.

3-عملية النشاط الزراعي.

4-مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي.

5-الإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي.

6-.البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة. تُظهر الأرقام المسجلة في مجال الإستثمارات الزراعية في الوطن العربي، ولا البينية منها، مدى تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الإستثماري، وتذبذبه أيضاً بين عام وآخر، وهذا عائد إلى جملة من الأسبابأهمها:

1-تأخر دخول القطاع الخاص في الإستثمار في المجال الزراعي عنه في القطاعات الأخرى.

2-عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى الآن.

3-يحتاج الإستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية، خاصة في البنية التحتية الأساسية،(السدود، القنوات المائية،الطرق والخدمات الإنتاجية الأخرى)وهذا بالطبع لم يكن ممكناً للقطاع الخاص الدخول فيه مباشرة، لأن البنية التحتية المذكورة تخص الحكومات أولاً، مما انعكس سلباً على الإستثمار في هذا القطاع.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مصدر سابق**.

4-يهتم المستثمرون في المجال الزراعي بنسبة أرباحهم فقط، وهذا من حقهم كماعرف في لغة الإستثمار كما في القطاعات الإستثمارية الأخرى، في حين لا يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط،حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحية في النشاط الزراعي، كالجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والحيوية التي لا بد من مراعاتها وأخذها بالحسبان.

5-تغير مناخ الإستثمار العالمي لأسباب كوكبية وأزماتية عالمية (مالية واقتصادية)،دولياً وعربياً ومحلياً ،مما أثر بشكل واضح في مدى الاندفاع نحو الإستثمار فيالمجال الزراعي.

6-ارتباط الإستثمارات الزراعية العربية بالريعية التسويقية، الإقليمية والعالمية، مما يدخل المنتجات الزراعية العربية في سوق المنافسة الزراعية الدولية، وهذا لايجعل في كثير من الأحيان كفة المنافسة تميل لصالح المنتجات الزراعية العربيةلجملة من الشروط البيئية والاقتصادية على حد سواء. حيث توجد مناطق جغرافية كثيرة في العالم لديها خصائص تنافسية كبيرة، ولاسيما المناطق التي يوجد فيها فيض في موارد المياه ورخص في قوة العمل الزراعية المنتجة.

دور الإستثمارات الزراعية في التنمية الزراعية:

تشكل الإستثمارات الزراعية شرطاً أساسيا وحيوياً لا بد منه لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة. والواقع أنه ليس بالإمكان تقليص الفجوة الغذائية والاطمئنان لقدرة العرب على تحقيق الأمنالغذائي من دون تحقيق تنمية زراعية متكاملة وفق ما يعرف الآن بالتنمية المستدامة، وذلك بتخصيص الإستثمارات الكافية لذلك. ويمكن تأمين تلك الإستثمارات من المدخلات الآتية[1]:

1-تخصيص مبالغ دورية من مداخيل النفط خاصة في فترات الطفرات النفطية. فقدتبين أنه تم استثمار تريليون دولار في الطفرة النفطية الأولى خارج الوطن العربي.وفي الطفرة النفطية

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مصدر سبق ذكره.**

الثانية تم استثمار 2.5تريليون خارج المنطقة العربية وفي الثالثة نحو 1.5تريليون دولار(يصدر العرب الآن 23مليون برميل يومياً . دخلها السنوي على سعر البرميل 70دولاراً نحو 587650مليون دولار).

2-إيجاد تنسيق عربي استثماري، ترعاه الحكومات العربية بمواثيق، لتوجيه جزء مناسب من الإستثمارات العربية إلى القطاع الزراعي.

3-من خلال التقديرات الأولية فقد وجد أن ما يحتاجه القطاع الزراعي لانطلاقتها الذاتية بشكل سليم، مناسب ومتزن، لا يكلف أكثر مما يملكه أحد الأثرياء العرب(ثلاثون مليار دولار).

4-دفع القطاع الخاص في الدول العربية، ولاسيما الخليجي منه كونه يمتلكإمكانات مادية ضخمة ولديه استثمارات عالمية مشابهة، نحو الإستثمار فيالأرياف العربية وفي المناطق الزراعية ذات الخصائص الإستثمارية المميزة.

5-إيجاد صيغة تشاركية أو تعاونية بين المزارعين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية، أي غير الأساسية، مثل وسائل النقل والمضخات والميكنة الزراعية وتأمين البذور.

وهذا يؤدي إلى نتائج مهمة من:

1) تخفيف الأعباء عن الحكومات وإيجاد مصدر تمويلي محلي.

2) إشراك كبار المزارعين المحليين في عمليات الإستثمار.

3) جذب المستثمرين من مناطق مختلفة في حال كان النجاح حليفاً لهذه التجارب.

4) جعل عملية المشاركة عملية تنموية إقليمية تسهم بشكل فعال في التخطيط الإقليمي المنشود. وهي تضمن بقاء ريع الإنتاجية الزراعية في المنطقة ذاتها لتكون محركاً دائماً للتنمية الريفية.

تحتاج الإستثمارات إلى شروط متعددة ومتكاملة، ليس في المجال الزراعي فقط بل وفي المجالات كلّ ها، وهي تشكل رزمة واحدة أهمها:

1-توافر بنية تحتية ضرورية للاستثمار منافسة إقليمياً وعالميا. (الماء والكهرباءوالطرق والمصارف والاتصالات والمجال الجغرافي والمدن الصناعية).

2–وجـــود سياســـة اقتصـــادية مســـتقرة وشـــاملة للمجـــالات الإســـتثمارية كلهـــا.

3–وجود قوانين استثمارية واضحة وغير مجزأة وليست استكمالاً لقوانين سابقة أو ترميماً لها حتى لا تحتمل تفسيرات متعددة، ولاسيما ما يتعلق منها بالجمارك والمصارف والمعاملات التجارية، لأن من شأن هذا أن يضع المستثمرين فيحلقة من الضياع والتأزم.

4–إيجاد إدارات نشطة حيوية بعيدة عن الروتين وتتسم بالشفافية، من خلال مايعرف بالنافذة الواحدة، أي تأمين المعاملات الإستثمارية كلّ ها وربطها مع بعضها بعضاً في نافذة واحدة.

أما عن أهمية ودور الإستثمارات في القطاع الزراعي فإنه يؤدي إلى تحقيق النتائجالآتية:

1–زيادة مساحات الأراضي الزراعية من خلال استزراع أكبر مساحات ممكنة، أومن خلال عمليات الاستصلاح الجديدة التي تُدخل مساحات مهمة في النشاط الزراعي.

2–توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة، والعمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.

3–الحد من هجرة سكان الأرياف، لأنه يؤدي إلى إيجاد فرص عمل كافية لقوة العمل المتنامية في المجتمعات الريفية التي تهجرها إلى المدن للسعي نحو إيجاد فرص عمل هناك. مما يسهم بالوقت نفسه في تنظيم المدن وجعلها بالمستوى المطلوب من حيث الخدمات والفعاليات والمجال الجغرافي المدني المناسب للحياة الجيدة.

4–رفع الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتج الزراعي، سواء من خلال الميكنة أم من خلال التسويقالمناسب للسلع الزراعية وزيادة فرص المنافسة الزراعية.

5–زيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبيق نتائجه ومخرجاته. وهذا في أغلبه يحتاج إلى مزيد من الإستثمارات في المجال الزراعي.

6–تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على صعد متعددة في القاعدة العلفية وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض وربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي المنظم.

7–تنمية الصيد المائي وتطويره على أسس علمية حديثة . ولعل هذا القطاع من أكثر القطاعات الزراعية حاجة للاستثمار، ومن أكثرها قدرة على إيجاد ريعية ربحية سريعة، خاصة في أماكن مرور تياري كناري والصومال الباردين مقابل شواطئ المغرب العربي(المغرب وموريتانيا والصومال واليمن وبحر العرب عموماً).

8–تصنيع المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) لضمان تحقيق جملة من الأهداف أهمها الآتي:

1) إيجاد فرص عمل جديدة

2) زيادة القيمة المضافة في مادة أولية قادرة على استيعابها، كما يحصلفي الدول المتقدمة

3) إيجاد حالة توازن في الأسواق العربية بين العرض والطلب. فالصناعة قادرة على امتصاص الفائض من المنتج الزراعي.

4)تأمين المادة الغذائية في الأسواق العربية في الأوقات جميعها. حيثيمكن تخزين المنتج الزراعي المصنع مدداً زمنية

5)توفير إمكانات مهمة للتسويق الزراعي المناسب والمنافس أيضاً خاصة في الأسواق العالمية.

9–تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي،في بعض الدول العربية، من خلال ربط الشباب بالعملية الاقتصادية الوطنية والقومية، ومن ثم حلّ معظم الاحتقانات التي تنشأ في المجتمعات العربية.

10–تحقيق الربح الاقتصادي المناسب لأصحاب رؤوس الأموال في مجالات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الإستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يضمن بقاء الأموال العربية داخل المنطقة العربية بحيث لا تتعرض للتآكل في الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية الكبرى.

إن للاستثمارات في قطاع الزراعة، بشقيها النباتي والحيواني، أهمية كبيرة وفاعلة مميزة على الصعيدين المحلي والقومي. ليس لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، وهذا بحق مهم

جداً ، وليس لأنها السبيل الوحيد للتنمية الريفية وإنعاش المجتمعات الريفية والزراعية، وهذا لا يقل أهمية عن الهدف الأول، ربما يزيده أهمية لأنه يؤدي إلى تنظيم المجتمعات العربية كل ولاسيما المدنية منها، بل لأنه المدخل السليم لتحقيق الأمن الغذائي العربي وإيجاد قاعدة مادية تُبنى عليها علاقات توافقيه أو تضامن عربية يمكن أن تشكل حلقة من حلقات التوحد المطلوبة والتي سبقتنا إلى بعض الأمم المتقدمة، وتسعى جاهدة لتحقيقها أمم أخرى في الغرب والشرق على حدسواء. لم يعطَ موضوع الإستثمارات الزراعية حقه من الاهتمام لدى المسئوولين العرب ولم يلقَ التجاوب والاندفاع من المستثمرين العرب أيضاً، على الرغم من توافر الفرص المشجعة لذلك، وفيما يأتي عرض للاستثمارات العربية البينية بشكل عام وللاستثمارات الزراعية بشكل خاص.

الجدول (12/2):الجدول يظهر تذبذب الإستثمارات الزراعية البينية،بين الدول العربية.

الأعوام	نسبةالإستثمارات الزراعية إلى جملة البينية%	الإستثمارات الزراعية مليون دولار	الإستثمارات البينية مليون دولار	إجمالي الإستثمارات مليون دولار
2001	24470	3034.00	181.80	5.90
2002	25693	2252.30	139.29	6.18
2003	9856	1519.00	370.70	24.40
2004	18457	6156.64	216.16	3.51
2005	38006	8267.46	160.00	1.94
2006	17600	6459.00	350.00	5.40
2007	21900	4300.00	1314.00	30.50
2008	34000	12000.00	1000.00	8.20

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي،(2008م)

التعليق: نستخلص من الجدول (12/2) جملة من الحقائق أهمها:

1-إن عامي 2003و 2007م كانا عامين مميزين في الإستثمارات الزراعية، حيث تضاعفت نسبة الإستثمارات الزراعية نحو أربع مرات عنها في العام، 2002ولكنحجم الإستثمارات لم يزد إلا 2.6مرة، وهذا عائد إلى تراجع حجم الإستثمارات الإجمالية العربية بنحو33%.

2-تزايد حجم الإستثمارات العربية بشكل واضح في عام 2004م، حيث تضاعفت أكثر من أربع مرات عما كانت عليه في عام 2003م . إلا أن نسبة التراجع في الإستثمارات الزراعية كانت مع ذلك بنحو85.7 % .

3-في عام 2005م تراجعت الإستثمارات الزراعية بنحو 26 %عما كانت عليه في عام 2004م، في حين تزايدت الإستثمارات الإجمالية بنحو (1.3%مرة) ، ولكن نسبة التغير في الإستثمارات كانت45% .

4-على الرغم من تحسن الإستثمارات العربية ونزوعها نحو الارتفاع، بعد أحداث 11أيلول 2001م واحتلال العراق في عام 2003م،إلا أنه لم يرافقه تحسن في الإستثمارات الزراعية.

5-تضاعفت نسبة الإستثمار في عام 2007عن عام 2006بنسبة 5.6 مرة، وكانت هذه هي النسبة الكبرى خلال هذا العقد على صعيد الكمية والنسبة علىحد سواء. مما يضع الأمور في كفة التحسن والأمل الإيجابي في مجال الإستثمارات كونها تشكل الطريق الوحيد لحل مشكلات الأمن الغذائي العربي والتنمية الريفية المستدامة.

6-بلغ متوسط الإستثمارات البينية للمدة المذكورة(5498.55مليون دولار سنوياً) .في حين بلغ المتوسط السنوي للاستثمارات الزراعية عن المدة ذاتها (466.49 مليون دولار).أي إنَّها أقل من الإستثمارات العامة بنحو 11.8مرة.

فيما يلي تطبيق لقانون سبيرمان لمعرفة هل هناك علاقة إيجابية بين تطور الإستثمارات البينية وبين تطور الإستثمارات الزراعية :

جدول(13/2)

تطبيق قانون سيبرمان لمعرفة هل علاقة إيجابية بين تطور الإستثمارات البينية وغير تطور الإستثمارات الزراعية

مسلسل	السنة	رتبة الإستثمارات البينية (س)	رتبة الإستثماراتالزراعية (ص)	الفرق بين الرتب (د)	تربيع الفرق بين الرتب ($د^2$)
1	2001	6	6	0	0
2	2002	8	7	1-	1
3	2003	3	8	5	25
4	2004	5	4	1-	1
5	2005	7	2	5-	25
6	2006	4	3	1-	1
7	2007	1	5	4+	16
8	**2008**	**2**	**1**	**1-**	**1**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة من الكتاب السنوي (2008)

التعليق: تبين النتيجة السابقة أن هناك علاقة واضحة إيجابية بين تطور الإستثمارات البينية من جهة وتطور الإستثمارات الزراعية من جهة أخرى، وهذا يشكّل عاملاً إيجابياً يجب الانتباه إليه لأنَّه بزيادة الإستثمارات ترتبط كل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية التي يعول عليها في التنمية االمستدامة وفي زيادة الإنتاج والإنتاجية وفي تحقيق الأمن الغذائي العربي . ولكن يجب بالوقت نفسه عدم التفاؤل الكبير لأن العلاقةعلى أهميتها إلا أنها ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب، وهذا يعود إلى أن النسبة الغالبة في الإستثمارات لا تصب في مصلحة الزراعة والبيئة الريفية بشكل عام كمالاحظنا سابقاً.

واجهت وتواجه عمليات الإستثمار في الأرياف العربية جملة من العقبات وخاصة في شقها الإقراضي كان من أهمها:

1-نظام الملكية الزراعية السائد الذي يتطلب في بعض التعامل ضرورة وجود مستندات ووثائق الملكية اللازمة.

2–النقص الواضح في مؤسسات الإقراض وعدم الوضوح في واجباتها وأطرهاالقانونية، وعدم وجود متابعة مناسبة من قبل تلك المؤسسات. وتوجيه اهتماماتها نحو الادخار لإيجاد موارد دائمة في التمويل ولاسيما المتوسط والطويل الأمد.

3– عدم وجود تنسيق واضح بين السياسات الزراعية والسياسسات الإقراضية العربية بحيث تكون قادرة على مواجهة الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها المزارعون فيحالات الجفاف وتكراره، مما جعل كثيراً منهم غير قادر على تسديد الأقساطالمطلوبة. ومواجهة تقلبات الأسعار في الأسواق الغذائية العالمية.

4–تدني مستوى استخدام الآلات والمعدات الزراعية في الأوساط الريفية وتراجعهأوضعف القدرة على صيانتها وعدم استخدام الطرائق العلمية في الزراعة، مما أدى إلى تدني الإنتاجية الزراعية ومن ثم عدم توافر الأرباح أو الريعية الكافية من الإنتاج الزراعي اللازمة لتأمين سبل الحياة الكريمة للمزارع ولتسديد الأقساط المترتبة عليه.

استخدام الميكنة والمخصبات الزراعية شكل من أشكال الإستثمار:

إن استخدام الميكنة الزراعية والمخصبات في النشاط الزراعي يعكس درجة الاهتمام، أوالإستثمار بالحد الأدنى، في القطاع الزراعي، ويبين خصائص المدخلات في النشاط الزراعي، حيث يظهر أنه كانت مدخلات النشاط الزراعي تحتوي على قدر أكبر من التقانة ونتاجها كما هو الحال في المخصبات كلما وصلنا إلى حالة التكثيف الزراعي والعمل على زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من جهة وزيادة إنتاج وحدة العمل من جهة ثانية. وهو ما يجب أن تتوجه إليه الزراعة في الوطن العربي لتحقيق الأمن الغذائيخاصة في[1] إنتاج المحاصيل الحقلية الإستراتيجية التي تحتاج إلى تقانة ومخصبات،كونها تُزرع في مساحات واسعة تناسبها التقانة والطرائق العلمية الزراعية. ولكن تبين الأرقام أننا ما زلنا بعيدين عن المستوى العالمي في استخدام الميكنة الزراعية، فنحنفي أحسن الأحوال لا نستخدم أكثر من

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مصدر سبق ذكره.**

40.21%من نسبة الاستخدام العالمي لها،وعليه فإنه من الضروري جداً زيادة الإستثمارات في الميكنة الزراعية سواء في تصنيعها أم في شرائها . فما يمتلكه الوطن العربي من جرارات زراعية أقل من516.5 (2% ألف جرار) من المستخدم عالمياً في النشاط الزراعي والمقدر بـ 27.85مليون جرار. وبناء على استخدام الميكنة في الدول العربية فإنه يمكن ملاحظة الآتي:

1-توجد أربع دول عربية يتجاوز فيها استخدام الميكنة الزراعية المستوى العالمي وهي : فلسطين، لبنان، مصر وسورية.

2-تمثّل الدول الخليجية، وهي الدول الغنية، ولاسيما السعودية، أقل الدول العربية استخداماً للميكنة الزراعية باستثناء الكويت.

3-إن السودان، الذي يعد أكثر الدول العربي ملكية للأراضي الزراعية، هو أقل الدول العربية استخداماً للميكنة الزراعية، مما يجعل الباب مفتوحاً لزيادة الإستثمارات في السودان كشرط أساسي وحيوي لزيادة الإنتاجية الزراعية العربية كأحد المداخيل المهمة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.(تشير آخر التقديرات إلى أنَّه يوجد في السودان نحو 200مليون فدان صالحة للزراعة، يعادل الهكتار نحو 2.2فداناً، وهي تعادل نحو 90.9مليون هكتار).

يمثل استخدام المخصبات الكيماوية الشكل الثاني من أشكال الإستثمار في الزراعة. وفي هذا المجال نجد أن استخدام المخصبات الكيماوية في الوطن العربي لميوجد توجه عالمي للتقليل من استخدام المخصبات الكيماوية لتحسين جودة الإنتاج والتوجه نحو مايعرف بالزراعة العضويةيصل إلا إلى 54.9% من نسبة الاستخدام العالمي لها. هنا يوجد رأيان في هذاالموضوع وهما:

1-رأي يرى بأنه لا بد من استخدامها كشرط ضروري لزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة، ومن ثم زيادة الإنتاج وتأمينه للناس، وإعادة تخصيب الترب الزراعيةوتطبيق الزراعة المكثفة، وهذا ما يجعل من دعاة هذا الرأي من أن العدول عن المخصبات سيؤدي إلى نقص شديد في كميات الغذاء في الأسواق العالمية.

2-رأي ثانٍ يرى أنه من الأفضل العدول عن استخدام المخصبات الكيماوية، وإذا لم يكن ممكناً

فينصح باستخدامها بالحد الأدنى فقط، لأن هذه المخصبات تترك آثاراً صحية جانبية أكدتها كثير من الدراسات الصحية والعلمية في مناطق مختلفة منالعالم . وقد بدأت تظهر في دول متعددة اتجاهات قوية للعدول عن استخدامه أو اتباع الزراعة العضوية، حيث يمكن تعويض النقص في الإنتاجية من خلال زيادة أسعار المنتجات.

إن استخدام المخصبات الزراعية في الوطن العربي يختلف من دولة إلى أخرى وذلك وفق الآتي:

1-يزيد معدل استخدام الأسمدة في ستدول عربية على معدل استخدامهاعالمياً.

2-تدني نسبة استخدام المخصبات في السودان الذي يشكّل الاحتياطي الكبير لسلة الغذاء العربية.

3-الأراضي الزراعية في مصر منهكة جداً باستخدام المخصبات الكيماوية، حيث يصل معدل استخدامها إلى أربعة أضعاف معدل الاستخدام العالمي، وهذا يعني أن الأرض الزراعية المصرية تتحمل جهوداً مضنية لزيادة الإنتاجية الزراعية، وإذا لم تكن شروط استخدام هذه المخصبات مراقبة بشكل جيد وضمن الشروط المقبولة علمياً فسيكون لها آثار سلبية على تلك التربه، وفي صحة المواطن المستهلك من جهة ثانية.

إن تراجع الإستثمار في القطاع الزراعي وعدم وجود مشجعات محلية وقومية له يمكن أن يفسر بجملة من الأسباب وهي:

1-ضعف البنية التحتية الزراعية. مما يجعل من تكلفة الإنتاج الزراعي كبيرة وغير منافسة في الأسواق.

2-ضعف الثقة بالتنمية الزراعية.

3-عدم وجود تشريعات مناسبة ومشجعة بالوقت نفسه للاستثمار الزراعي.

4-قلة رؤوس الأموال، المحلية والقومية، المخصصة للاستثمار الزراعي.

5-ضعف الثقة بين المستثمرين العرب ومؤسسات الإستثمار الزراعية العربية، لعدم وجود برامج إرشاد استثمارية. فقد تبين أن زيادة نفقات الترويج الإستثماري بنسبة 15%يؤدي إلى زيادة في الإستثمارات بنسبة2.5%.

6-عدم وجود مؤسسات بنكية، أو بنوك استثمار، ريفية كبيرة تدعم المستثمرين وتسهل أعمالهم الإستثمارية، أو توجد صيغ مناسبة للاستثمار الريفي المحلي.

التنمية المستدامة بوصفها أفضل أسلوب للاستثمار في القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية:

تهدف التنمية المستدامة(Sustainable Development)في المجتمعات الريفية إلى تأمين الاحتياجات المادية والروحية دون المساس بحقوق الأجيال القاد ،بما يضمن العيش الكريم للأفراد، ويحافظ على الإنتاجية الحيوية للمنظومات البيئية لاستمرار التنوع الحيوي على أساس من التوازن والتوافق بين التنمية الزراعية من جهة والإمكانات البيئية المتاحة من جهة أخرى[1].

ويجب عند العمل على تطبيق التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية العربية التركيز على الآتي:

1-توصيف الظاهرة: المضمون ويعبر عنه بماذا؟ المكان الجغرافي ويعبر عنه بأين؟ مجتمع التنمية المقصود ويعبر عنه بمن؟.

2-الهدف: وهو تحديد الاستراتيجيات الكبيرة والأهداف المرحلية للتنمية المستدامة، ويعبر عنه بلماذا؟

3-العمليات والخطوات الإجرائية : ويعبر عنها بكيف ؟

4-المدة الزمنية: يعد الزمن العامل الأكثر حيوية في أية عملية تنموية، لأنه من خلاله تتحدد بداية العمل والخطوات التي يجب تنفيذها والتكاليف والتمويل، ويعبر عنه بمتى؟

إن الإستثمار في المجتمعات الريفية كمدخل لا بدمنه لتطوير قطاع الزراعة في الوطن العربي، لتحقيق الأمن الغذائي العربي، يجب أن يمر من خلال بوابة التنمية المستدامة لأنها تمثل الحل

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **مصدر سبق ذكره.**

الأمثل، وربما الوحيد بالمعيار الموضوعي، ليس لمشكلة الأمن الغذائي العربي بل لكثير من القضايا المطروحة في مجتمعاتنا العربية، المدنية منها والريفية على حد سواء. ومن هذا المنطلق يصبح التوجه نحو النهوض بالمجتمعات الريفية وبالمحافظة على الموارد البيئية وما تحمله من تنوع مهم يجب أن يشكل الإستراتيجية العربية للاستثمارات العربية لأنه لا يمكن التصدي لقضايا كبيرة من دون قدرات مناسبة لها. وقد وجد أنه يكفي مبلغ ألف دولار (لنحو 20%من المجتمع الريفي) لكل أسرة من الأسر الريفية في السودان واليمن وموريتانيا وجبال أطلس في المغرب العربي لتقف على طريق النمو الذاتي في الاقتصاد المحلي، وذلك بعد تأمين البنية التحتية المناسبة من قبل الدولة. وتؤكد تجارب بعض الدول في التنمية المستدامة، بنغلادش والهند وماليزيا واندونيسيا، أنه بوجود ما يعرف ببنك الفقراء،يمول الأسر دون فائدة،ويسهم في تسويق منتجاتها، قد حقق نجاحات مذهلة أمنتللسكان الدخل المناسب ووفرت الغذاء وثبتت السكان في أراضيهم وحافظت علىالموارد البيئية من التدهور. الشكل التوضيحي رقم 3يبين مدخلات التنمية الريفية المستدامة في المجتمعات العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وكشكل من أشكال الإستثمار الزراعي.

نتائج البحث:

يمكن استخلاص نتائج عدة من البحث أهمها الآتي:

1-إن أزمة الغذاء عالمية الانتشار، وقد تفاقمت بتحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية بدأت نتائجها الاجتماعية تظهر في كثير من الدول، وزادت من جيوش الجياع إلى أكثر من مليار نسمة.

2-بعض أسباب أزمة الغذاء طبيعية ومختلطة كالجفاف وتكراره وحالة الدفيئة، ولكن معظم الأسباب بشرية بالدرجة الأولى ويمكن التحكم بها كتدني الإستثمارات وضعف التنمية الريفية وسيطرة الفقر والمضاربة في السلع الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة فضلا عن سوء الإدارة.

3-تحقق الأمن الغذائي من بعض المنتجات الزراعية كالأسماك والخضار والفواكه والذرة والبطاطا، وهذا يشكل حافزاً مهماً للآمال المعقودة على القطاع الزراعي في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

4-ترابط مقومات الأمن الغذائي ومدخلاته الأساسية وتداخلها وتكاملها مع بعضها بعضاً كرزمة واحدة، على الرغم من تقدم مقوم الإستثمارات الزراعية على غيره من المقومات كعامل تحفيزي لكل المقومات الأخرى وخاصة للرقعة الزراعيه ولموارد المياه وللبحث العلمي فضلا عن الإرشاد والأمن ونظام الملكية الزراعية.

5-بلغ نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية نحو 2.1هكتاراً، وهو أقل من مثيله العالمي بنح 0.3هكتاراً(2.4هـ). في حين بلغ نصيبه من الأراضي الصالحة للزراعة نحو 0.6هكتاراً، أي نحو ثلاثة أضعاف نصيبه من الأراضي المزروعة، مما يجعل من استراتيجيات التنمية الزراعية ذات آفاق واعدة في المستقبل إذا استثمرت هذه الإمكانات بالشكل المناسب.

6-تستهلك الزراعة 89%من الموارد المائية المستثمرة، وهي تزيد على المتوسط العالمي بنحو 19%.

7-توفر طريقة الري بالرش، إذا استخدمت، نحو 122مليار م 3سنوياً ، في حين توفر طريقة الري بالتنقيط 157مليار م^3،وهذا يضمن تأمين المياه الكافية لتحقيق الأمن الغذائي، ولكن يحتاج تطبيق هاتين الطريقتين إلى استثمارات مشجعة وكافية.

8-إن تطبيق الإدارة المتكاملة في موارد المياه يعدالمدخل الصحيح لتخفيف العجز في المياه وضمان الاستفادة المناسبة منها، وزيادة كمياتها المتاحة للاستثمار وتحسين نوعيتها، وزيادة كفاءتها أو جدواها الاقتصادية، وضمان استمراريتها للأجيال القادمة، وهو مدخل أساسي في التنمية الريفية المستدامة والعامة على حد سواء.

9-وجود علاقة جدلية بين العجز في المياه والعجز في الأمن الغذائي أو الفجوة الغذائية.

10-تعاني الثروة الحيوانية من نقص في القاعدة العلفية، ومن تدني إنتاجيتها، ومن توطن بعض الأمراض، وتخلف تصنيع منتجاتها.

11-تتعرض المراعي لجملة من المشكلات أهمها الرعي الجائر والمبكّر نتيجة للحمولة الرعوية الكبيرة ولزراعة أجزاء واسعة منها واحتطاب المعمر منها.

12-تعاني حرفة الصيد من مشكلات هي الأخرى أهمها تخلّف البنية التحتية الأساسية، وتخلّف طرائق الصيد وعدم إدارتها ومراقبتها بشكل علمي لتحديد المواسم والمواعيد والكميات، وعدم الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والتقني العالمية في هذا المجال.

13-أكدت التجارب إمكانات القضاء على ظاهرة التبوير المنتشرة في الأراضي الزراعية من خلال زراعتها بالنباتات العلفية كالنفل والبرسيم.

14-تدني مساهمة الناتج القومي الزراعي في الناتج القومي العربي إلى 6.8 % فقط، ولكن مع ذلك فهي أعلى من المعدل العالمي، ولكن يجب أن لا ننسى أنه يعمل بها30%من قوة العمل العربية ويعتمد عليها أكثر من 44%من جملة السكان العرب. تراوحت نسبتها بين 1-3.3%في الدول النفطية إلى63% في الصومال.

15-تظهر مشكلة تسويق المنتج الزراعي في الأسواق العربية، على الرغم من عدم كفايتها للاحتياجات العربية من الناحية النظرية، ويعود ذلك إلى ضعف التنسيق العربي من جهة ومنافسة المنتجات الأجنبية، لعدم وجود قيمة مضافة في السلعالزراعية بعد قطافها وتوضيبها بالشكل المناسب، من جهة ثانية . ويظهر هنا أيضاً دور الإستثمار في القطاع الزراعي حيث تُوجد فرص العمل الزراعية ويزيد من القيمة المضافة على السلع الغذائية، كما هو الحال في الأسواق العالمية المتقدمة.

16-لا يشكل البحث العلمي الزراعي في الوطن العربي حافزاً للاستثمار، ولا تؤدي مخرجاته الدور المناسب في النهوض بالقطاع الزراعي.

17-بينت المعطيات تراجع الإستثمار في القطاع الزراعي، وفي المجتمعات الريفية بشكل عام. وهذا عائد إلى جملة من الأسباب أهمها : ضعف البنية التحتية الزراعية الجاذبة للاستثمارات، وعدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار، وارتباط الإستثمارات الخاصة بالريعية المباشرة لها،

وهذا لا يوجد في معظم مجالات القطاع الزراعي، في حين توجد مجالات استثمارية أخرى منافسة لها.

18-تشكل الإستثمارات شرطاً أساسياً وحيوياً لا بد منه لتحقيق التنمية الزراعية والنهوض بالمجتمعات الريفية كمدخل أوحد لمحاربة الفقر والهجرة وتنمية الموارد البيئية الريفية.

19-تؤدي الإستثمارات إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وإلى زيادة الاستفادة من موارد المياه وتنميتها، وإلى رفع الإنتاجية الزراعية من خلال إدخال الميكنة، وزيادة فاعلية البحث العلمي الزراعي اللازم لتنمية الثروة الحيوانية وتطويرالصيد البحري.

20-إن تصنيع المنتجات الزراعية، التي لا يمكن الوصول إليها إلا بالإستثمارات، يسهم في إيجاد فرص العمل وزيادة القيمة المضافة في المادة الأولية الزراع ، وإيجاد حالة توازن في السوق العربية بين العرض والطلب.

21-على الرغم من تحسن الإستثمارات العربية ونزوعها نحو الارتفاع، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001م واحتلال العراق في عام 2003م، إلاأنه لم يرافق ذلك تحسن كبير في الإستثمارات الزراعية. ومع ذلك فقد بينت الدراسة من خلال استخدام معامل ارتباط الرتب عند سبيرمان أنه توجد علاقة ارتباط إيجابية بين زيادة الإستثمارات البينية وبين زيادة الإستثمارات الزراعية، وإن كانت ليست كبيرة، إذْ كانت بحدود0.15+ فقط . وبلغت كمية الإستثمارات الزراعية السنوية خلال السنوات بين 2001 –2008م نحو 466.49مليوندولار.

22-أدى ضعف الإستثمارات في القطاع الزراعي إلى ضعف استخدام الميكنة الزراعية، حيث لا تتجاوز40.2%من نسبة الاستخدام العالمي .فما يمتلكه الوطن العربي يعادل 2%فقط من الميكنة المستخدمة عالمياً .

23-تبين المعطيات أن المناطق العربية التي تتوافر فيها أوسع الأراضي الزراعيةً وتمتلك أفضل الشروط المناسبة للزراعة المكثّفة هي أقل المناطق استخدام للميكنة الزراعية. وهذا ما يجعل الآمال جيدة أمام إمكانات زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية من خلال زيادة الإستثمارات في هذا القطاع.

24-تبقى التنمية الزراعية المستدامة هي الحل الأمثل للمجتمعات الريفية العربيةولردم الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة وحماية التنوع الحيوي، ولكن يجب تحديد موضوع هذه التنميةوأهدافها وإجراءاتها ومدتها الزمنية وتكاليف) أيالإستثمارات اللازمة للانطلاق بها.

الاقتراحات:بعد تعرف وضع أزمة الغذاء في الوطن العربي وأسبابها ومدخلات الإنتاج الزراعي وأوضاع الإستثمارات العربية في القطاع الزراعي والنتائج فإن هذا البحث يقترح منظومة من الاقتراحات للتصدي لمشكلة الأمن الغذائي العربي وهي:

1-العمل على إيجاد إستراتيجية عربية في التنمية الزراعية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي وتتضمن إقامة المشاريع الإنتاجية الضخمة وتنفيذ مخزون قومي استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة.

2-الشروع في إقامة بنية تحتية أساسية في المجتمعات الريفية العربية وخاصة فيالمناطق التي تمتلك خصائص استثمارية مميزة لجذب الإستثمارات العربية الخاصة، حيث الماء والأراضي الزراعية الواسعة وقوة العمل الرخيصة، وهذهتشكل أساساً للاستثمار والتنمية معا.

3-سن التشريعات الإستثمارية المناسبة في القطاع الزراعي، بحيث تضمن أصولالتنمية الزراعية المستدامة وسلامتها من جهة، وتضمن حقوق المستثمرين منجهة ثانية، بما يحافظ على الموارد البيئية وتوازن منظوماتها، ويحافظ على السيادة الوطنية في حال وجود استثمارات خارجية كما يحصل الآن فيالسودان.وإصدار قوانين وأنظمة تتصف بالشفافية الإدارية ولا تحتملتفسيرات مختلفة، مع إيجاد البنى الهيكلية المناسبة،النافذة الواحدة، بعيدة عن الروتين وما يسيء للاستثمار والمستثمرين.

4-توجيه القطاع الخاص نحو الإستثمارات الزراعية المشتركة بينه وبين الدولة منجهة والمزارعين من جهة ثانية، وذلك من خلال الاستخدام التكاملي للموارد بدأت الشركات العالمية، الصينية منها بشكل خاص بالدخول، من خلال عقود حكومية، في مجال النشاط الزراعي في السودان خلال هذا العام(2009م).

البيئية والبشرية المتاحة في الأرياف. بما يضمن تحقيق الربح الاقتصادي المناسب للمستثمرين في مجالات إنتاجية بعيدة عن الإستثمارات الوهمية وغير الإنتاجية، وهذا يحافظ على الأموال العربية داخل المنطقة العربية فيحميها من التآكل الذي تتعرض له خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية.

5-تصنيع المنتجات الزراعية، التي لا يمكن الوصول إليها إلا بالإستثمارات، لإيجاد فرص العمل في المجتمعات الريفية، وهذا يسهم في زيادة القيمة المضافة في المادة الأولية الزراعية وإيجاد حالة توازن في السوق العربية بين العرض والطلب.

6-التوجه في جزء من الإستثمار إلى تصنيع الآلات الزراعية والمعدات التي تخدم النشاط الزراعي والتصنيع الزراعي، لأنها تُعد من أهم الفعاليات التي تسرع في التنمية الزراعية وتزيد من ربحيتها وتزيد من ضخّ الإستثمارات إليها، وهذا ماتفعله الدول المتقدمة. إذْ لم نعد نرى منتجاً زراعياً في أسواق الدول المتقدمة دون وجود نشاط صناعي فيه.

7-دعم المجتمعات العربية الريفية ومحاربة الفقر فيها من خلال توجيه الإستثمارات نحو المشاريع المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن تمس الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل مباشر.

8-إنشاء بنك لدعم الفقراء(بنك الفقراء) كما حصل في مناطق من العالم لتثبيت السكان في أراضيهم وتوجيههم نحو الإنتاج الزراعي وما يرتبط به من صناعات غذائية.

9-إنشاء صندوق لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، يكون قادراً على تمويل الحكومات العربية لتنفيذ مشاريع التنمية الريفية، ويقوم بتمويل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في قطاع الزراعة وتنفيذ المشاريع التي تخدم هذا القطاع

10-توجيه الدعم الإستثماري في مجال الثروة الحيوانية البرية بكل ما يتعلق بها كنشاط تكاملي بدءاًمن حماية القاعدة العلفية الطبيعية إلى ربما بالنشاطات الزراعية في الدورات الزراعية المكثفة كمدخل أساسي في زيادة الزراعية، والاستفادة من الموارد البيئية وموارد المياه الشحيحة.

11-التوجه نحو القطاع السمكي بزيادة الإستثمارات، وهي تحقق ريعية سريعة، فيالبنية التحتية الأساسية وفي عمليات الصيد والتصنيع والتسويق، وحماية الثروة السمكية وتنظيم صيد وضبطه.

12-توجيه الاهتمام بالمشاريع الزراعية التكاملية ذات الميزات الإستراتيجية والمؤثرة في الأمن الغذائي العربي كإنتاج الحبوب والسكر والزيوت، أي التوجه نحوالمشاريع ذات الإنتاج الكبير.

13-تحسين المدخلات الزراعية مثل(الميكنة، البذور، الأسمدة، والأعلاف) من خلال تقديم القروض الميسرة لذلك والاستفادة من مخرجات البحث العلمي ودعممستلزمات الإنتاج.

14-تحسين الممارسات الزراعية كالإدارة المتكاملة لموارد المياه والتربة وتخفيض خسائر ما بعد حصاد المحاصيل من خلال تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين

15-دعم مراكز البحوث الزراعية العربية الموجودة الآن مثل: أكساد، إيكاردا وغيرها في الدول العربية الأخرى، وإيجاد روابط قوية منظمة ومبرمجة بين مراكز البحوث الزراعية القطرية وتوجيهها نحو التكامل ودعم الهيئات الإستثمارية الزراعية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها.

16-دعم التسويق الزراعي الريفي بإيجاد المشجعات التسويقية الإستثمارية لتحسين شروط حفظ السلع الزراعية وكيفية عرضها وتصنيعها لتتوافق مع الشروط التسويقية العالمية لتكون منافسة في الأسواق العربية والعالمية على حد سواء وإعفاؤها من الضرائب والرسوم المفروضة على غيرها كلّها.

17-دعم التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية وتشجيعها ووضع أفضلية لها علىغيرها من المنتجات الزراعية العالمية، كما تفعل الكتل الاقتصادية الكبرى، كالسوق الأوروبية المشتركة، إذ أن الأفضلية في هذه الأسواق للمزارعين الأوروبيين.

18-تبنّي مبدأ التشاركية في التخطيط الزراعي وفي تنفيذ الخطط الزراعية، بهدف إدخال المزارعين ضمن عمليات التنمية الفعلية للمجتمعات الريفية وتمليكهم نسباً معينة من المؤسسات الزراعية في مناطقهم لزجهم في إطار المسؤولية ومشاركتهم في عمليات التنمية والإستثمار

أيضاً. وبهذا نضمن أن جزءاً مهماً من ريع التنمية يبقى ضمن المنطقة التي تخرج من بوصفه مصدراً مهماً من مصادر التنمية المستدامة.

19–ضرورة نقل التقانة الحديثة في الزراعة بمجالاتها الزراعية كلّها إلى الأرياف العربية (مثل نظام الزراعة دون حراثة، الزراعة العضوية، المكافحة الحيوية) لأنه يمثل أساساً مهماً في تطوير المشاريع الإستثمارية وتوسيع انتشارها لدى المربين، والتركيز على دور الإرشاد والتوجيه لأنه من أفضل السبل لإنجاح ذلك.

المبحث الرابع

الإستثمار الزراعي في الجمهورية العربية السورية

تعتبر الزراعة من أحد المصادر الهامة للدخل القومي في سوريا حيث تساهم بنسبة27% من الدخل القومي و تحتل المرتبة الثانية بعد قطاع التعدين.

وقد شهد العقد الماضي تطور كبير في مجال الإنتاج الزراعي(سيما النباتي منه)، و لعل أهم إنجازات هذه النهضة هو التحول من اقتصاد الندرة إلى اقتصاد الوفرة و ذلك بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية، و لعل لغة الأرقام الإحصائية المتواجدة في المجموعة الإحصائية التي تصدرها وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي أكبر دليل على هذا التحول.

لماذا الإستثمار الزراعي في سوريا ؟

بشكلٍ عام تمتلك الجمهورية العربية السورية من الأسباب و المبررات المنطقية التي تدفع بالمستثمر عربياً كان أم أجنبياً ليأخذ قراره بالإستثمار فيها. أما بشكل خاص و بالنسبة للاستثمار الزراعي فبالإضافة لكافة مقومات الإستثمار العامة التي تمتلكها سوريا فإن سوريا تتمتع زراعياً بما يلي:

1.تنوع مناخي كبير يوفر فرص ملائمة لتنوع المشاريع الزراعة(بشقيها النباتي و الحيواني) التي يمكن إقامتها فيها.

2.توفر المواد الأولية الزراعية اللازمة للصناعات الزراعية بشكل كبير و بأسعار رخيصة[1].

3.توفر كادر فني زراعي مدرب ومؤهل لإنجاح المشاريع الزراعية.

4.توفر اليد العاملة الزراعية الماهرة و رخيصة الثمن مقارنة بالدول المجاورة.

---

(1) يسن محمود " **الاستثمار الزراعي في الجمهورية العربية السورية** "
الموقع : http:// www.google.com dated : 27/11/2017

5.امتلاك كثير من المنتجات الزراعية السورية للميزة النسبية التنافسية و التي يمكن لها أن تنافس في الأسواق الخارجية.

أهم القوانين المشجعة للاستثمار:

انطلاقا من مبدأ التعددية الاقتصادية الذي أقرته القيادة السياسية في سوريا فكراً وجسدته موضوعاً صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين والقرارات لإعطاء جميع القطاعات (العام – الخاص– الخاص المشترك) الفرصة المناسبة لممارسة الدور المناط بها في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز وتشجيع الإستثمار في القطر، منها:

– القرار رقم186 لعام 1985القاضي بمنح مزايا و إعفاءات للمستثمرين في قطاع السياحة

– المرسوم رقم10لعام 1986القاضي بإحداث شركات زراعية مشتركة.

– المرسوم التشريعي رقم6 تاريخ 22 /2000/4الذي وضع أسس جديدة للتعامل بالعملات الأجنبية، وتخفيف العقوبات المتعلقة بالتعامل مع النقد الأجنبي ، والتعديلات التي طرأت عليه.

– القرار رقم793الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 2000/5/24المتضمن الترخيص لإقامة منشآت مقدمة من أراضي المناطق الحرة لتمارس نشاطها في تمويل مختلف النشاطات والفعاليات التجارية والصناعية وفق سائر الخدمات المصرحة التي تتطلبها أعمال المستثمرين والمودعين في هذه المناطق بالنسبة لنشاطاتها.

_ المرسوم التشريعي رقم12الصادر في2000/8/7القاضي بإطلاق حرية تبادلالمنتجات الزراعية من سورية ولبنان حيث تنص المادة الثانية منه على إعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المتبادل للمنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ اللبناني.

– العديد من اتفاقيات تشجيع و حماية الإستثمار مع كثير من الدول العربية والأجنبية –المرسومين التشريعين رقم8/ و9/لعام2007 .

أهم النقاط المميزة في المرسوم التشريعي رقم8/لعام2007:

– السماح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة مشروعه أو توسيعه ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة.

– تتمتع المشاريع بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الإستثمارات وعائداتها إلا إذا كان لغرض النفع العام ومقابل دفع تعويض فوري وعادل للمستثمر يسأوي القيمة الرائجة للمشروع قبل تاريخ نزع الملكية مباشرة بعملة قابلة للتحويل بالنسبة للمال الخارجي، ومع الاحتفاظ بأحكام قانون جباية الأموال العامة رقم341 لعام 1956م لا يجوز الحجز على المشروع إلا بحكم قضائي.

– حصول المستثمر غير السوري على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدة تنفيذ وتشغيل المشروع.

– للمستثمر الحق بإعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملة قابلة للتحويل إلى الخارج.

– للمستثمر الحق سنوياً بتحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل.

– للمستثمر الحق بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر.

– السماح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع بتحويل50%) (من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم و100%) (من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل.

– السماح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها.

– تراعى أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالإستثمار وضمان الإستثمار النافذة في سورية والموقعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات العربية والدولية.

– للمستثمر حرية التأمين على المشروع لدى أي من شركات التأمين المرخص لها بالعمل في سورية.

– تتم تسوية نزاعات الإستثمار بين المستثمر والجهات والمؤسسات العامة السورية عن طريق الحل الودي وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم إشعار خطي للتسوية الودية من قبل أحد طرفي الخلاف يحق لأي منهما اللجوء إلى إحدى الطرق الآتية:

1)التحكيم

2)القضاء السوري المختص.

3)محكمة الإستثمار العربية.

4)اتفاقية ضمان وحماية الإستثمار الموقعة سورية وبلد المستثمر، أو منظمة عربية أودولية.

– يتم النظر بكافة النزاعات المتعلقة بالإستثمار من قبل المحكمة المختصة بصفة مستعجلة.

جدول (14/2): المشاريع الإستثمارية المشملة بقوانين الإستثمار حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الإستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد العمال خلال الفترة1991- 2007 م

السنوات	عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي				المجموع	التكاليف الإستثمارية (مليار ل .س)			عدد فرص العمل
	الصناعة	الزراعه	النقل	الأخرى		تكاليف استثماريه	منه بالقطع الأجنبي	قيمة الآلات والتجهيزات المستوردة(مليار ل.س)	
1991-1995	231	8	236	3	478	68.6	50.5	34.1	34730
1996-2000	169	3	206	3	381	56.3	45	26.9	17289
2001	117	6	210	1	334	29	23.3	14.9	10309
2002	88	4	375	0	467	41.5	23.1	20.4	11783
2003	87	15	131	2	236	26.5	20.4	13.1	8812
2004	212	18	182	3	415	135.8	101.5	77.1	26104

48309	122.1	187.4	267.2	534	8	283	28	215	**2005**
46740	245.9	347.6	496.8	706	8	282	66	353	**2006**
14315	107.8	131.1	401.1	186	2	52	28	104	**2007**
218391	**662.3**	**929.9**	**1522.8**	**3736**	**17**	**1957**	**176**	**1576**	**المجموع**
6.6	**16.3**	**14.1**	**26.8**	**4.9**	**7.4**	**2.6**	**15.9**	**%6.6**	**نسبة%: 2007**

المصدر: تقرير هيئة الإستثمار السورية للعام 2007

من الملاحظ في الجدول السابق أن عدد المشاريع الزراعية المشملة بأحكام قانون الإستثمار قليلة مقارنة بمثيلاتها من المشاريع الصناعية والنقل ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

1)المزايا والإعفاءات الممنوحة لقطاع الزراعة في القوانين الأخرى،الأمر الذي أدى إلى توجه المستثمرين نحو الصناعة والنقل ضمن مرسوم الإستثمار للحصول علىالمزايا والإعفاءات الضريبية.

2)الحيازات الزراعية صغيرة والمشاريع المرتبطة بها مشاريع فردية صغيرة غالباًلاتصل إلى المستوى الذي يسمح لها بالشمول بقانون الإستثمار.

3)نسبة المخاطرة في المشاريع الزراعية أكبر من مشاريع الصناعة و النقل.

4)دورة رأسمال المشاريع الزراعية أطول من غيرها من المشاريع.

الإستثمار الأجنبي المباشر *FDI*في الجمهورية العربية السورية:

يحتل الإستثمار الخارجي FDIأهمية خاصة كون رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية حاجة ملحة تساعد في تطوير البنية التحتية الإنتاجية والخدمية واستكشاف أسواق أجنبية للمنتجات السورية. ووصل عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء أجانب خلال الفترة 191-2006 (إلى 222) مشروعا منها67 مشروعاً في عام 2006 بتكاليف استثمارية إجمالية وصلت إلى 365مليار ليرة سورية (المصدر تقرير هيئة الإستثمار السورية).

وقد بلغ عدد الدول المشاركة باستثمارات في سورية35 دولة، **وحافظ المستثمرون الأتراك على صدارة قائمة الإستثمارات الوافدة ب(32) مشروعاً**. ويعزى هذا التحسن في استقطاب الإستثمارات الأجنبية إلى تبسيط النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملة الإستثمار، وتعزيز جهود الترويج للاستثمار.

أهم مجالات الإستثمار الزراعي في سوريا:

أولاً – الإستثمار في مجال الشق الحيواني.

- تربية الماعز الشامي في غوطتا دمشق الشرقية و الغربية.
- مزارع تربية أبقار والدواجن متكاملة (تربية و تسمين) في كافة المحافظات.
- تربية الأغنام (العواس) في منطقة البادية السورية.
- مزارع تربية النعام و الإبل و الغزلان في البادية السورية.
- إنشاء مسامك الشاطئية ومسامك المياه الحلوة والمالحة في المنطقة الساحلية أو بحيرتي الأسد والبعث في الرقة.
- استثمار مباني ومنشأة الخيول العربية وتربية الخيول في محافظة الرقة.
- تربية النحل وإنتاج العسل في جبل عبد العزيز في محافظة الحسكة

ثانياً:– الإستثمار في مجال الشق النباتي. :

- زراعة وتسويق أزهار القطف (القرنفل ، الجلايول، .. الخ) في محافظة ريف دمشق.
- زراعة الأعشاب الطبية واستثمار البرية منها واستخلاص المادة الفعالة :في محافظات.
- ريف دمشق – السويداء – درعا المنطقة الساحلية.
- مشاتل أبصال زينة ونباتات زينة والغرأس المثمرة في محافظة حماة– اللاذقية – طرطوس.
- استثمار أراضي زراعية لزراعة جميع المحاصيل والخضار في الغاب.
- زراعة الموز الكيوي ضمن الصالات المغلقة: في الشريط الساحلي.
- زراعة السمسم وتصنيعه في محافظة دير الزور.

ثالثاً:- الإستثمار في مجال الصناعات الغذائية

- توضيب وتجهيز وتسويق وتصنيع وتجفيف الخضار والفواكه.في عدة محافظات.
- إقامة مسلخ فني للدواجن مع خطوط توضيب وتجهيز وتبريد اللحوم في عدة محافظات.
- تجميع وتعبئة الحليب وتصنيع مشتقاته : في عدة محافظات.
- تكرير و تنقية و تعبئة زيت الزيتون بعبوات صغيرة : في محافظات إنتاج الزيتون.
- تصنيع المشروبات الروحية: في محافظة السويداء وحمص.
- تصنيع السمنة العربية بتقنيات حديثة مع تعبئتها: في البادية السورية
- تصنيع منتجات القمح وتعبئتها وتغليفها) البرغل المعكرونة :(في المنطقة الشرقية والشمالية.
- تصنيع وتكرير الزيوت النباتية: في المدن الصناعية.
- إقامة معمل لجرش العدس: في محافظة الحسكة.
- معمل أغذية الأطفال (قمح- ذرة حليب) في محافظة الحسكة.

رابعاً:الإستثمار في مجال تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي:

- صناعة مستلزمات الري الحديث في المدن الصناعية.
- تجفيف مخلفات الدواجن بهدف استخدامها كسماد عضوي في محافظتي حمص ودرعا.
- إنتاج زهر الكبريت في محافظة درعا.
- معمل أعلاف للثروة الحيوانية في المدن الصناعية
- معمل لتصنيع الأدوية البيطرية : في المدن الصناعية.
- إنتاج الأسمدة العضوية من مخلفات عصر الزيتون السائلة والصلبة في محافظات إدلب – حلب – درعا
- استثمار المواقع الحراجية في السياحة البيئية في الغابات السورية.
- إنتاج سماد الأمونيا ـ يوريا في محافظة دير الزور.

المفهوم :

تعد الزراعة من احد المصادر الهامة للدخل القومي في سوريا حيث تساهم في 27% من الدخل القومي وتحتل المرتبة الثانية بعد التعدين وقد شهد العقد الثامن تطور كبير في مجال الانتاج الزراعي سيما النباتي منه حيث تم التحول من اقتصاد الندرة الي اقتصاد الوفرة بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية .

تمتلك سوريا مقومات كبيرة لجذب الإستثمار عموماً و الإستثمار الزراعي خصوصاً منها تنوع المناخ وتوفر المواد الخام الأولية ووجود الكادر البشري المؤهل خاصة في الزراعة، امتلاك كثير من المنتاجات الزراعية للميزة التفضيلية التي يمكن لها انت تنافس عالمياً، وتوجد قوانين مشجعة للاستثمار .

الأهمية :

تكمن الأهمية في استقطاب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة والمهارات الادارية التي تساعد في تطور البنية التحتية الانتاجية والخدمية واستكشاف اسواق اجنبية للمنتجات السورية. وأهم مجالات الإستثمار في سوريا المجال الزراعي و الحيواني .

المبحث الخامس

الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الإستثمارية بولاية نهر النيل

المفهوم:

يأتي الاهتمام المتعاظم بالموارد الاقتصادية لانها المحور الأول للصناعة في العالم السودان بحكم موقعة المتميز وموارده الطبيعية الوافرة والمتعددة واقتصادة النامي والتطور الملحوظ في كل البنيات الاساسية والتحسن الواضح في مناخ الإستثمار فيه الزراعة هي الوعاء الجامع لاهل السودان اذ 75% من السكان يعملون بها . مساحة ولاية نهر النيل 124000 كلم مربع (29.5 مليون فدان) عدد سكانها 1426512 نسمة، بها عدد 21 دولة مستثمرة في كل المجالات، اذن مفهوم الإستثمارت في كثير من دول العالم على انها وسيلة لسد النقص في الادخار المحلي وتوفير موارد اجنبية ، واداة من ادوات استغلال الموارد ، ومن مفهوم اقتصادي حسب الدرلة يمثل الطاقة المحركة لعجلة التنمية في مستوياتها المختلفة ويحقق زيادة الدخل القومي وزيادة الايرادات مع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1].

الأهمية :

تكمن أهميةالإستثمار في أي بلد على جوانب ومنافع عديدة يستفيد منها البلد المضيف منها:

أ- تحسين ميزان المدفوعات .

ب- ادخال تقانات انتاج جديدة .

ج- تقليل اثار الفقر ومعدلات البطالة.

د- زيادة الانتاج والانتاجية.

هـ - تحريك سوق العمل.

و- تحسين مستوي المعيشة.

---

(1) علي حمزه عثمان محمد، **الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الزراعية بولاية نهر النيل**(وزارة الشئون الاجتماعية ولاية نهر النيل 2017 م) ، ص 1-11.

وتتبع أهمية الإستثمار في ولاية نهر النيل لوجود ميزات تفضيلية تتمثل في :

1-بنيات تحتية متكاملة .

2-توفر العنصر البشري .

3-مصادر مياة متنوعة سطحية وجوفية .

4-الاراضي الصالحة للزراعه 9.5 مليون فدان .

5-الاستقرار والامن .

6-خلو الولاية من امراض الحيوان .

7-وجود المراكز البحثية والعلمية

8-موقع الولاية وسط بين العاصمة والميناء .

الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الإستثمارية بولاية نهر النيل :

ياتي الاهتمام المتعاظم بالموارد الاقتصادية لانها المحور الأول للصراع في العالم خاصة واننا في عالم وعصر ابرز ما يميزهما ليس الثوابت المستقرة عبر التاريخ انما المتغيرات التي ظهرت والتي تتصف بسرعة الحركة وتصاعد ايقاعها وتاثيرها من تغيرات دولية واقليمية ومحلية تزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

شهد العالم تحولات متسارعة في نظمة الاقتصادية وفي هياكل اليات الانتاج والتجارة انفتاحها (اتفاقية التجارة العالمية) واصبحت الميزة التنافسية تمثل القدرات المكتسبة التي تمكن اقتصاد ما من ان يتقدم منتجاً أو خدمة بكلفة وبجودة تتيح له فرصة كسب اسواق على المستوي المحلي والاقليمي والعالمي بحثاً عن موارد لتحسين سبل الحياة للسكان، فقد تجاهلت دول العالم الثالث والنامية بتشجيع الإستثمار لاستغلال مواردها الطبيعية والاقتصادية باعتباره اقصر الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

السودان بحكم موقعه المتميز وموارده الطبيعية الوافرة والمتعددة واقتصادة النامي والتطور الملحوظ في مناخ الإستثمار بالبلاد اضف الي ذلك ما تم اخيراً من رفع للعقوبات التي كانت مفروضة على السودان وقد اصبح بحمد الله وتوفيقة السودان مندمج في الاقتصاد العالمي هذه

الميزات جعلت السودان من اكثر البلدان جذب للاستثمارات الأجنبية مما ساعد على ذلك المتغيرات الاقتصادية العالمية وكذلك التغيرات الاجتماعية (تغير المناخ، نقص الغذاء و ارتفاع اسعاره والهجرات النزوح) وكذلك إهتزاز رأس المال خاصة العربي في أوعية الإستثمار والائتمان الغربية وعلى الصعيد المحلي الداخلي انفصال دولة الجنوب وفقدان نسبة كبيرة من موارد البترول ففي ظل هذه التحولات الاقتصادية ودخول السودان في تجمع دول الكومسا، ومنظمة التجارة العربية الكبري ومبادرة السيد رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي فكان ولابد للسودان ان يسعي للاستفادة من مواردة الطبيعية التي حباه الله سبحانة وتعالي بها والتي له فيها ميزة نسبية كبيرة لجذب رؤوس الاموال للاستثمار واستغلال هذه الموارد وقد اصبح الإستثمار المحرك الرئيسي للنمو، فالإستثمار بالمفاهيم الاقتصادية الحديثة يمثل الطاقة المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستوياتها المختلفة.

ينظر اليوم للاستثمارات المباشرة في كثير من دول العالم على انها وسيلة لسد النقص في الادخار المحلي وتوفير موارد اجنبية واداة من ادوات استغلال الموارد حيث يعتمد تدفق الإستثمارالأجنبي المباشر على مجموعة من العوامل منها :

(موارد طبيعية، استقرار سياسي وامني، استقرار اقتصادي مالي، تشريعات وقوانين، بنيات تحتية ، البيئة الادارية، الجونب الاجرائية)

تكمن أهمية الإستثمار في أي بلد على جوانب ومنافع عديدة يستفيد منها البلد المضيف ومن أهم هذه المنافع والفوائد التي يعمل الإستثمارعلى تحقيق التي :

- زيادة الدخل القومي وتنويع وتوزيع مصادر الايرادات.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- نقل وتوطين التقنيات الحديثة (رفع معدلات الانتاج و الانتاجية)
- زيادة الخبرات الادارية.
- توفير فرص عمل للمواطنين "تقليل اثار الفقر ومعدلات البطالة ".

- ارتفاع الطلب الكلي وعرض السلع والخدمات.
- تحسين مستوي المعيشة للمواطين.
- نقل جودة المنتجات والخدمات يساعد على دفع كفاءة السوق المحلية.
- توفير فرص استثمار على مستوي قطاع الاعمال.
- الإستثمار محرك رئيسي للانشطة الاقتصادية.
- يساعد الإستثمار في تطوير وتنمية ورفع مساهمة القطاع الخاص المحلي.
- استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية.
- تزكية روح المنافسة بين الشركات المحلية (تقليل الاحتكار).
- تحفيز الشركات على تحسين نوعية خدماتها و انتاجها وفتح اسواق جديدة للصادر.
- تعمل الإستثمارات الزراعية على الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- قيام المشاريع الإستثمارية بتقديم خدمات في مناطق هذه المشاريع (المسؤولية الاجتماعية).
- استفادة الجامعات ومراكز البحوث من المشاريع الإستثمارية في البحث العلمي وتدريب الطلاب.
- استغلال الموارد الكامنة في الولاية وزيادة الموارد (ولائية وقومية).
- زيادة الانتاج و الانتاجية.
- تحريك سوق العمل.
- تقليل اثار الفقر ومعدلات البطالة.
- ادخال تقانات انتاج جديدة.

تتمثل أهم مميزات والمقومات الإستثمارية في الولاية في الاتي :

- موقعها المميز وقربها من العاصمة القومية والميناء البحري والميناء النهري للبلاد.
- تنوع المناخ.
- الاستقرار والامن الذي تنعم به الولاية.

- بنيات تحتية مكتملة (طرق – جسور –كباري – كهرباء – اتصالات)
- مصادر مياه متنوعة (سطحية وجوفية)
- الاراضي الصالحة للزراعة 9.5 مليون فدان
- تنوع الموارد المعدنية (ذهب– رخام – كاولين – رمال بيضاء – حديد مايكا ..الخ)
- خلو الولاية من امراض الحيوان
- وجود االمراكز العلمية و البحثية
- التطور الذي يحصل في تهيئة بيئة الإستثمار
- العنصر البشري (مواطن الولاية له خبرات تراكمية)

فبهذه الميزات و الموارد والمقومات تتطلع الولاية قي مجالات استثمارية تجعلها في مراتب متقدمة اقتصادياً واجتماعياً بناءاً على قاعدتها المواردية

أثر الإستثمارات الزراعية على القطاع الاقتصادي والاجتماعي بولاية نهر النيل :

الزراعة هي الوعاء الجامع لاهل السودان ومصدر الرزق والعمل لغالبية السكان (75%) فتحقق التنمية الزراعية عن طريق تشجيع الإستثمار الزراعي هو الضامن للامن والاستقرار وتحقيق الامن الغذائي واستقرار السكان و التنمية الزراعية هي الوسيلة الاسرع والامثل لتقليل اثار الفقر فصلاح اهل السودان ومعاشهم واستقرارهن وامنهم الاقتصادي والاجتماعي يكمن في عافية القطاع الزراعي والإستثمار فيه .

ولاية نهر النيل بموقعها الجغرافي ومساحتها المقدرة بجوالي 124 الف كيلو متر مربع (29.5 مليون فدان) وبعدد سكانها المقدر في العام 2016م بحوالي 1.429.512 نسمة لها مقومات اقتصادية وميزات نسبية جعلت بها عوامل ترتكز عليه حركة الإستثمار وهي تعتبر من اكبر الولايات الحاضنة للاستثمار (وبها عدد 21 دولة مستثمرة في المجالات المختلفة) وتتبع أهميةالإستثمار في كونه احد مكونات معادلة الدخل القومي ومن ثم مساهمتة في النقلة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدلات النمو وزيادة الموارد المحلية والقومية استغلال موارد الولاية الكامنة فقد هدفت خطط واستراتيجيات الولاية لجذب مستثمرين لتنفيذ مشروعات (زراعية

_ صناعية _ خدمية) تراعي المصالح القومية والولائية ومصلحة مواطن الولاية والمستثمر فقد عملت الولاية على تحسين مناخ الإستثمار لتحثث الاتي :

1/استغلال موارد الولاية

2/زيادة الانتاج و الانتاجية

3/تحريك سوق العمل وتقليل معدل البطالة

3/تقليل اثار الفقر

4/ادخال تقنيات حديثة

5/زيادة موارد الولاية

في ولاية نهر النيل تمثل الزراعة (نباتي – حيواني) النشاط الاقتصادي لـ 80% من السكان.

الزراعة هي قطاع الانتاج الأول من حيث الأهمية والانتشار المكاني.

تمثل الزراعة حراكاً اقتصادياً وخدمياً واجتماعياً بالولاية.

وفرة الاراضي الصالحة للزراعة.

تبلغ جملة الاراضي المخصصة للزراعة الان 3.5 مليون فدان والمساحات التي تزرع سنوياً لا تتعدي 50% من هذه المساحة.

تنوع التركيبة المحصولية (محاصيل امن غذائي – محاصيل نقدية)

تنوع المناخ والذي بدوره الي تنوع المواسم الزراعية.

قامت نماذج متطورة في مجالات الإستثمار الزراعي بالولاية خاصة الإستثمار العربي منها مشروع الشركة العربية ، مشروع جي ال بي (اللبناني) – مشروع كروان – شركة الروابي – بشائر الاردنية – مشروع الراجحي الزراعي – وهناك مواقع لشركة حصاد القطرية – مشروع نادك السعودية .

عدد الدول المستثمرة في الانتاج الزراعي حوالي 21 دولة في مساحة تقدر باكثر من 2 مليون فدان وبرأس مال اكثر من 3 مليار دولار اضافه الي المشروعات الوطنية مثل: 1– مشرواع زادي 2 – مشروع الشيخ عبدالباسط غيرها .

اذن ماهي أهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الازراعي:

ساهمت المشاريع الزراعية في توسيع الرقعة الزراعية اكثر من 418 مشروع بمساحة تقدر بـ 2 مليون فدان .

ساهمت المشاريع الإستثمارية في توفير فرصة عمل لعدد مقدر من سكان الولاية وخارج الولاية (3500 فرصة عمل)

ادخال تقانات جديدة في مجالات الزراعة ، الحصاد ، الري (زراعات – حاصدات –حزامات – نظم ري حديثة 403 محور)

زيادة الانتاج و الانتاجية خاصة في محصول القمح (3 طن للفدان) مما يؤدي الي زيادة دخل الفرد.

دخول آليات حش وحزم الاعلاف من هذه المشاريع.

فتح سوق للصادر خاصة الاعلاف.

ادخال العينات المحسنة والمرغوبة للصادر للمحاصيل البستانية (فاكهة – تمور) وهذا يؤدي الي دخول المنتجين .

تحريك القطاعات الاخري (التجارة الداخلية – النقل والترحيل – التخزين –المصاريف – الاسواق)

زيادة عدد فنادق والنزل بالولاية لمقابلة اعداد المستثمرين الزائرين للولاية

الحفاظ على الموارد الطبيعية

تحسين وسائل التخزين (المبرد والجاف)

زيادة الايرادات على مستوي الولاية والايرادات القومية

زيادة موارد الزكاة

زيادة الضرائب

تشجيع البحث العلمي وتدريب الطلاب بالجامعات

مساهمة بعض المشاريع الإستثمارية في الخدمات (صحة – تعلم –مياه) في مناطق ومحليات هذه المشاريع (لمسؤولية الاجتماعية)

خفض معدل البطالة وآثار الفقر

أهم الاثار السالبة للاستثمارات الزرعية :

1- النزاعات والمشاكل التي تظهر لمواجهة قيام المشاريع الإستثمارية في بعض مناطق الولاية وتعمل الولاية الان في اعداد واجازة قانون للرضا الاهلي ولحفظ حقوق المواطنين

يمكن ان يؤدي دخول بعض عينات المحاصيل الزراعية الي نقل بعض الامراض الغير موجود في الولاية وكذلك خطورة استخدام الاسمدة و المخصبات على الانسان والحيوان والأرض.

2-إهدار المياه الجوفية بالسحب الجائر.

أثر الإستثمار الصناعي على القطاع الاجتماع والاقتصادي بالولاية :

تعتبر الصناعة أداة فاعلة لاحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنشاط الصناعي قاطرة لنشاطات اقتصادية اخري وذلك عبر الترابط الامامي والخلفي كما يحقق النشاط الاصناعي قيمة مصافة للموارد المختلفة ويوجد فرص عمل في المجتمع

لولاية نهر النيل إرث صناعي وخبرة فنية بوجود ورش السكة حديد العريقة وما قدمته من عمالة ماهرة، فالواية تعتبر من الولايات الواعدة لوجود موارد تعدد تجعلها من لولايات ذات الثقل الصناعي خاصة الصناعات التحويلية ومن أهمها :

1/صناعة الاسمنت :

توجد بالولاية كمية كبيرة من الحجر الجيري وبجودة عالية وإحتياطي كبير لصناعة الاسمنت وهنالك خمسة مصانع عاملة بطاقة قصوي 6.5 مليون طن في العام ولكن طاقتها التشغيلية الان لا تتعدي 4 مليون طن في العام (61.5%) كما بالجدول ادناه :

جدول (15/2): إنتاج مصانع الأسمنت

العام	الانتاج بالطن في العام
2012	2793398
2013	3329411
2014	3319492
2015	3505338
2016	3910858

المصدر: على حمزة عثمان – جامعة وادي النيل (2017م) في ورقة الأثر الإجتماعية والإقتصادي للمشاريع الإستثمارية بولاية نهر النيل (2017م)

التعليـق: مـن الجـدول (15/2) يتضـح زيـادة إنتاجيـة الأسـمنت كـل عـام حتـى وصـلت فـي (2016م) الى (3.910858) والطاقة القصوة للمصانع (6 ملون طن) والطاقة التشغيلية الأن لا تتعدى (4 مليون طن) بنسبة (61.5%).

المصانع هي : عطبرة – الشمال – التكامل – السلام – بربر (رسمة بيانية)

المردود الاجتماعي والاقتصادي لصناعة الاسمنت :

زيادة موارد الولاية والموارد الاتحادية (تقدر الموارد الولائية بحوالي 300 مليون جنية في العام والموارد الاتحادية بحوالي 1.320 مليار جنية في العام)

توفير فرص عمل بما يقارب 2000 عامل (تقليل معدل البطالة وآثار الفقر)

تحريك وزيادة موارد مواعين النقل (سكة جديد – نقل بري)

تحريك قطاعات الخدمات – الترحيل – التخزين – التجارة الداخلية – المصارف ...الخ

قيام كثير من الصناعات التي تعتمد على المنتاجات الاسمنتية بالولاية

زيادة مجالات الاعمال الحرة بالولاية من خدمات – مطاعم – فنادق .. وغيرها ، مما يؤدي الي زيادة الدخل.

توفير خدمات من هذه المصانع للمناطق التي توجد بالقرب منها في إطار المسؤلية الاجتماعية (مستشفيات – مراكز صحية – مدارس – مياه ... وغيرها)

أهم الاثار السالبة لصناعة الاسمنت :

التلوث البيئي نتيجة للغبار الناتج من هذه المصانع له تأثير ضار على الانسان (أمراص الجهاز التنفسي وأمراض العيون وغيرها) والمحاصيل الزاعية وهذا يتطلب المتابعة والرقابة الدائمة على جهات الاختصاص للحد من هذه الملوثات وأن تكون في المعدل المسموح به وذلك لاستمرار الانتاج بشكل متوازن مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من نزاعات المواطنين مع هذه المصانع.

في الفترة الاخيرة كانت هناك تجربة ناجحة لمصنع اسمنت عطبرة (الراجحي) بأن تم الاستفادة من هذه الغازات في انتاج الطاقة الكهربائية لتشغيل هذه المصانع .

2/قطاع التعدين :

تاريخياً عرف السودان تعدين الذهب منذ عهد الممالك الفرعونية في القرن الثالث قبل الميلاد، ويعتبر الذهب من الثروات الاقتصادية في السودان ويوجد في 15 ولاية من عدد 18 ولاية بالبلاد .

فولاية نهر النيل من ولايات السودان التي حباها الله سبحانه وتعالي بوجود كميات كبيرة ومقدرة من الذهب فيها . شهدت الفترة من 2013 الي 2016 م تطوراً ملحوظاً في انتاج الذهب في السودان حيث ارتفع الانتاج من 70 طن في العام 2013م الي 93.4 طن في العام 2016م وكانت قيمة صادرات الذهب في عام 2016م حوالي 1.15 مليار دولار وتقدر مساهمة ولاية نهر النيل بأكثر من 60% من انتاج الذهب في السودان وإن ما يفوق 80% من انتاج الذهب من التعدين الاهلي ويقدر عدد الذين يعملون في هذا القطاع بأكثر من 600 الف شخص في الولاية من جميع مناطق السودان المختلفة .

تمثل إيرادات الذهب 8% من موارد الولاية الذاتية كما يساهم بأكثر من 18% من الموارد الاتحادية

تعمل في الولاية اكثر من 10 شركات في مجال التعدين ومعالجة مخلفات التعدين وكلها في محليتي ابوحمد وبربر .

توجد في الولاية 5 مواقع لأسواق الذهب (دار مالي – العبيدية – الشريك – أم سرح – أبوحمد)

المردود الاقتصادي والاجتماعي لتعدين الذهب :

1) توفير فرص عمل مما ساهم في تقليل البطالة.
2) زيادة الدخول وتقليل أثار الفقر.
3) تحريك القطاعات الاخري (تجاري– خدمي – عقارات – نقل – ترحيل – فنادق).
4) ظهور مهن مختلفة تخدم قطاع التعدين بالولاية (تصنع معدات الذهب).
5) تحريك القطاعات الاقتصادية من مصارف وشركات الآليات.
6) زيادة موارد الولاية والمحليات.
7) الهجرات العكسية التي شهدتها الولاية.
8) زيادة حالات الزواج في الولاية.
9) زيادة موارد الزكاة والضرائب بالولاية.
10) مساهمة شركات التنقيب في تقديم خدمات (تعليم – صحة – مياه) في كثير من مناطق الولاية في إطار المسؤولية الاجتماعية.
11) تمويل كثير من الأنشطة الاقتصادية والخدمات من عائدات الذهب .

أهم الاثار السالبة لتنقيب الذهب على مجتمع الولاية :

1) الاثار البيئية الناتجة من استخدم الزئبق
2) حجم وتغيير المعالم الجيولوجية للارض
3) مشاكل تهريب الذهب
4) الاثار السالبة على مواقع الآثار
5) النزوح من الريف الي المدن
6) دخول ثقافات وافدة الي الولاية

7) المخاطر الامنية من جرائم (غسيل اموال– انتشار مخدرات– الجرائم العابرة والمشاكل الاجتماعية الاخري)

8) ترك عدد من الطلاب المدراس والجامعات والعمل في تنقيب الذهب.

9) التاثير الكبير والواضح على القطاع الزراعي والمهن الصغيرة الأخرى.

10) الضغط الكبير على الخدمات و السلع الاساسية وارتفاع اسعارها نتيجة الدخول المرتفع للعاملين في التنقيب

11) ظهور بعض المشاكل الاجتماعية مثل حالات الطلاق المتعددة

عليه لابد من معالجة هذه الاثار السالبة وذلك بتنسيق وتكامل الجهود والادوار لكل الجهات ذات الصلة على المستوي الولائي والقومي.

تجربة ولاية نهر النيل في الاستفادة من موارد الاسمنت والذهب :

وفي الختام لابد من تناول تجربة ولاية نهر النيل في الاستفادة من موارد التعدين والاسمنت في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية المحلية في كل مجتمعات الولاية المتمثلة في الصحة والتعليم والمياه والبنيات التحتية التي لها مردود إجتماعي كبير على سكان الولاية.

فقد أنشات الولاية صندوق التنمية المحلية في العام 2012 م ليقوم بتنفيذ هذه المشاريع والبرامج المحليات وحسب قانون صندوق التنمية المحلية المعدل في عام 2013م تتكون موارد الصندوق من الاتي :

1- 72% من عائدات رسوم الاسمنت

2- 50% من عائدات الذهب

وقد لقي هذا العمل الاشادة حتي من المؤسسات الدولية (البنكة الدولي) حيث استطاع الصندوق تنفيذ مئات البرامج والتي كان أثرها الإجتماعي واضح في كل مناطق الولاية بناءً على التطور الذي حصل في موارد الصندوق من العام 2012 حتي 2016م كما في الجدول ادناه :

الجدول (16/2): المبالغ التى صرفت على التنمية بولاية نهر النيل

العام	الاعتماد بالجنية	الاداء بالجنية	النسبة
2012	39000000	36070071	%89
2013	24500000	42075000	%99
2014	69200000	51118968	%70
2015	99600000	76455051	%77
2016	114200000	108733902	%95

المصدر: على حمزة عثمان– جامعة وادي النيل (2017م) في ورقة الأثر الإجتماعية والإقتصادي للمشاريع الإستثمارية بولاية نهر النيل (2017م)

التعليق: يوضح الجدول (16/2) المبالغ التى صرت على التنمية في خلال 5 سنوات من صندوق تنمية المحليات والذي تتكون موارده من (72%) من الأسمنت و(50%) من الذهب.

الفصل الثالث

مقدمة: محلية شندي

محلية شندي تقع جنوب الولاية توجد بها كثير من الإستثمارات الزراعية الغنية جداً بالمياة الجوفية التي تروي بها اغلب المشاريع الزراعية لذلك ركز عليها الباحث كجهة للدراسة الميدانية والتطبيقية حتي يتحقق من أثر الادرة الاستراتيجة على المخزون الجوفي في الإستثمارات الزراعية وذلك بالتعرف على الكمية المستخرجة من المياة الجوفية لري هذة المشاريع هل هي بطريقة اداراة استراتيجية تحفظ وتتناسب مع كمية المياة الجوفية وتغذينها مع ري هذة المشاريع الكثيرة حتي لا تواجهة هذه المشاريع مشكلة نضوب هذه المياة في المستقبل لذلك اختارها الباحث كمنطقة جيدة للدراسة الميدانية والتطبيقة .

المبحث الأول : النشاة والتطور

نشأت محلية شندي في العام 2013 بولاية نهر النيل وتقع في الجزء الجنوبي من الولاية على الضفة الشرقية من نهر النيل بين خطي 23 و 24 درجة شرقاً من المسيكتاب جنوب غرب قرية الضيقة مع حدود محلية الدامر شمالاً وتحدها شرقاً ولاية القضارف وكسلا وغرباً نهر النيل وجنوباً ولاية نهر النيل . تبلغ مساحتها 14597 كلم مربع وعدد سكانها 270,235 نسمة تقريباُ .

كانت بها خمسة وحدات ادارية وهي : وحدة المدينة الادارية ، وحدة ريفي جنوب، وحدة ريفي شمال شندي، وحدة كبوشية، وحدة حجر العسل الادارية وفي اطار التطور انشات وحدة البسابير الادارية [1].

اسس ومعايير انشاء المحليات :

تنشأ أي محلية عند توفر الأسس الآتية :

_ الرقعة الجغرافية المناسبة والخالية من العوائق .

---

[1] تقرير محلية شندي لتوضيح النشأة والتطور ، 2014/6/19 م ، ص 41 .

_ القدر المناسب من السكان

_ توفر الموارد المالية الكافية

_ دواعي الامن و السلم الاجتماعي

_ التنوع التجانس السكاني على ان لا تقدم على اساس قبلي

_ نشاة نشاة بموجب دراسة جدوي علمية وموضوعية واقتصادية وسياسية متكامة بامر بتاسيس تصدرة الحكومة الولائية بعد موافقة مجلس الولاية التشريعي وفية يتم تحديد الاتي :

1-اسم المحلية

2-عدد السكان

3-المكونات الجغرافية للمحلية

تحتفظ كل محلية بامر التاسيس الموقع عليه من الوالي و المرفق معه طريقةالمحلية وحدودها الجغرافية القري المكونة للمحلية .

تشتهر محلية شندي بانتاج البرتقال والقريب فروت وكثير من الخضروات علىرأسها البصل و الطماطم لانها سوق للمواشي وترتبط بمحلي المتمة في الضفة الغربية بكبري وبها معسكر للجيش في منطقه المعاقيل وقيادة الغرفة الثالثة مشاة وحطة سكة حديد وبها جامعة شندي ومتقدمة في مجال الرياضة اذ بها استاد متميز وبها فريق الاهلي شندي في الدور الممتاز وقد مثل السودان والولاية في المحافل الرياضية والافريقية (كأس الكنفدرالية) اكثر من مرة ومن اكثر المحليات في وجود المشاريع الزراعية الإستثمارية التبي تروي من المياة الجوفية مع وجود النيل مما يجعل الباحث يجعلها مكانا تطبيقاً للدراسة حتي يوضح أهمية ومكانة المياة الجوفية كمورد اقتصادي له دور اكبر في الاقتصاد السودان وذلك ما سيتحدد من خلال اكتمال الدراسة.

وكذلك تشتهر محلية شندي بوجود آثار البجراوية و النقعة والمصورات مما يجعلها قبلة للسواح ويمر عبرها طريق التحدي من الخرطوم للميناء مما يسهل عملية الصادر للمشاريع وهي قد شهدت احراق المك نمر لاسماعيل باشا أيام الاستعمار وهي مزيج من قبائل الجعلين والشايقية والرشايدة والاجناس الاخري وبها صناعة النسيج اليدوي و قامت المصانع له، وفي اطار

التطور تم تحديث بنيان الاهرامات وعملت استراحة للسواح مضاءة بالطاقة الشمسية والمساعي جارية لعمل طريق للربط مع طريق التحدي وبها كذلك شلال السبلوقة كمنطقة سياحية ويقام بها مهرجان السياحة والتسوق وهنالك مجهود لقيام مضمار للهجن بمدينة شندي

وفي اطار تطور تخزين منتاجات المحلية من بصل وبطاطس اقامت الحكومة مبردات حديثة حتي يتمكن المزارع من زيادة الانتاج للصادر من البطاطس والبصل وكذلك الفواكه من برتقال وقريب فروت ومانجو .

وفي اطار التطور الذي شهدته المحلية تم سفلتة عدد 22 كيلو من طرق المدينة وانارتها من ضمنها مدخل مدينة كبوشية التي تم ترفيعها لمدينة في الاعوم السابقة .

وفي مجال الصحة تم انشاء المجمع الطبي الحديث وهو المجمع الطبي الحديث وهو مجمع استشاري في مدينة شندي وكلك مستوصف الرازي ومركز علاج ابحاث السرطان بمدينة شندي وبها مستشفي المك نمر للقلب .

في مجال المياة تشرب مدينة شندي من المياة الجوفية حيث بها اكثر من 10 ابار والان هناك مشروع محطة نيلية بانتاجية 50 الف متر مكعب لمدينة شندي و المتمة نسبة الانجاز فيها 85% ، اما بقية المحلية في المناطق الجنوبية تشرب من النيل عبر محطات نيلية وجزء كبير من المناطق الشمالية بالابار الجوفية وكذلك القري.

في مجال التعليم بها عدد كبير من المدارس وبها جامعة شندي وكلية شندي التقنية وبها عدد من الاسواق (السوق المركزي– سوق النهضة– سوق وموقف السينما) في مجال السياحة بها مشروع كرنيش النيل بمدينة شندي وينفذ بواسطة الادارة الهندسية .

جدول(1/3):المعلومات الديموغرافية

رقم	الوحدة الادارية	المقر	عدد السكان	عدد الاسر	عدد المنازل
1	وحدة مدينة شندي	مدينة شندي	80125	90000	13053
2	وحدة ريفي جنوب شندي	مدينة شندي	65230	16725	20046
3	وحدة ريفي شمال شندي	مدينة شندي	20165	5620	8558
4	وحدة كبوشية	كبوشية	49632	5979	9926
5	وحدة حجر العسل	حجر العسل	54321	7614	10864

المصدر : إدارة التنمية محلية شندي (2010 – 2014م)

التعليق: يوضح الجدول ان عد سكان وحدة شندي هم الأكثر ومن ثم جنوب شندي وأقل الوحدات سكاناً هم حجر العسل.

- + (4) معاهد
- **مدرسة التربية الخاصة** : (1) مدرسة [عدد (52) تلميذ وتلميذة / عدد (4) معلمات
- **عدد رياض الاطفال** : (271) حكومي واهلي و (33) خاصة
- **عدد فصول محو الامية** : (140) فصل / (2) فصل موازي
- **عدد كليات جامعة شندي** : (13) كلية
- **عدد المستشفيات الحكومية** : حكومي (1) ،عسكري (1) ، ريفي (6) ، جامعي (1)
- **عدد المراكز الصحية** : (62) مركز
- **عدد العاملين بالصحة** : (36) ضابط **القوة العاملة بالمحلية** : (3,197) عامل و عاملة
- **عدد مدارس الاساس** : (192) مدرسة [(50) بنين ، (46) بنات ، (96) مختلطة]
- **عدد المعلمين بالاساس** : 1888 معلم (351 ذكور / 1537 اناث) . العجز (315)
- **عدد عمال تعليم الاساس** : (253) عامل (العجز 223)
- **عدد التلميذ بالاساس** : 57792 تلميذ وتلميذة
- **عدد مدارس الثانوي** : (30) مدرسة [(9) بنين ، (8) بنات ، (13) مشتركة ، (8) خاصة]

- **عدد مدارس الاساس الخاصة :** (13) مدرسة / (7) ملاحظ / (12) م. ملاحظ / (41)م. طبي / (21) ممرض / (4) معأون صحي / (1) تقني معمل / (85) قابلة /(1) عامل كنس / (24) عامل ناموس
- **عدد محطات المياة :** نيلي (68) ، جوفي (224) ، خلوي (53) حفائر ، السدود (1)
- **عدد البنوك :** (7) بنوك
- **عدد الاستادات :** (1) شندي و (1) حجر العسل (تحت التشييد)
- **اتحادات كرة القدم :** (3) اتحادات ((1) محلي /(2) فرعي)
- **عدد الاندية الرياضية :** (28) بالمدينة / (18) كبوشية / (22) حجر العسل
- **عدد روابط الناشئين :** (7) روابط بها (101) فريق
- **الاتحادات :** الكرة الطائر وبه عدد (10) فرق / الهجن / نادي الزوارق و التجديف
- **عدد المساجد :** (307) مسجد
- **عدد الخلاوى :** (187) خلوة
- **عدد دور المؤمنات :** (68) دار
- **عدد الاندية الثقافية :** (3) نادي شندي / النادي الثقافي الاسلامي / بخيت سلمان
- **عدد المراكز الاجتماعية :** (23) مركز
- **المنظمات :** (45) منظمة خيرية عاملة – (4) منظمات مجتمع مدني
- **عدد مراكز الشرطة :** (9) اقسام شرطة (18) بسط امن شامل
- **المحاكم :** جنائية (2) – النظام العام – المدنية – محكمة الاسرة والطفل – المحكمة العامة .
- **المشاريع الزراعية الحكومية :** (5) مشاريع في مساحة 40000 فدان
- **المشاريع الزراعية الإستثمارية :** (120) مشروع
- **عدد الافدنة الزراعية :** 80000 فدان
- **عدد الطلمبات الزراعية :** 240 طلمبة

المبحث الثاني

الهيكل التنظيمي

تتكون الهيكلة التنظيمية للمحلية من معتمد يعين بواسطة السيد الوالي من ذوي الكفاءة وحملة الشهادات الجامعية حسب قانون الحكم المحلي الصادر من مجلس الولايات بتاريخ 2017/5/1 الفصل الخامس المادة 21 الفقرة 1 .

الادارة التنفيذية :

تتكون من مدراء تنفيذين من الضباط الاداريين ومن ذوي الخبرة والدرجات الوطنية العليا يعينه الوالي بالتشاور مع المعتمد وتعيين له مساعدين مدراء ادارات عامة في كل المجالات المرتبطة بالوزارات الولائية من زراعة وتربية وتعليم وصحة وتخطيط عمراني ومياه وثقافة وغيرها ويكونوا في درجات وظيفية مناسبة .

يكون لكل مدير وحدة ادارية لتقليل الظل الاداري.

يتم انتخاب مجلس تشريعي للمحلية حسب قانون الانتخابات القومي ويكون مراقباً متابعاً لادارة الجهاز التفيذي بقيادة المعتمد وتقوم بتصديق الميزانية ومتابعة تنفيذها ومسائلاً في أي تقصير في كل المجالات خدمات وتكون له مقر وقاعة للاجتماعات ويكون له رئيس ونائب ورؤساء لجان حسب نشاطات الادارات [1].

الهيلكل الوظيفي للمحلية :

يتكون الهيكل الوظيفي للمحلية من الاتي :

1-المعتمد.

2-المدير التنفيذي.

3-ضابط الرئاسة.

4-الادارة العامة للمالية و الاقتصاد والقوي العاملة.

---

(1) تقرير الإدارة التنفيذية لمحلية شندي لتوضيح الهيكل التنظيمي ، 2014/6/19 م ، ص 1 .

5-الادارة العامة للزراعة والغابات والري.

6-الادارة العامة للثروة الحيوانية والمراعي والعلف.

7-الادارة العامة للتخطيط العمراني والمرافق العامة.

8-الادارة العامة للصحة السكان.

9-الادارة العامة للتربية والتعليم والمعارف.

10-الادارة اعلامة للشؤون الاجتماعية و الارشاد .

11-الادارة العامة للثقافة و الاعلام والاتصالات.

المبحث الثالث

الادارة الإستراتيجية

بالفهم الدقيق للادارة الإستراتيجية كعلم مهم وحديث يهتم بالمستقبل الغايات الكبيرة في كل المجالات لا يوجد تطبيق في محلية شندي هذا النوع من الادارة في مجالاتها المختلفة حيث تسود البرقراطية والادارة ذات الأهداف القريبة حيث تعد المحلية ميزانية لكل عام بواسطة المعتمد واجهزته المختلف تحدد نشاط المحلية خلال عام فقط من خلال ميزانية الدولة والولاية تحددها كل فترة من الخطة الخمسية أو البرنامج الخماسي واخيراً وظهر التخطيط الاستراتيجي في السودان والولايات وبدا تطبيقه خلال العامين الماضيين بصورة تكون محصورة في عدد من الغايات والأهداف الرئيسية لكنه يحتاج لادوات كثيرة وقناعات وكوادر حتي يصبحة التخطيط الاستراتيجي هو السائر وتطبق من خلاله الادارة الاسترتيجية بفهمها الكامل الذي يقود لمستقبل افضل وحفظ حقوق الاجيال القادمة وتحقيق الرفاهية للشعوب في الحاضر والمستقبل .

ويستطيع الباحث ان يؤكد عدم العمل بالادارة الإستراتيجية في مجال البحثث مما دفعة لاجراء هذه الدراسة في هذة المحلية وهذا المجال أي المياة الجوفية حيث ان هذه المحلية بها الكثير من المشايع الزراعية التي تروي بالمياة الجوفية دون دراسة علمية للمخزون ودون تحديد للكميات المطلوبة للمشاريع ودون تحديد للمحاصيل التي تتناسب مع أهمية سحب المياة الجوفية التي يجب ان تكون مخزون استراتيجي للدولة والمتبقي للاجيال القادمة و الاستفادة القصوي من مياة النيل في الوقت الحاضر والعمل على تقنية السحب من الخزان الجوفي الا لضرورة قصوي و لمحصولات استثمارية محددة ذات عائد اقتصادي كبير[1].

ومع التطور ظهرت مؤشرات عمل بمفهوم الادارة الإستراتيجية اذا تمثل ذلك في مجال الإستثمار الزراعي بقيام المخازن المبردة التي تعمل على حفظ الفائض في مجال البصل والبطاطس والفواكهة والعمل على تصديرة سيساعد مستقبلاً في زيادة الدخل القومي.

---

(1)**تقرير أداء وإنجاز حكومة ولاية نهر النيل بمحلية شندي** ، 2014/6/19م في الفترة من 2010 –2014 م .

في مجال السياحة تم عمل الطرق و الاستراحات للسواح وتجويد الخدمات مما يزيد من ايرادات السواح ومساهمتهم في الدخل القومي وفي مجال الصحة المشروع الاستراتيجي توطين العلاج بالداخل قامت عدد من المراكز العلاجية و التشحيصية مما يقلل من اذهاب للخرطوم أو خارج السودان .

وفي مجال المياة قامت محطة نيلية للشرب بمدينة شندي و المتمة بها احتياطي منتج للاجيال القادمة و الاحتفاظ بالمياة الجوفية كمخزون استراتيجي واقتصادي للمستقبل .

وفي مجال التعليم انشاءت جامعة شندي وتوزيع الكليات على قري محلية شندي والمتمة مما يساهم ويساعد في تقليل تكلفة التعليم كما انشئت كلية شندي التقنية .

على يدل ذلك على تطور المحلية ويؤكد السعي الجاد لعمل مفهوم الادارة الإستراتيجية التي تعمل على تحقيق الغايات ورفاهية المواطن مع الوضع في الاعتبار الاجيال القادمة[1].

(1) **تقريراداء وانجاز حكومة ولاية نهر النيل**، محلية شندي 2010-2014،الخميس 19 يونيو 2014

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية:

إستخدم الباحث المنهج الوصفي المسجي لطبيعة الدراسة والتى تتطلب إجراء مسح للعينة الرئيسية وهي العاملين بإدارة المياه الجوفية بالخرطوم وبعض الولايات وقد أختار الباحث الإستبيان وهو عبارة عن نموذج مقالبة وأداة قياس يشتمل على مجموعة من الأسئلة مصصمة لجمع معلومات من المستهدفين من العينة الرئيسية المباشرة وهم العاملين بالإدارة العامة للمياه الجوفية والوديان بالخرطوم وبعض الولايات التى إختارها الباحث بعناية وهي ولاية نهر النيل التى بها الدراسة الميدانية (محلية شندي) ولاية شمال (كردفان) التى تعتمد كلياً على المياه الجوفية .

لابد من الإستبيان ان يحقق أهداف البحث وذلك بتوفير الحافز لدى المتقصي منه على الأجابة بشكل موضوعي ويسعي لترجمة المعلومات للأسئلة لمعرفة رغبات وحقائق من المشاركين فيه .

من مزايا الإستبيان يساعد على معرفة أراء كثير من المستهدفين سواء جغرافيا أومهنياً أو عمرياً أو أسيماً وهو يعتبر ذلك أقل تكلفة ويوفر وقت كافي للتفكير والأجابة ويتميز كذلك بالبساطة وسهولة اللغوي.

تصميم الإستبيان :

تمت تصميم الأستبيان من عدد(8) من المحار وهي تمثل عناصر الإدارة الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية.

إجراءات البحث :

تم ذلك من خلال مئة إستبيان تمَّ توزيعها كالأتي (70) للعينة المباشرة وهي العاملين بالإدارة العامة للمياه الجوفية والوديان بالخرطوم وولايتي نهر النيل (الدامر) وشمال كردفان (الأبيض) و (30) على الخبراء في هذا مجال الدراسة، حيث أّسترجعت منها (90) إستبانة بفاقد بلغ (10%) إستبيانات.

المحاور هي :

المحور الأول : الرسالة : وأشتمل على عدد (7 أسئلة)

المحور الثاني : الأهداف : وأشتمل على عدد (7 أسئلة) .

المحور الثالث : البئية الخارجية وأشتمل على عدد (5 أسئلة)

المحور الرابع : البئية الداخلية وأشتمل على (7 أسئلة)

المحور الخامس : سياقة الإستراتيجية وأشتمل على (5 أسئلة)

المحور السادس : تنفيذ الإستراتيجية أشتمل على (5 أسئلة)

المحور السابع :متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية وأشتمل على (7 أسئلة)

المحور الثامن : محور الأستثمرات الزراعية وأشتمل على (6 أسئلة) .

تحكيم الأستبيان :-

ومن ثمّ تم توزيعه في فترة أستغرقت ثلاثة أشهر نسبة لدخول شهر رمضان المعظم والذى عادةً إستمتع جزء كبير من العاملين بإجازاتهم السنوية .

وثايناً : لإرسال بعض الأستبيان الى ولايتين نهر النيل وشمال كردفان .

وثالثاً : لإتاحة فرصة كافية للمستهدفين وذلك لأهمية البحث

أخيراً تم التحليل الإحصائي للأستبيانات وإسترخاج النتائج والتوصيات وإختبار فروض البحث.

طريقة التحليل:

تمَّ التحليل الإحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) الإصدارة رقم(16)،حيث تم استخدام عدد من الأساليب لإحصائية المتفقة مع أهداف البحث وفروضه وهي:

أ) **اختبار ثبات المقياس:** وذلك للتأكد من الثبا ت والاتساق الداخلي للعبارات المستخدمة في أداة البحث لكل محور.

ب) **التحليل الوصفي:** اعتمد الباحث على الجدأول التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات المرجحة وقد قام بتوصيف عينة البحث طبق اللمتغيرات الديموغرافية، في هذاالجزء سيتم

عرض مجموعة من الصفات الديموغرافية، ومتغيرات الدراسة وفقًا لترتيب الأهداف والفرضيات.

أولاً: صدق وثبات مقياس الدراسة(الاستبانة):

تم حساب ثبات المقياس بطريقة ألفا– لكرونباخ :(Cronbach Alpha) قام الباحث بحساب معامل ألفا لكل مقياس مستخدم في الدراسة وذلك بهدف اختبارثبات هذه المقاييس، ومعامل الصدق ويساوي الجذر التربيعي لمعامل ألفا.وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات عالي وكلما اقتربت من الصفر دلت على ضعف الثبات. ويبين الجدول رقم (1/4) معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة.

يشير الجدول (1/4) إلى أن قيمة معامل ألفا لكرونباخ لمحاور الدراسة تتراوح ما بين (0.82 و0.91) وهي معاملات عالية وكذلك معامل الثبات للأداة ككل بلغ (0.89). وبالتالي يمكن القول بأن الأداة المستخدمة تتمتع بدرجة ثبات جيدة جداً وصالحة للغرض الذي صممت من أجله.

جدول(1/4): قيم معامل ألفا لكرونباخ (صدق وثبات محاور المقياس)

	محاور المتغيرات	نوع المتغير	عدد العبارات	الصدق	معامل ألفا لكرونباخ(الثبات)
1	الرسالة	مستقل	7	0.92	0.84
2	الأهداف	مستقل	8	0.94	0.88
3	تحليل البيئة الخارجية	مستقل	5	0.92	0.85
4	تحليل البيئة الداخلية	مستقل	7	0.92	0.84
5	صياغة الإستراتيجية	مستقل	5	0.94	0.88
6	تنفيذ الإستراتيجية	مستقل	5	0.92	0.85
7	متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية	مستقل	7	0.96	0.92
8	الإستثمارات	تابع	6	0.91	0.82
	الكلى		**50**	**0,97**	**0,96**

المصدر:إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

ثانياً: الاتساق الداخلي للعبارات ودرجة الإرتباط بمحاورها:

جدول (2/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور الأول (الرسالة)

م	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	رسالة الإدارة واضحة للعاملين.	0.741	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	الرسالة تحدد الخدمة التي تقدمها الإدارة.	0.758	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	رسالة الإدارة مستصحبة التحديات الداخلية التي تواجهها.	0.527	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	الإدارة ملتزمة بالرسالة.	0.525	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	الرسالة حددت نوع التكنولوجيا المطلوبة.	0.619	0.00	الارتباط دال معنوياً
6	تواجه الرسالة صعوبة فى التطبيق.	0.499	0.04	الارتباط دال معنوياً
7	رسالة الإدارة مناسبة	0.667	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

يتضح من خلال الجدول (2/4) بأن جميع العبارات ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.499 و 0.758 مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي ، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (6) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً وبالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

جدول (3/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور الثاني (الأهداف)

رقم	العبارة	معامل الارتباط	الاحتمالية	الدلالة
1	أهداف الإدارة قابلة للقياس	0.763	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	من أهداف الإدارة انتلاك التقنيات الحديثة.	0.724	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	أهداف الإدارة معلومة لدى العاملينز	0.559	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	تتسم أهداف الإدارة بالموضوعية.	0.627	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	تتسم أهداف الإدارة بالمرونة.	0.619	0.00	الارتباط دال معنوياً
6	أهـــداف الإدرة مهتمـــة بالرؤيـــة المســـتقبلية للمخـــزون	0.650	0.00	الارتباط دال معنوياً
7	الأهداف واقعية.	0.605	0.01	الارتباط دال معنوياً
8	يشارك العاملين فى وضع الأهداف.	0.692	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة: اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر:إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الجدول (3/4) يوضح بأن جميع العبارات ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.559 و 0.763 مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي ، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (7) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

جدول (4/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور الثالث (تحليل البيئة الخارجية)

رقم	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	للإدارة إلمام بالإتفاقيات الإقليمية التي تحكم استخدامات المياه الجوفية.	0.809	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	للإدارة العالم إلمام كامل بالسياسات الإقليمية الخاصة بالمياة الجوفية.	0.655	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	الإدارة تمتلك معلومات كافية عن المخزون الجوفي مع الدول التي تشاركنا الأحواض.	0.527	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	للإدارة دراسات عن اقتصاديات المياة الجوفية.	0.571	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	كوادر الإدارة ملمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصد المياه لجوفية.	0.673	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الجدول (4/4) يوضح بأن جميع عبارات المحور الثالث ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.559 و 0.763 مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (4) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور

جدول (5/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور الرابع (تحليل البيئة الداخلية)

رقم	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	يتميز العاملين في الإدارة بكفاءة مهنية عالية.	0.619	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	تُحظى الإدارة بتمويل كامل لتنفيذ استراتيجيتها.	0.776	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	معينات العمل الحديثة متوفرة.	0.557	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	تهتم الإدارة بتدريب العاملين لمواكبة التغيرات التكنولوجية في البيئة الخارجية.	0.583	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	يوجد تفويض للسلطات بين المركز والولايات.	0.542	0.00	الارتباط دال معنوياً
6	تعمل الإدارة على تحفيز العاملين لرفع كفاءة الأداء.	0.647	0.00	الارتباط دال معنوياً
7	الهيكل الوظيفي مناسب لأداء مهمة الإدارة.	0.591	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الجدول (5/4) يوضح بأن جميع عبارات المحور الرابع ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.542 و 0.776 مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي ، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (6) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

جدول (6/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور الخامس (صياغة الإستراتيجية)

رقم	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	تتفق استراتيجية الإدارة مع رسالتها.	0.731	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	تراعي الإستراتيجية الحالية العوامل الأساسية لنجاح الإدارة.	0.669	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	تركز الإستراتيجية الحالية على نقاط القوة في استغلال.	0.565	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	توازن استراتيجية الإدارة الحالية بيم كتطلبات تطبيقها والموارد المالية المتاحه.	0.734	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	تحقق الإستراتيجية الغايات المنشودة.	0.605	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الجدول (6/4) يوضح بأن جميع عبارات المحور الخامس ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.565 و 0.734 مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (4) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

جدول (7/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور السادس (تنفيذ الإستراتيجية)

رقم	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	تنفذ الإدارة أهدافها الإستراتيجية في الزمن المحدد.	0.591	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	توفر الإدارة التمويل اللازم لتنفيذ الإستراتيجية.	0.658	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	لدى الإدارة مقياس للتحقق من تنفيذ الأهداف	0.585	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	تشرك الإدارة المجتمع المحلي في تنفيذ استراتيجيتها.	0.518	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	تقوم الإدارة بإعداد قاعدة معلومات لتذويد الإدارات بالمعلومات الضرورية المطلوبة.	0.613	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

يتضح من خلال الجدول (7/4) بأن جميع العباراتالمكونة للمحور السادس ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.518 و 0.658، مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي ، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (4) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

جدول(8/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور السابع (متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية)

رقم	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	عملية التقييم والمتابعة تظهر مدى اسهام الإدارة في عملية التنمية والإستثمار.	0.726	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	يوفر نظام التقييم والمتابعة في الإدارة معلومات مختلفة المستويات الإدارية بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ	0.717	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	تعكس عملية التيم والمتابعة درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجية.	0.665	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	يهتم نظام التقييم بكشف الانحرافات في تقييم الخطة.	0.647	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	يهتم نظام التقييم بتحديد مستوى الأداء المحقق بعد التنفيذ.	0.665	0.00	الارتباط دال معنوياً
6	تتبع نظاماً إلكترونياً لمتابعة تنفيذ خطتها.	0.647	0.00	الارتباط دال معنوياً
7	يعمل نظام التقييم على اظهار الفجوة بين المخطط والمحقق في التنفيذ.	0.568	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر: إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

يتضح من خلال الجدول (8/4) بأن جميع العبارات المكونة لمحور متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.568 و 0.726،مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي ، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (6) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

جدول (9/4):قيم معامل الإرتباط لبيرسون (r) لعبارات المحور الثامن (الإستثمارات الزراعية)

رقم	العبارة	معامل الارتباط لبيرسون (r)	الاحتمالية p-value	الدلالة
1	الإستثمارات الزراعية تجد حصتها كاملة من المياة.	0.690	0.00	الارتباط دال معنوياً
2	يوجد تنسيق جيّد بين إدارة المياة الجوفية والإستثمار.	0.569	0.00	الارتباط دال معنوياً
3	حصة المياة الجوفية للاستثمار متوفرة.	0.616	0.00	الارتباط دال معنوياً
4	الإستثمارات الزراعية متطورة.	0.593	0.00	الارتباط دال معنوياً
5	الإستثمارات الزراعية في تحسن مستمر.	0.625	0.00	الارتباط دال معنوياً
6	الإستثمارات الزراعية مرضيه لجمهور المستثمرين.	0.614	0.00	الارتباط دال معنوياً

ملحوظة : اختبار الارتباط عند مستوى معنوية (0.05) و درجة حرية (89).

المصدر:إعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

يتضح من خلال الجدول (9/4) بأن جميع العبارات المكونة لمحور الإستثمارات الزراعية ترتبط ارتباطاً معنوياً مع فرضية المحور حيث تراوحت قيم معامل بيرسون بين 0.569 و 0.690،مما يعني وجود ارتباط يتدرج من متوسط إلى قوي، وكانت قيم الاحتمالية p-value أقل من مستوى المعنوية الذي أجري عندها الإختبار(0.05) وعند درجة حرية (5) وهذا بالتالي يؤكد معنوية الارتباط بين العبارات فيما بينها و بين العبارات والمحور مما يدل على أن عبارات المحور متسقة داخلياً و بالتالي تصلح لقياس الهدف من المحور.

المبحث الثاني

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

أولاً: تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة:

تميزت مفردات عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص والمتغيرات المستقلة مثل (النوع، العمر، المؤهل التعليمي، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية). فيمايلي التوزيعات التكرارية والنسبية لهذه المتغيرات: وتمَّ سؤال المبحوثين عن النوع، وأعطوا إجابات على هذا المتغير كما يوضحهاالجدول (10/4) والشكل(1/4).

جدول (10/4): التوزيع التكراري والنسبي عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	75	%83.3
أنثى	9	%10
قيم مفقودة	6	%6.7
المجموع	**90**	**%100**

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

شكل (1/4): توزيع عينة الدراسة حسب النوع

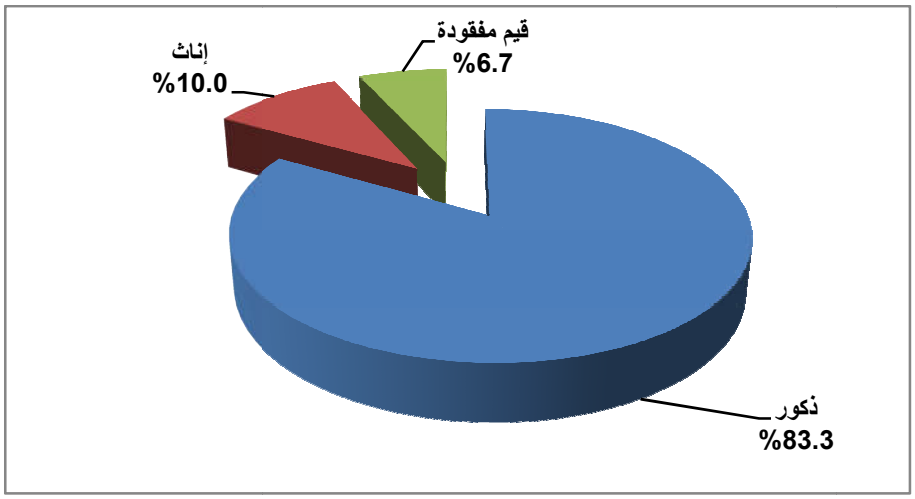

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

حيث أن هناك 75 مشاركاً بنسبة (83.3%) من المشاركين كانوا من الذكور، بينما هناك 9 مشاركين بنسبة (10%) كانوا من الإناث .أي أن اغلب افراد العينة من فئة الذكور. وبلغت نسبة القيم المفقودة لمتغير النوع (6.7%).ويرى الباحث أنَ مجال العمل الميداني يقل فيه عنصر النساء .

وتمَّ سؤال المبحوثين عن العمر، وأعطوا إجابات على هذا المتغير كما يوضحهاالجدول (11/4) والشكل(2/4).

جدول (11/4): التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	2	%2.2
(30-40) سنة	15	%16.7
(40-50) سنة	19	%21.1
50 سنة فأكثر	48	%53.3
قيم مفقودة	6	%6.7
المجموع	**90**	**%100**

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

شكل (2/4): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

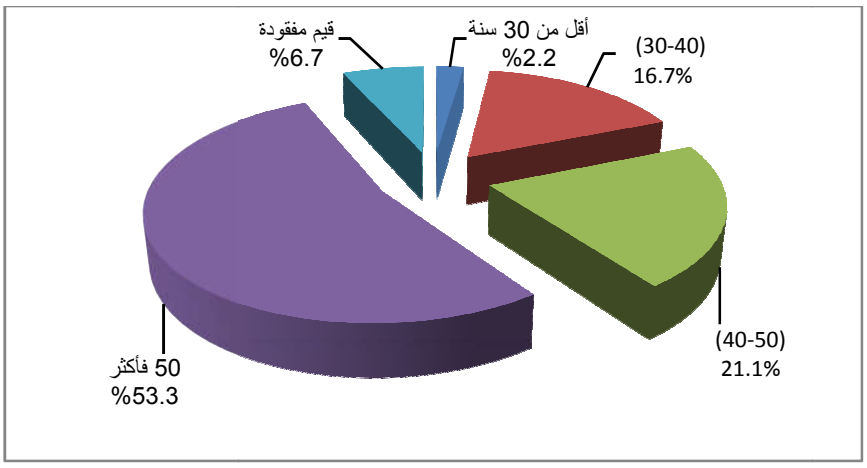

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

وتمَّ سؤال المبحوثين عن المؤهل التعليمي، وأعطوا إجابات على هذا المتغير كما يوضحهاالجدول (12/4) والشكل(3/4).

جدول (12/4): التوزيع التكراري والنسبي عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي

المؤهل التعليمي	العدد	النسبة
جامعي	37	%41.1
فوق الجامعي	47	%52.2
قيم مفقودة	6	%6.7
المجموع	**90**	**%100**

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

شكل (3/4): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي

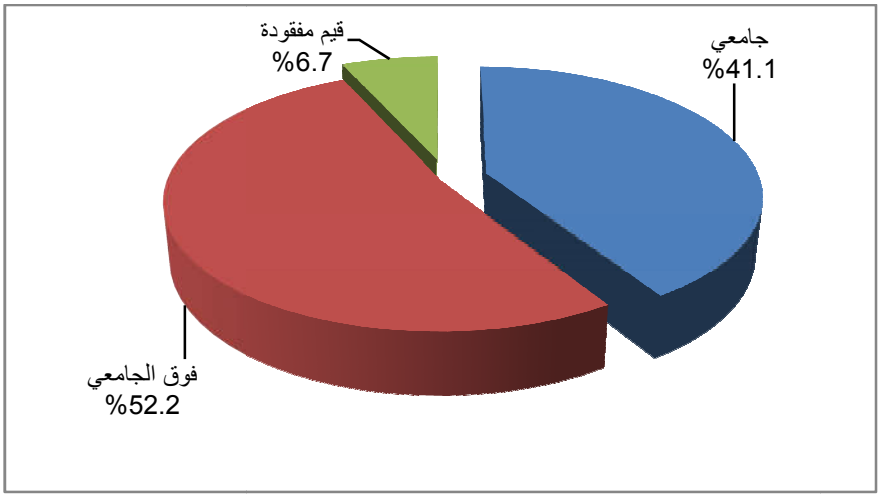

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

اظهرت التوزيعات النسبية لعينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي بأن هناك (47) مشاركاً بنسبة (52.5%) من العينة مؤهلهم التعليمي (فوق الجامعي)، وهناك (37) مشاركاً بنسبة (41.1%) من حملة مؤهل جامعي. وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة يحملون مؤهلات فوق الجامعية. مما يدل على أن العينة تمتاز بمستوى جيد من التأهيل العلمي. أنظر الجدول(12/4) والشكل (3/4).جُل الذين يعملون في هذا المجال أصحاب شهادات علما مقارنة بأعمارهم لذلك كثر أصحاب الشهادات فوق الجامعية والجامعية.

وتـمَّ سـؤال المبحـوثين عـن سـنوات الخبـرة، وأعطـوا إجابـات علـى هـذا المتغيـر كمـا يوضحهاالجدول (13/4) والشكل(4/4).

جدول (13/4): التوزيع التكراري والنسبي عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
(5-10) سنوات	6	%6.7
(10-15) سنة	15	%16.7
15 سنة فأكثر	63	%69.9
قيم مفقودة	6	%6.7
المجموع	**90**	**%100**

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

شكل (4/4): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

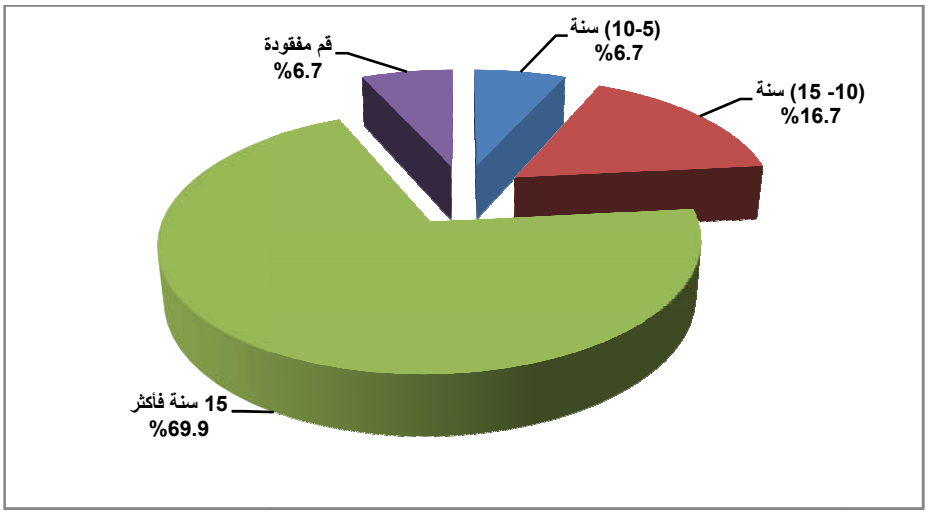

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الجدول رقم (13/4) والشكل رقم (4/4) يوضحان توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة، ويتضح أن هناك (63) مشاركاً يمثون (69.9%) من المبحوثين تقع سنوات خبراتهم ضمن الفئةأكثر من15سنة، وهناك (15) مشاركاً بنسبة مئوية (16.7%) من عينة الدراسة تقع سنوات خبراتهم ضمن الفئة (11-15)سنة، وهناك (6) مشاركين بنسبة (6.7%) تراوحت سنوات خبرتهم بين 5 و10 سنوات. وبلغت نسبة القيم المفقودة (6.7%). من هذه النتيجة يتضح أن عينة الدراسة تمتاز بمستوى جيد من الخبرة في مجال العمل. وبمقارنة بالأعمار والشهادات إذن أصحاب الخبرات أكثر.

وتـمَّ سـؤال المبحـوثين عـن الحالــة الإجتماعيــة، وأعطـوا إجابـات علـى هـذا المتغيـر كمـا يوضحهاالجدول (14/4) والشكل(5/4).

جدول (14/4): التوزيع التكراري والنسبي عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	4	%4.7
متزوج	83	%91.7
مطلق	1	%1.2
أرمل	2	%2.4
المجموع	**90**	**%100**

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

شكل (5/4): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

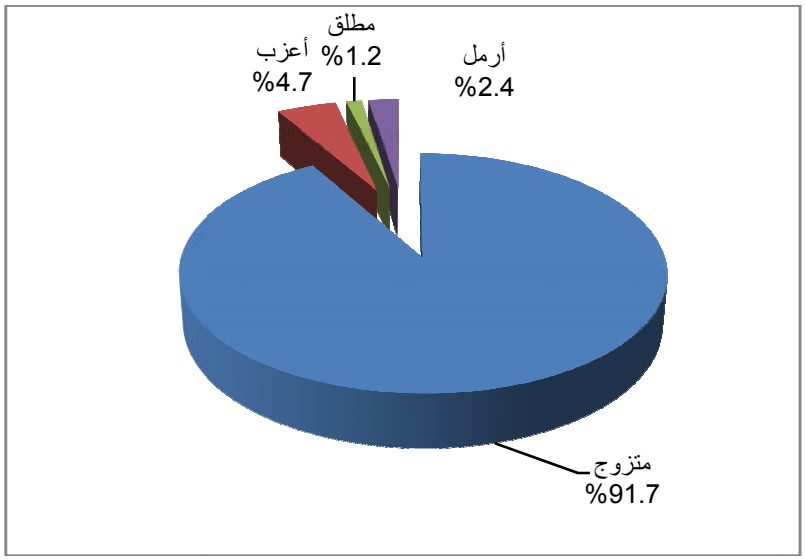

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

اظهرت النتائج التحليل بان (83) فرداً من المشاركين بنسبة (91.7%) من المتزوجين من المتزوجين، و هناك (4) أفر بنسبة (4.7%) من فئة اعزب،و إثنان يمثلان (2.2%) من فئة أرمل، ومشارك واحد فقط بنسبة(1.1%) من فئة مطلق. الجدول رقم (14/4) والشكل (5/4) يوضحان تلك النتائج.

وعطفاً على الأعمار والخبرات لذلك من المنطق يكون عدد المتزوجين أكثر.

ثانياً: تحليل البيانات الأساسية

جدول (15/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الأول. (ن= 90)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي		لا وافق		لا أوافق بشدة		قيم مفقودة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	رسالة الإدارة واضحة للعاملين.	25	**27.8**	39	**43.3**	9	**10**	13	**14.4**	4	**4.4**	–	–
2	الرسالة تحدد الخدمة التي تقدمها الإدارة.	20	**22.2**	52	**57.8**	6	**6.7**	9	**10**	2	**2.2**	1	**1.1**
3	رسالة الإدارة مستصحبة التحديات الداخلية التي تواجهها.	15	**16.7**	44	**48.9**	16	**17.8**	12	**13.3**	3	**3.3**	–	–
4	الإدارة ملتزمة بالرسالة.	20	**22.2**	30	**33.3**	22	**24.4**	13	**14.4**	5	**5.6**	–	–
5	الرسالة حددت نوع التكنولوجيا المطلوبة.	12	**13.3**	36	**40**	26	**28.9**	13	**14.4**	2	**2.2**	1	**1.1**
6	تواجه الرسالة صعوبة في التطبيق.	34	**37.8**	31	**34.4**	11	**12.2**	11	**12.2**	2	**2.2**	1	**1.1**
7	رسالة الإدارة مناسبة.	17	**18.9**	46	**51.1**	13	**14.4**	10	**11.1**	3	**3.3**	1	**1.1**

المصدر:الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الرسالة:

الجدول (15/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات المحور الأول، ونجد أن العبارة رقم (1) حظيت بمجموع نسب موافقة أعلى من عدم الموافقة، حيث أجاب (27.8%) بأوافق بشدة، و(43.3%) بأوافق مما يعني موافقة الأغلبية على أن رسالةالإدارةواضحةللعاملين.

اما في اجاباتهم على العبارة الثانية هناك (22.2%)أجابوا بأوافق بشدة ، (57.8%) أجابوا بأوافق،بينما هناك (10%) فقط أجابو لا أوافق و (2.2%) أجابوا بلا أوافق بشدة. وهذه النتيجة تؤكد بأن الرسالةتحددالخدمةالتيتقدمهاالإدارة، وذلكحسب آراء الغالبية من افراد عينة الدراسة.

اما الاجابات على العبارة رقم (3) اظهرت بأن هناك (16.7%) اجابوا بأوافق بشدة ،(48.9%)أجابوا بأوافق، في المقابل نجد هناك (13.3%) فقط أجابوا بلا أوافق و (3.3%)

أجابوا بلا أوافق بشدة، وهذه النتيجة تدل على أن رسالة الإدارة جاءت مستصحبة للتحديات الداخلية التي تواجهها .

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (22.2%) قالوا أوافق بشدة، (33.3%) قالوا أوافق، في الجانب الآخر كان هناك (14.4%) اجابوا بلا أوافق و(5.6%) بلا أوافق بشدة. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين وافقوا على أن الإدارةملتزمةبالرسالة.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (13.3%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و (40%) وافقوا ، (28.9%) بلا رأي، و(14.4%) لم يوافقوا و (2.2%) لم يوافقوا بشده.وهذا يدل على أن الرسالةحددت نوع التكنولوجيا المطلوبة.

اما الاجابات على العبارة رقم (6) اظهرت بأن هناك (37.8%) اجابوا بأوافق بشدة ،(34.4%)أجابوا بأوافق، في المقابل نجد هناك (12.2%) فقط أجابوا بلا أوافق و (2.2%) أجابوا بلا أوافق بشدة، وهذه النتيجة تدل على أن الغالية من عينة ترى بأن الرسالة تواجه صعوبة في التطبيق .

اجابات المبحوثين على العبارة السابعة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (18.9%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و (51.1%) وافقوا ، (14.4%) بلا رأي، و(11.1%) لم يوافقوا و (3.3%) لم يوافقوا بشده. وهذا يدل على أن الرسالةحددت نوعاً لتكنولوجيا المطلوبة.

جدول (16/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني (الأهداف). (ن= 90)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي		لا وافق		لا أوافق بشدة		قيم مفقودة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	أهداف الإدارة قابلة للقياس.	26	**28.9**	50	**55.6**	8	**8.9**	3	**3.3**	3	**3.3**	–	–
2	من أهداف الإدارة امتلاك التقنيات الحديثة.	32	**35.6**	40	**44.4**	7	**7.8**	5	**5.5**	4	**4.4**	2	**2.2**
3	أهداف الإدارة معلومة لدى العاملين.	19	**21.1**	33	**36.7**	16	**17.8**	20	**22.2**	2	**2.2**	–	–
4	تتسم أهداف الإدارة بالموضوعية.	15	**16.7**	46	**51.1**	17	**18.9**	8	**8.9**	4	**4.4**	–	–
5	تتسم أهداف الإدارة بالمرونة.	16	**17.8**	40	**44.4**	21	**23.3**	9	**10**	6	**6.7**	–	–
6	أهداف الإدارة مهتمة بالرؤية المستقبلية للمخزون الجوفي.	33	**36.7**	21	**23.3**	10	**11.1**	18	**20**	8	**8.9**	–	–
7	الأهداف واقعية.	27	**30**	27	**30**	14	**15.6**	17	**18.9**	5	**5.5**	–	–
	يشارك العاملين في وضع الأهداف.	15	**16.7**	27	**30**	18	**20**	20	**22.2**	10	**11.1**	–	–

المصدر:إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الأهداف:

الجدول (16/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات محور الأهداف، وفيه كان مجموع نسب الموافقة لجميع العبارات اعلى من مجموع نسب عدم الموافقة. حيث أظهرت انتائج الاجابات على العبارة الأولى على النحو التالي : أجاب (28.9%) بأوافق بشدة، و(55.6%) بأوافق مما يعني موافقة الأغلبية على أن أهداف الإدارة قابلة للقياس.

اما في الاجابات على العبارة الثانية في هذا المحور أظهرت بأن هناك (35.6%)أجابوا بأوافق بشدة، (44.4%) أجابوا بأوافق، بينما هناك (5.5%) أجابو بلا أوافق و (4.4%) اجابوا بلا أوافق بشدة. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يروون بأن أهداف الإدارة امتلاك التقنيات الحديثة.

اما الاجابات على العبارة رقم (3) اظهرت بأن هناك (21.1%) اجابوا بأوافق بشدة ،(36.7%)أجابوا بأوافق، في المقابل نجد هناك (22.2%) فقط أجابوا بلا أوافق، و(2.2%) اجابوا بلا أوافق بشده، وهذه النتيجة تدل على أن أهداف الإدارة معلومة لدى العاملين.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (16.7%) قالوا أوافق بشدة، (51.1%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (8.9%) اجابوا بلا أوافق و (4.4%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يوافقون على أن تتسم أهداف الإدارة بالموضوعية.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (17.8%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و(44.4%) وافقوا، وعلى النقيض كان هناك (10%) م يوافقوا، و (6.7%) لم يوافقوا بشدة. وهذا يدل على أن أهدافالإدارة تتسم بالمرونة.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (6) هناك (36.7%) قالوا أوافق بشدة، (23.3%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (20%) اجابوا بلا أوافق و(8.9%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يروون أن أهداف الإدارة مهتمة بالرؤيا لمستقبلية للمخزون الجوفي.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (7) هناك (30%) قالوا أوافق بشدة، (30%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (18.9%) اجابوا بلا أوافق و (5.5%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يروون أن الأهدافواقعية.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (8) هناك (16.7%) قالوا أوافق بشدة، (30%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (22.2%) اجابوا بلا أوافق و (11.1%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يروون أن العاملين يشاركون في وضع الأهداف.

جدول (17/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث (البيئة الخارجية). (ن= 90)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي		لا وافق		لا أوافق بشدة		قيم مفقودة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	للإدارة إلمام بالإتفاقيات الإقليمية التي تحكم استخدامات المياه الجوفية.	15	**16.7**	32	**35.6**	18	**20**	19	**21.1**	6	**6.7**	–	–
2	للإدارة إلمام كامل بالسياسات الإقليمية الخاصة بالمياة الجوفية.	15	**16.7**	34	**37.8**	19	**21.1**	16	**17.8**	6	**6.7**	–	–
3	الإدارة تمتلك معلومات كافية عن المخزون الجوفي مع الدول التي تشاركنا الأحواض.	16	**17.8**	26	**28.9**	16	**17.8**	22	**24.4**	9	**10**	1	**1.1**
4	للإدارة دراسات عن اقتصاديات المياة الجوفية.	**12**	**13.3**	28	**28.9**	24	**26.7**	19	**21.1**	7	**7.8**	–	–
5	كوادر الإدارة ملمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصد المياه الجوفية.	14	**15.6**	31	**34.4**	19	**21.1**	18	**20**	8	**8.9**	–	–

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

تحليل البيئة الخارجية:

الجدول (17/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات تحلي البيئة الخارجية، و فيه كان مجموع نسب الموافقة لجميع العبارات اعلى من مجموع نسب عدم الموافقة. بخصوص العبارة الأولى أجاب (16.7%) بأوافق بشدة ، و(35.6%) بأوافق مما يعني موافقة الأغلبية على أن الإدارة لديها إلمام بالإتفاقيات الإقليمية التي تحكم استخدامات المياه الجوفية.

اما في الاجابات على العبارة الثانية في هذا المحور أظهرت بأن هناك (16.7%) أجابوا بأوافق بشدة ،(37.8%) أجابوا بأوافق،بينما هناك (17.8%) أجابو بلا أوافق و (6.7%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يروون بأن للإدارة إلمام كامل بالسياسات الإقليمية الخاصة بالمياة الجوفية.

أما الاجابات على العبارة رقم (3) اظهرت بأن هناك (17.8%) اجابوا بأوافق بشدة،(28.9%)أجابوا بأوافق، في المقابل بينما هناك (24.4%) أجابو بلا أوافق و (10%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يروون بأن الإدارة تمتلك معلومات كافية عن المخزون الجوفي مع الدول التي تشاركنا الأحواض.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (13.3%) قالوا أوافق بشدة، (28.9%) قالوا أوافق،بينما هناك (21.1%) أجابو بلا أوافق و (7.8%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يروون بأن للإدارة دراسات عن اقتصاديات المياة الجوفية.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (15.6%) من المبحوثين وافقوا بشدة ، و (34.4%) وافقوا ، بينما هناك (21.1%) أجابو بلا أوافق و (7.8%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يروون بأن كوادر الإدارة ملمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصدالمياه الجوفية.

جدول (18/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع (البيئة الداخلية). (ن= 90)

قم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي		لا وافق		لا أوافق بشدة		قيم مفقودة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	يتميز العاملين في الإدارة بكفاءة مهنية عالية.	26	**28.9**	36	**40**	14	**15.6**	11	**12.2**	3	**3.3**	–	–
2	تُحظى الإدارة بتمويل كامل لتنفيذ استراتيجيتها.	10	**11.1**	12	**13.3**	24	**26.7**	27	**30**	17	**18.9**	–	–
3	معينات العمل الحديثة متوفرة.	7	**7.8**	22	**24.4**	18	**20**	28	**31.1**	15	**16.7**	–	–
4	تهتم الإدارة بتدريب العاملين لمواكبة التغيرات التكنولوجية في البيئة الخارجية.	**11**	**12.2**	30	**33.3**	18	**20**	20	**22.2**	11	**12.2**	–	–
5	يوجد تفويض للسلطات بين المركز والولايات.	4	**4.4**	38	**42.2**	17	**18.9**	19	**21.1**	12	**13.3**	–	–
6	تعمل الإدارة على تحفيز العاملين لرفع كفاءة الأداء.	8	**8.9**	14	**15.6**	27	**30**	23	**25.6**	17	**18.9**	1	**1.1**
7	الهيكل الوظيفي مناسب لأداء مهمة الإدارة.	8	**8.9**	20	**22.2**	25	**27.8**	23	**25.6**	14	**15.6**	–	–

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

تحليل البيئة الخارجية:

الجدول(18/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات المحور الرابع الذي يناقش تحليل البيئة الداخلية. اجابات المبحوثين على العبارة الأولى في هذا المحور أظهرت بأن هناك (28.9%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و (40%) وافقوا ، بينما في الجانب الآخرهناك (30%) أجابو بلا أوافق و (18.9%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين لم يوافقوا على يروون بأن العاملين في الإدارة يتميزون بكفاءة مهنية عالية.

أما في اجاباتهم على العبارة رقم (2) هناك (11.1%) قالوا أوافق بشدة، (28.9%) قالوا أوافق،بينما هناك (21.1%) أجابو بلا أوافق و (7.8%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين لم يوافقوا على أن الإدارة تُحظى بتمويل كامل لتنفيذ استراتيجيتها.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (3) فهناك (7.8%) قالوا أوافق بشدة، (24.4%) قالوا أوافق،بينما هناك (31.1%) أجابو بلا أوافق و (16.7%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين لم يوافقوا على أن معينات العمل الحديثة متوفرة.

الاجابات على العبارة الرابعة في هذا المحور أظهرت أن (12.2%) من المبحوثين وافقوا بشدة، (33.3%) وافقوا، وفي المقابل كان هناك (22.2%) لم يوافقوا، و (12.2%) لم يوافقوا بشدة. وهذه النتيجة تشير إلى أن الغالبية ترى بأن الإدارة تهتم بتدريب العاملين لمواكبة التغيرات التكنولوجية في البيئة الخارجية.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (5) فهناك (4.4%) قالوا أوافق بشدة، (42.2%) قالوا أوافق،بينما هناك (21.1%) أجابو بلا أوافق و (13.3%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يوافقون على أنه يوجد تفويض للسلطات بين المركز والولايات.

الاجابات على العبارة السادسة في هذا المحور أظهرت أن (8.9%) من المبحوثين وافقوا بشدة، (22.2%) وافقوا، و في المقابل كان هناك (25.6%) لم يوافقوا، و (15.6%) لم يوافقوا بشدة. وهذه النتيجة تدل على أن الغالبية ترى بأن الإدارة لا تعمل على تحفيز العاملين لرفع كفاءة الأداء.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (7) فهناك (8.9%) قالوا أوافق بشدة، (22.2%) قالوا أوافق،وعلى النقيض كان هناك (25.6%) أجابو بلا أوافق و (15.6%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين لا يوافقون على أن الهيكل الوظيفي مناسب لأداء مهمة الإدارة.

جدول (19/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس(صياغة الاستراتيجية).(ن= 90)

	العبارة	أوافقبشدة		أوافق		لا رأي		لا وافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	تتفق استراتيجية الإدارة مع رسالتها.	17	**18.9**	37	**41.1**	17	**18.9**		**16.7**	4	**4.4**
2	تراعي الإستراتيجية الحالية العوامل الأساسية لنجاح الإدارة.	9	**10**	38	**42.2**	23	**25.6**	18	**20**	2	**2.2**
3	تركز الإستراتيجية الحالية على نقاط القوة في استغلال الفرص المتاحة.	14	**15.6**	28	**31.1**	25	**27.8**	15	**16.7**	8	**8.9**
4	توازن استراتيجية الإدارة الحالية بين كتطلبات تطبيقها والموارد المالية المتاحه.	11	**12.2**	30	**33.3**	21	**23.3**	19	**21.1**	9	**10**
5	تحقق الإستراتيجية الغايات المنشودة.	17	**18.9**	30	**33.3**	16	**17.8**	18	**20**	8	**8.9**

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

صياغة الإستراتيجية:

الجدول (19/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات محور صياغة الإستراتيجية وفي تحليل العبارة الأولى نجد أن هناك (18.9%) أجابوا بأوافق بشدة، (41.1%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (16.7%) اجابوا بلا أوافق و (4.4%) أجابوا بلا أوافق بشده مما يشير إلى أن غالبية المبحوثين يروون بأن استراتيجيةالإدارةتتفق معرسالتها.

اما في الاجابات على العبارة الثانية في هذا المحور فقد أظهرت بأن هناك (10%)أجابوا بأوافق بشدة، (42.2%) أجابوا بأوافق، وفي المقابل كان هناك (20%) اجابوا بلا أوافق و (2.2%) اجابوا بلا أوافق بشدة. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يوافقون على أن الإستراتيجية الحالية تراعي العوامل الأساسية لنجاح الإدارة .

اما الاجابات على العبارة رقم (3) اظهرت بأن هناك (15.6%) اجابوا بأوافق بشدة،(31.1%)أجابوا بأوافق، في المقابل نجد هناك (16.7%) أجابوا بلا أوافق

و(8.9%)أجابوا بلا أوافق بشدة، وهذه النتيجة تدل على أن الإستراتيجية الحالية تركز على نقاط القوة في استغلال الفرص المتاحة.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (12.2%) قالوا أوافق بشدة، (33.3%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (21.1%) اجابوا بلا أوافق و (10%) م يوافقو بشدة. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يوافقون على استراتيجية الإدارة الحالية توازن بين متطلبات تطبيقها والموارد المالية المتاحه.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة والأخيرة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (18.9%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و (33.3%) وافقوا، وفي الجانب الآخر كان هناك (20%) لم يوافقوا، (8.9%) لم يوافقوا بشدة. وهذا يدل على أن الغالبية ترى بأن الإستراتيجية تحقق الغايات المنشودة.

جدول (20/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور السادس (تنفيذ الإستراتيجية). (ن= 90)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		لا رأي		لا وافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	تنفذ الإدارة أهدافها الإستراتيجية في الزمن المحدد.	5	**5.6**	23	**23.3**	19	**21.1**	31	**34.4**	12	**13.3**
2	توفر الإدارة التمويل اللازم لتنفيذ الإستراتيجية.	4	**4.4**	13	**14.4**	26	**28.9**	34	**37.8**	13	**14.4**
3	لدى الإدارة مقياس للتحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعه.	3	**3.3**	43	**47.8**	17	**18.9**	21	**23.3**	6	**6.7**
4	تشرك الإدارة المجتمع المحلي في تنفيذ استراتيجيتها.	6	**6.7**	29	**32.2**	29	**32.2**	19	**21.1**	7	**7.8**
5	تقوم الإدارة بإعداد قاعدة معلومات لتذويد الإدارات بالمعلومات الضرورية المطلوبة.	21	**23.3**	35	**38.9**	15	**16.7**	15	**16.7**	4	**4.4**

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

تنفيذ الإستراتيجية:

الجدول (20/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين المجور السادس، و قد أظهرت النتائج في الإجابات على العبارة الأولى حيث أجاب (5.6%) بأوافق بشدة، و(23.3%) بأوافق، في مقابل (34.4%) أجابوا بلا أوافق و(13.3%) أجابوا بلا أوافق بشدة مما يعني عدم موافقة الأغلبية على أن الإدارةتنفذأهدافهاالإستراتيجيةفيالزمنالمحدد.

أما في الاجابات على العبارة الثانية في هذا المحور أظهرت بأن هناك (4.4%)أجابوا بأوافق بشدة، (14.4%) أجابوا بأوافق، وعلى الجانب الآخر (37.8%) اجابوا بلا أوافق، و(14.4%) أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تدل بأن غالبية المبحوثين لم يوافقوا على أن الإدارة توفر التمويل اللازم لتنفيذ الإستراتيجية.

اما الاجابات على العبارة رقم(3) اظهرت بأن هناك (3.3%) اجابوا بأوافق بشدة،(47.8%)أجابوا بأوافق، وفي المقابل نجد هناك (23.3%) اجابوا بلا أوافق، و(6.7%)

أجابوا بلا أوافق بشده. وهذه النتيجة تدل على أن الإدارة لديها مقياس للتحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعه.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (6.7%) قالوا أوافق بشدة، (32.2%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (21.1%) اجابوا بلا أوافق و (7.8%) بلا أوافق بشده. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يروون أن الإدارة تشرك المجتمع المحلي في تنفيذ استراتيجيتها.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة والأخيرة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (23.3%) من المبحوثين وافقوا بشدة ، و (38.9%) وافقوا ، وعلى الجانب الآخر كان هناك (16.7%) فقط اجابوا بلا أوافق و (4.4%) أجابوا بلا أوافق بشدة. وهذا يدل على أن الإدارة تقوم بإعداد قاعدة معلومات لتذويدالإدارات بالمعلومات الضرورية المطلوبة.

جدول (21/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور السابع (متابعة وتقييم النتائج).(ن= 90)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا وافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		%
1	عملية التقييم والمتابعة تظهر مدى اسهام الإدارة في عملية التنمية والإستثمار.	20	**22.2**	42	**46.7**	10	**11.1**	13	**14.4**	5	**5.6**
2	يوفر نظام التقييم والمتابعة في الإدارة معلومات مختلفة المستويات الإدارية بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.	12	**13.3**	43	**47.8**	14	**15.6**	15	**16.7**	5	**5.6**
3	تعكس عملية التقييم والمتابعة درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجية.	20	**22.2**	40	**44.4**	13	**14.4**	14	**15.6**	2	**2.2**
4	يهتم نظام التقييم بكشف الانحرافات في تقييم الخطة.	11	**12.2**	36	**40**	22	**24.4**	15	**16.7**	5	**5.6**
5	يهتم نظام التقييم بتحديد مستوى الأداء المحقق بعد التنفيذ.	13	**14.4**	38	**42.2**	23	**25.6**	11	**12.2**	4	**4.4**
6	تتبع الإدارة نظاماً إلكترونياً لمتابعة تنفيذ خطتها.	12	**13.3**	23	**25.6**	24	**26.7**	20	**22.2**	10	**11.1**
7	يعمل نظام التقييم على اظهار الفجوة بين المخطط والمحقق في التنفيذ.	14	**15.6**	37	**41.1**	21	**23.3**	13	**14.4**	4	**4.4**

المصدر: إعدادالباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية:

الجدول (21/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات المحور السابع حول متابعة وتقييم نتائج الاستراتجية. وأظهرت النتائج في الاجابة على العبارة الأولى أن هناك (22.2%) أجابوا بأوافق بشدة، (46.7%) قالوا أوافق، وعلى النقيض كان هناك (14.4%) أجابوا بلا أوافق، و (5.6%) أجابوا بلا أوافق بشدة .وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يوافقون على أن عملية التقييم والمتابعة تظهر مدى اسهام الإدارة في عملية التنمية والإستثمار.

اما في الاجابات على العبارة الثانية في هذا المحور أظهرت بأن هناك (13.3%)أجابوا بأوافق بشدة ، (47.8%) أجابوا بأوافق، وفي المقابل كان هناك (16.7%) اجابوا بلا أوافق و (5.6%) أجابوا بلا أوافق بشدة. وهذه النتيجة تؤكد بأن غالبية المبحوثين يوافقون على أن

نظام التقييم والمتابعة في الإدارة يوفر معلومات مختلفة المستويات الإدارية بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.

اما الاجابات على العبارة رقم (3) اظهرت بأن هناك (22.2%) اجابوا بأوافق بشدة ،(44.4%)أجابوا بأوافق، في المقابل نجد هناك (15.6%) أجابوا بلا أوافق ، و(5.6%) أجابوا بلا أوافق بشدة وهذه النتيجة تدل على أن تعكس عملية التقييم والمتابعة درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجية.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (12.2%) قالوا أوافق بشدة، (40%) قالوا أوافق،(20%) ، في المقابل كان هناك (16.7%) اجابوا بلا أوافق و(5.6%) أجابوا بلا أوافق بشدة. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يوافقون على أن نظام التقييم يهتم بكشف الانحرافات في تقييم الخطة.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (14.4%) من المبحوثين وافقوا بشدة ، و(42.2%) وافقوا ، وفي الجانب الآخر كان هناك (12.2%) لم يوافقوا و (4.4%) لم يوافقوا بشده. وهذا يدل على أن نظام التقييم يهتم بتحديد مستوى الأداء المحقق بعد التنفيذ.

اما الاجابات على العبارة رقم (6) اظهرت بأن هناك (13.3%) اجابوا بأوافق بشدة ،(25.6%) أجابوا بأوافق،في المقابل نجد هناك (22.2%) أجابوا بلا أوافق، و(11.1%) أجابوا بلا أوافق بشدة وهذه النتيجة تدل على أن تتبع الإدارة نظاماً إلكترونياً لمتابعة تنفيذ خطتها.

اجابات المبحوثين على العبارة السابعة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (15.6%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و (41.1%) وافقوا، وفي الجانب الآخر كان هناك (14.4%) لم يوافقوا و(4.4%) لم يوافقوا بشده. وهذا يدل على أن نظام التقييم يعمل على اظهار الفجوة بين المخطط والمحقق في التنفيذ.

جدول (22/4):التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات عينة الدراسة على عبارات المحور الثامن (الإستثمارات الزراعية).(ن= 90)

رقم	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا وافق		لا أوافق بشدة	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	الإستثمارات الزراعية تجد حصتها كاملة من المياة.	19	**21.1**	26	**28.9**	17	**18.9**	21	**23.3**	7	**7.8**
2	يوجد تنسيق جيّد بين إدارة المياة الجوفية والإستثمار.	3	**3.3**	12	**13.3**	30	**33.3**	31	**34.4**	14	**15.6**
3	حصة المياة الجوفية للاستثمار متوفرة.	15	**16.7**	37	**41.1**	17	**18.9**	18	**20**	3	**3.3**
4	الإستثمارات الزراعية متطورة.	10	**11.1**	29	**32.2**	23	**25.6**	21	**23.3**	7	**7.8**
5	الإستثمارات الزراعية في تحسن مستمر.	11	**12.2**	22	**24.4**	27	**30**	21	**23.3**	9	**10**
6	الإستثمارات الزراعية مرضيه لجمهور المستثمرين.	4	**4.4**	29	**32.2**	27	**30**	19	**21.1**	11	**12.2**

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

الإستثمارات الزراعية:

الجدول (22/4) يوضح التوزيعات التكرارية والنسبية لإجابات المبحوثين على عبارات المحور الثامنحول الإستثمارات الزراعية وفيه كان مجموع نسب الموافقة لعارة الأولى أعلى من مجموع نسب عدم الموافقة. حيث أجاب (21.1%) بأوافق بشدة، و(28.9%) بأوافق، في المقابل نجد هناك (23.3%) أجابوا بلا أوافق، و (7.8%) أجابوا بلا أوافق بشدة، مما يعني موافقة الأغلبية على أنالإستثماراتالزراعيةتجدحصتهاكاملةمنالمياة.

اما في الاجابات على العبارة الثانية في هذا المحور أظهرت بأن هناك (3.3%)أجابوا بأوافق بشدة، (13.3%) أجابوا بأوافق، بينما هناك (34.4%) أجابو بلا أوافق، وهناك (15.6%) أجابوا بلا أوافق بشدة. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية المبحوثين يروون عدم وجود تنسيق جيّد بين إدارة المياة الجوفية والإستثمار.

اما الاجابات على العبارة رقم (3) اظهرت بأن هناك (16.7%) اجابوا بأوافق بشدة ،(41.4%) أجابوا بأوافق ، وعلى الجانب الآخر هناك (20%) أجابوا بلا أوافق و (3.3%) أجابوا بلا أوافق بشدة. وهذه النتيجة تدل على أن حصة المياة الجوفية للاستثمار متوفرة.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (4) هناك (11.1%) قالوا أوافق بشدة، (32.2%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (23.3%) اجابوا بلا أوافق و(7.8%) بلا أوافق بشدة. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يوافقون على أن الإستثماراتالزراعيةمتطورة.

اجابات المبحوثين على العبارة الخامسة في هذا المحور أظهرت بأن هناك (12.2%) من المبحوثين وافقوا بشدة، و (24.4%) وافقوا، وفي الجانب الآخر كان هناك (23.3%) لم يوافقوا وكذلك (10%) لم يوافقوا بشدة. وهذا يدل على أن حوالي نصف المبحوثين تقريباً يوافقون على أن الإستثمارات الزراعية في تحسن مستمر.

اما في اجاباتهم على العبارة رقم (6) هناك (4.4%) قالوا أوافق بشدة، (32.2%) قالوا أوافق، في المقابل كان هناك (21.1%) اجابوا بلا أوافق و(12.2%) بلا أوافق بشدة. وهذا يدل على ان غالبية المبحوثين يوافقون على أن الإستثمارات الزراعية مرضيه لجمهور المستثمرين.

المبحث الثالث

اختبار الفرضيات

أولاً: الإحصاء الوصفي

يعتبر مقياس ليكرت من أفضل أساليب قياس الاتجاهات فقد تم حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة لمقياس ليكرت بغرض معرفة اتجاه آراء المستجوبين حيث تم إعطاءالأوزان لإجابات المبحوثين وذلك حسب الأوزان والفترات الموضحة.

جدول (23/4): الأوزانوالفترات

الاستجابه	الوزن	الفترة
أوافق بشده	5	5 -4.21
أوافق	4	4.20-3.41
لا رأي	3	3.40 -2.61
لا أوافق	2	2.60-1.81
لا أوافق بشده	1	1.80-1

تمت مقارنة المتوسطات الحسابية للعبارات بالفترات لمعرفة الاتجاه العام لأراء المبحوثين حول كل عبارة.

جدول رقم (24/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحورالأول (الرسالة)

	العبارات	المتوسطالحسابي	الاتجاه	الرتبة
1	رسالة الإدارة واضحة للعاملين.	3.76	موافقة	3
2	الرسالة تحدد الخدمة التي تقدمها الإدارة.	3.89	موافقة	2
3	رسالة الإدارة مستصحبة التحديات الداخلية التي	3.62	موافقة	5
4	الإدارة ملتزمة بالرسالة.	3.52	موافقة	6
5	الرسالة حددت نوع التكنولوجيا المطلوبة.	3.48	موافقة	7
6	تواجه الرسالة صعوبة في التطبيق.	3.94	موافقة	1
7	رسالة الإدارة مناسبة.	3.72	موافقة	4

ملحوظة :المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (25/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحور الثاني (الأهداف)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	أهداف الإدارة قابلة للقياس.	4.03	موافقة	1
2	من أهداف الإدارة امتلاك التقنيات الحديثة.	4.03	موافقة	1
3	أهداف الإدارة معلومة لدى العاملين.	3.52	موافقة	5
4	تتسم أهداف الإدارة بالموضوعية.	3.67	موافقة	2
5	تتسم أهداف الإدارة بالمرونة.	3.61	موافقة	3
6	أهداف الإدارة مهتمة بالرؤية المستقبلية للمخزون الجوفي.	3.59	موافقة	5
7	الأهداف واقعية.	3.60	موافقة	4

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (26/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحور الثالث (البيئة الخارجية)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	للإدارة إلمام بالإتفاقيات الإقليمية التي تحكم استخدامات المياه الجوفية.	3.34	موافقة	2
2	للإدارة إلمام كامل بالسياسات الإقليمية الخاصة بالمياة الجوفية.	3.40	موافقة	1
3	الإدارة تمتلك معلومات كافية عن المخزون الجوفي مع الدول التي تشاركنا الأحواض.	3.20	موافقة	5
4	للإدارة دراسات عن اقتصاديات المياة الجوفية.	3.21	موافقة	4
5	كوادر الإدارة ملمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصد المياه الجوفية.	3.28	موافقة	3

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (27/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحور الرابع (البيئة الداخلية)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	يتميز العاملين في الإدارة بكفاءة مهنية عالية.	3.79	موافقة	1
2	تُحظى الإدارة بتمويل كامل لتنفيذ استراتيجيتها.	2.68	عدم موافقة	7
3	معينات العمل الحديثة متوفرة.	2.76	عدم موافقة	5
4	تهتم الإدارة بتدريب العاملين لمواكبة التغيرات التكنولوجية	3.11	موافقة	2
5	يوجد تفويض للسلطات بين المركز والولايات.	3.03	موافقة	3
6	تعمل الإدارة على تحفيز العاملين لرفع كفاءة الأداء.	2.70	عدم موافقة	6
7	الهيكل الوظيفي مناسب لأداء مهمة الإدارة.	2.83	عدم موافقة	4

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (28/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحور الخامس (صياغة الإستراتيجية)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	تتفق استراتيجية الإدارة مع رسالتها.	3.53	موافقة	1
2	تراعي الإستراتيجية الحالية العوامل الأساسية لنجاح الإدارة	3.38	موافقة	2
3	تركز الإستراتيجية الحالية على نقاط القوة في استغلال الفرص المتاحة.	3.28	موافقة	4
4	توازن استراتيجية الإدارة الحالية بين كتطلبات تطبيقها والموارد المالية المتاحه.	3.17	موافقة	5
5	تحقق الإستراتيجية الغايات المنشودة.	3.34	موافقة	3

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (29/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحور السادس (تنفيذ الإستراتيجية)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	تنفذ الإدارة أهدافها الإستراتيجية في الزمن المحدد.	2.76	عدم موافقة	4
2	توفر الإدارة التمويل اللازم لتنفيذ الإستراتيجية.	2.57	عدم موافقة	5
3	لدى الإدارة مقياس للتحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعه.	3.18	موافقة	2
4	تشرك الإدارة المجتمع المحلي في تنفيذ استراتيجيتها.	3.09	موافقة	3
5	تقوم الإدارة بإعداد قاعدة معلومات لتذويد الإدارات بالمعلومات الضرورية المطلوبة.	3.60	موافقة	1

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (30/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحورالسابع(متابعة وتقييم الإستراتيجية)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	عملية التقييم والمتابعة تظهر مدى اسهام الإدارة في عملية التنمية والإستثمار.	3.66	موافقة	2
2	يوفر نظام التقييم والمتابعة في الإدارة معلومات مختلفة المستويات الإدارية بغرض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار.	3.47	موافقة	5
3	تعكس عملية التقييم والمتابعة درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجية.	3.70	موافقة	1
4	يهتم نظام التقييم بكشف الانحرافات في تقييم الخطة.	3.37	موافقة	6
5	يهتم نظام التقييم بتحديد مستوى الأداء المحقق بعد التنفيذ.	3.51	موافقة	3
6	تتبع الإدارة نظاماً إلكترونياً لمتابعة تنفيذ خطتها.	3.08	موافقة	7
7	يعمل نظام التقييم على اظهار الفجوة بين المخطط والمحقق في التنفيذ.	3.49	موافقة	4

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

جدول رقم (31/4):الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات لعبارات المحورالثامن (الإستثمارات الزراعية)

	العبارات	المتوسط الحسابي	الاتجاه	الترتيب حسب المتوسطات
1	الإستثمارات الزراعية تجد حصتها كاملة من المياة.	3.32	موافقة	2
2	يوجد تنسيق جيّد بين إدارة المياة الجوفية والإستثمار.	2.54	عدم موافقة	6
3	حصة المياة الجوفية للاستثمار متوفرة.	3.48	موافقة	1
4	الإستثمارات الزراعية متطورة.	3.16	موافقة	3
5	الإستثمارات الزراعية في تحسن مستمر.	3.06	موافقة	4
6	الإستثمارات الزراعية مرضيه لجمهور المستثمرين.	2.96	عدم موافقة	5

المتوسط المرجح = 3

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

ثانياً: اختبار الفرضيات

جدول رقم (32/4): اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين رسالة الإدارة و الإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	رسالة الإدارة	55.84	6	3.70	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية.	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (32/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين رسالة الإدارة و الإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين رسالة الإدارة والإستثمارات الزراعية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن الرسالة تؤثر على الإستثمارات الزراعية.

جدول رقم (33/4): اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين أهداف الإدارة و الإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	أهداف الإدارة	37.741	7	3.655	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية.	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (33/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين أهداف الإدارة و الإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين أهداف الإدارة

والإستثماراتالزراعية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن أهداف الإدارة تؤثر على الإستثمارات الزراعية.

جدول رقم (34/4): اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين البيئة الخارجية للإدارة و الإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	البيئة الخارجية	86.117	4	3.28	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية.	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (34/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين البيئة الخارجية للإدارة والإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البيئة الخارجية للإدارة والإستثمارات الزراعية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن البيئة الخارجية للإدارة تؤثر على الإستثمارات الزراعية.

جدول رقم (35/4): اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين البيئة الداخلية للإدارة و الإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	البيئة الداخلية	20.233	6	3.985	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية.	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (35/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين البيئة الداخلية للإدارة و الإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين البيئة الداخلية للإدارة

والإستثمارات الزراعية عند مستوى معنوية (0.05)، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن البيئة الداخلية للإدارة تؤثر على الإستثمارات الزراعية.

جدول (36/4): اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين صياغة الإستراتيجية و الإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	صياغة الإستراتيجية	56.376	4	3.34	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (36/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين صياغة الإستراتيجية و الإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين صياغة الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية عند مستوى معنوية (0.05) ، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن صياغة الإستراتيجية تؤثر على الإستثمارات الزراعية.

جدول (37/4): اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين تنفيذ الإستراتيجية و الإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	تنفيذ الإستراتيجية	17.061	4	3.04	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية.	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (37/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين تنفيذ الإستراتيجية و الإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ الإستراتيجية والإستثمارات

الزراعية عند مستوى معنوية (0.05) ، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن تنفيذ الإستراتيجية يؤثر على الإستثمارات الزراعية.

جدول (38/4):اختبار "ت" للعينة الواحدة العلاقة بين متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية

	المتغيرات	قيمة "ت"	درجة الحرية	الفروق المتوسطة	الاحصائية Sig.	القرار
1	متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية	44.683	6	3.468	0.000	العلاقة دالة احصائياًعند مستوى معنوية 0.05
2	الإستثمارات الزراعية.	23.22	5	3.08	0.000	

المصدر: اعداد الباحث من واقع تحليل الدراسة الميدانية (2018)

من الجدول (38/4) يوضح اختبار "ت" للعلاقة بين متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية و الإستثمارات الزراعية وقد أظهرت نتائج الاختبار بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية والإستثمارات الزراعية عند مستوى معنوية (0.05) ، حيث أن قيمة الاحصائية Sig أصغر من مستوى المعنوية وهذا يدل على أن متابعة وتقييم نتائج الإستراتيجية يؤثر على الإستثمارات الزراعية.

الخاتمة

النتائج:

1) هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الإدارة الاستراتيجية لمخزون المياه الجوفية والإستثمارات الزراعية بمحلية شندي.

2) للإدارة رسالة واضحة للعاملين، حيث بلغ مجموع نسب الموافقة (71.1%).

3) تحدد رسالة الإدارة الخدمة التي تقدمها مصتصحبه التحديات الداخلية التي تواجهها، وظهر ذك من خلال نسبة موافقة بلغت (65.6%).

4) للإدارة أهداف واضحة جاءت بنسبة موافقة(84.5%)،وهي واقعية قابلة للقياس وتتسم بالمرونة والموضوعية.

5) تمتلك الإدارة كوادر ذات كفاءة مهنية عالية وملمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصد المياه الجوفية.

6)تفتقر الإدارة إلى التمويل الكافي الذي يعينها على تنفيذ استراتيجيتها على الوجه المطوب.، ويدعم ذلك عدم موافقة بنسبة بلغت (48.9%).

7) تهتم الإدارة ببرامج تدريب العاملين، ويؤيد ذك (45.5%) من المبحوثين.

8) يوجد قصور من جانب الإدارة في برامج تحفيز العاملين، ويؤيد هذا الرأي (44.5%) من المبحوثين.

9) يعتبر الهيكل الوظيفي غير مناسب، و يؤيد ذلك (41.2%) من عينة الدراسة.

10)الهيكل الوظيفي لايساعد على تطبيق الإستراتيجية ويقف مع هذا الرأي (41.2%) من المبحوثين.

11) لدى الادارة استراتيجية تتسق مع الرسالة،(61%) من المبحوثين أكدوا ذلك.

12)هناك قصور في تنفيذ الأهداف في الوقت المحدد، ويؤيد ذلك (47.7%) من المبحوثين .

13) الإدارة لديها نظام للتقييم والمتابعة يعمل على رصد الانحرافات و قياس مستوى الأداء المحقق.

14)تجد الإستثمارات الزراعية حصتها كاملة من المياه الجوفية ويدعم ذلك موافقة (50%) من عينة الدراسة .

15)لا يوجد تنسيق بين إدارة المياة الجوفية وإدارة الإستثمار، وهذا ما أيده (50%) من المبحوثين.

التوصيات:

بناء على النتائج توصي الدراسة بالآتي:

1) إجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال وخاصة في إستراتجيات المياه عموماً.

2) توفير التمويل اللازم لتتمكن الإدارة من تفيذ الإستراتيجية في الوقت المحدد .

3) تذليل العقبات التى تواجة تطبيق الرسالة .

4) على الإدارة بالأهتمام بتحفيز العاملين حتى يتمكنوا من تجويد الأداء .

5 إعادة النظر في هيكلة الإدارة بحث يساعد في تطبيق الإستراتيجيةوهو لأشك رأس الرمح في ذلك.

6) ضرورة التنسيق المحكم بين إدارات الإستثمار في المركز والولايات مع إدارات المياه الجوفية والوديان مما يساعد في تحقيق الأهداف المطلوبة والحافظة على المورد الهام .

7) تدريب العاملين بالأدارة على التقنيات الحديثة برصد ومتابعة وتقييم المياه الجوفية ورفع الكفاءة المهنية لهام.

8) لابد من السعي لإيجاد إتفاقيات ملزمة لإدارة الأحواض الجوفيةالمشتركة بين السودان والدول المجاورة(مصر – ليبيا) للمحافظة على حصة السودان أسوة بإتفاقيات مياه النيل لما يتمتع به هذا الخزان ممن مياه وفيرة وعذبه تتطلب المحافظة عليها .

9) يجب أن تكون الأولوية لري المشاريع الإستثمارية الزراعية التى بها الأنهار سواء كان نهر النيل أو الأبيض أو الأزرقأو أي أنهار أخرى يكون ري المشاريع الإستثمارية كبيرة منها حفاظاً على المياه الجوفية في هذه الولايات مع الأستفادة القصوى من مياه النيل وروافده حتى لا تذهب هدراً .

10) عدم إستعمال المياه الجوفية لري المشاريع الإستثمارية الزراعية إلا للضرورة القصوى ولمحاصيل زاد عايد إقتصادي كبير ولا تستهلك كمية كبيرة من المياه وذلك بعد دراسات متخصصة.

11) الألتزام بالتقنيات الحديثة في ري المشاريع الإستثمارات الزراعية وذلك لتقيليل الفاقد سواء كان بالتبخر أو الهدر.

12) لابد من الإهتمام بأهداف الرؤية السمتقبلية لمخزون المياه الجوفية والسعي في جعلها أولوية في التحقيق.

13) يجب الإهتمام بدراسة وتوضيح إقتصاديات المياه الجوفية حتى تجد الإهتمام من القائمين على الأمر (المسؤلين).

14) يجب توفير معينات العمل الحديثة للعاملين بالإدارة .

15) لابد من السعى لجعل الإستثمارات الزراعية ذات جدوىإقتصادية وإجتماعية وتضيف للبلاد أساليب جديدة وتقنيات حديثة وعملات حرة حتى تسهم في تحسين وضع البلاد في كل النواحي.

16) السعي الجاد للإستفادة من مياه الأمطار والسيول لزيادة المخزون الجوفي عن طريق مشروعات حصاد المياه وإستعمال التقنيات الحديثة .

17) تجديد الدراسات لمعرفة المخزون الجوفي وكميات الغذية السنوية ومصادرة.

مقترحات بحوث ودراسات مستقبلية:

نسبة لقلة الدراسات والبحوث في هذا المجال يقترح الباحث دراسات وبحوث في المجالات الأتية:

1/ كيفية إدارة الأحواض المشتركة مع الدول المجاورة .

2/ إقتصاديات المياه الجوفية وأثره على الناتج القومي .

3/ الأستفادة من الأمطار والسيول في تغذية المياه الجوفية .

4/ أثر المشاريع الإستثمارية الزراعية على ديمغرافية المناطق مستقبلاً .

5/ الإدارة المشتركة للمياه الجوفية ومياه النيل والوديان .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع العربية :

الكتب العلمية:

1- أحمد ابراهيم أبو سن، **الادارة في الاسلام** ، الخرطوم : الطبعة السادسة،مطبعة التمدن المحدودة ، 1999م.

2- إسماعيل محمد السيد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية : المكتب العربية الحديث،1990م.

3- حسام محمد عيسى، **نقل التكنولوجيا، دارسة الآليات القانونية**، الطبعة الأولى، مصر : دار المستقبل العربي، 1978م.

4- حسني على طربوش طوون ،**الإستثمارين النظرية والتطبيق**، الأدرن، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1999 م.

5- سعيد ابراهيم، **استراتيجية الأمن المائي العربي**، الطبعة الثانية، دمشق: دار الأوائل، 2008م .

6- سعيد ابراهيم، **مشكلات الأمن الغذائي العربي**، دمشق، المورديات، مطبعة الاتحاد.

7- طارق الحاج، **علوم الاقتصاد وطريقة نظريته**، الأردن- عمان: دار النشر للتوزيع، 1998م.

8- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الإستثمار، الطبعة الأولى**، الأردن – عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997م.

9- محمد حسين ابو صالح ، **التخطيط الاستراتيجي القومي منهج المستقبل**، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية: دار الجفالي للنشر والتوزيع ، 2016م.

10-يحي عبدالرحمن رضا، **الجوانب القانونية للشركات غير الوطنية**، مصر: دار النهضة العربية، القاهرة ، 1994م.

الـدوريات :

1- عبد السلام محمد السيد، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، **عالم المعرفة**، العدد 230 .

2- عبد الواحد وأياد عطا الله ومرتضى عبدالعظيم " منهجية إسهام الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العربي" من خلال نشر وتطبيق نظم الزراعة المستدامه لدى صغار المزارعين بالمنظمة العربية "،**مجلة الإستثمار الزراعي الهيئة العربية للإستثمار الزراعي**، العدد السادس، 2008م.

3- مجاهد وحيد، **مجلة الإستثمار الزراعي**، الناشر الهيئة العربية للإستثمار الزراعي، العدد6.

التقارير :

1- الاقتصاد العربي السنوي للتنمية الزراعية ، الوطن العربي، 2007م

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي،2007م.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية للوطن العربي، 2007م .

4- منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة . Agricultural outlook 2007-2016

5- المكتب الأقليمي للشرق الأدنى، المؤتمر الأقليمي التاسع لشرق الأدني ، منظمة الأغذية، الأمم المتحدة، القاهرة ، 2008م .

6- منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة ، (الفاو)، منظمة التعاون للتنمية الإحصائية (OECD) تقرير مشترك آذار مايو 2008م .

7- الهيئة العربية للإنماء الزراعي،2008م .

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 27، 2007م .

المصادر الحكومية:

1. محلية شندي، السودان،الإدارة التنفيذية.

مصادر المؤسسات الدولية :

1- البنك الدولي، **إرتفاع أسعار المواد الغذائية ، خيارات السياسات وإستجابة البنك الدولي،** 2008م .

2- البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم** ، 2008 م .

3- جامعة الدول العربية، **إحصاءات وارقام عند الدول العربية** ، 2009م .

4- صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2008 م .

5- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والأجتماعي ، 2007م .

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامه للعقدين القادمين** ، 2005-2025 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة آثار استخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي العربي،** 2008 م .

الرسائل الجامعية والأوراق العلمية (الماجستير والدكتوراة الغير منشورة):

1-محمد عبد الله محمد حسن، دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان،2000-2005م، دراسة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنووجيا، 2016،السودان.

2- عبد الصمد عبد الله خريف،آفاق حول مشكلة المياه في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الدراسات الإستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، 2017م، السودان.

3- تغريد جليل وأمل عطوان، دور الإدارة الاستراتيجية في بناء مستقبل منظمات الاعمال. بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية،2007م.

References in English:

1-Archer, D.W., Dawson, J., Kreuter, U. P., Hendrickson, M., And Hlloran, J. M
.2008. Social and political influences on agricultural systems. Renewable
Agriculture and Food Systems 23 (4): 272 - 284.
2 - Bosch. D. J. and Pease, J. W. 2000. Economic Risk and Water QualityProtection in Agriculture. Review of Agricultural Economics 22: 438 - 463.
3 - Food and Agriculture Organization (FAO). 2006. The FAOSTAT Database.
Available at Website http:// faostat. Fag. org./Default. aspx Verified 5 September 2007.
4 - Hanson, J. D., Hendrickson, J., And Archer, D. 2008 Challenges for maintaining sustainable agricultural systems. Renewable Agriculture and Food Systems. 23 (4).
5 - Quarterly Market Outlook, Nov. 2007.
6 - Sumberg, J. and Reece, D. 2004. Agricultural research through a 'New Product Development' Lens. Experimental Agriculture 40.
7 - Tearm Financing in Agriculture: A Review of Relevant experiences. Report
N. 03/054 CP-GEN Date: 20 October 2003.
8 - UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva, 2004.
9-UNDP, Human Development Report, 2008.
10 - UNESCO. Statistical Year Book.Paris.2007.
11-World Bank. World Development Indicators,2007.

المـلاحق

1)الخطاب

2)الإستبيان

3)قائمة المحكمين

ملحق رقم (1)

خطاب الإستبيان

السيد مدير عام الإدارة العامة للمياة الجوفية والوديان – الخرطوم

السلام علىكم ورحمة الله تعالى وبركاته ،،،

الموضوع : إستبيان

أفيدكم بأنني أعد في دراسة في مجال تطبيق الادارة الإستراتيجية للمياه الجوفية في السودان وذلك دراسة تطبيقية في ولاية نهرالنيل بمحلية شندي وأثرها على الإستثمارات الزراعية بالمنطقة ، عليه أرجو مشاركتكم ومنسوبيكم في هذا الاستبيان حتى نصل للأهداف المرجوه لخدمة البلاد والعباد .

إعداد : **إشراف :**

عبدالرحمن محمد الحسن الحسن **بروفيسور بكري الطيب موسى**

ملحق رقم (2)

الإستبيان

<u>أولاً:البيانات الأولية لعينة الدراسة:</u>

النوع :

☐ ذكر

☐ أنثى

العمر:

☐ من 30 سنة ☐ (30–40) سنة ☐ (40–50) ☐ 50فأكثر

المؤهل التعليمي:

☐ثانوي ☐ جامعي ☐فوق الجامعي

الحالة الإجتماعية:

☐ متزوج ☐أعزب ☐مطلق ☐أرمل

ثانياً: أسئلة الدراسة

الادارة الإستراتيجية في مخزون المياة الجوفية	أوافق وبشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق على الاطلاق
المحور الأول : الرسالة					
رسالة الادارة واضحة للعاملين					
الرسالة تحدد الخدمة التي تقدمها الادارة					
رسالة الادارة مستصحبة التحديات الداخلية التي تواجهها					
الادارة ملتزمة بالرسالة					
الرسالة حددت نوع التكنولوجيا المطلوبة					
تواجهة الرسالة صعوبة في التطبيق					
رسالة الادارة مناسبة					
المحور الثاني : الأهداف					
أهداف الادارة قابلةللقياس					
من أهداف الادارة امتلاك التقنيات الحديثة					
أهداف الادارة معلومة لدي العاملين					
تتسم أهداف الادارة بالموضوعية					
تتسم أهداف الادارة بالمرونة					
أهداف الاداررة مهتمة بالرؤية المستقبلية للمخزون الجوفي					
الأهداف واقعية					
يشارك العاملين في وضع الأهداف					
المحور الثالث : تحليل البيئة الخارجية					
للادارة المامبالاتفاقيات الاقليمية التي تحكم استخدامات المياة الجوفية					
للادارة المام كامل بالسياسات الاقليمة الخاصة بالمياة الجوفية					
الادارة تمتلك معلومات كافية عن المخزون الجوفي مع الدول التي تشاركنا الأحواض					

للادارة دراسات عن اقتصاديات المياة الجوفية					
كوادر الادارة مُلمة بالتكنولوجيا الخارجية في مجال رصد المياة الجوفية					
المحور الرابع : تحليل البيئة الداخلية					
يتميز العاملين في الادارة بكفاءة مهنية عالية					
تحظي الادارة بتمويل كامل لتنفيذ استراتيجيتها					
معينات العمل الحديثة متوفرة					
تهتم الادارة بتدريب العاملين لمواكبة التغيرات التكنولوجية في البيئة الخارجية					
يوجد تفويض للسلطات بين المركز والولايات					
تعمل الادارة على تحفيز العاملين لرفع كفاءة الاداء					
الهيكل الوظيفي مناسب لاداء مهمة الادارة					
المحور الخامس: صياغة الإستراتيجية					
تتفق استراتيجية الادارة مع رسالتها					
تراعي الإستراتيجية الحالية العوامل الاساسية لنجاح الادارة					
تركز الإستراتيجية الحالية على نقاط القوة في استغلال الفرص المتاحة					
توازن استراتيجية الادارة الحالية بين متطلبات تطبيقها والموارد المالية المتاحة					
تحقق الإستراتيجية الغايات المطلوبة					
المحور السادس : تنفيذ الإستراتيجية					
تنفذ الادارة أهدافها الإستراتيجية في الزمن المحدد					
توفر الادارة التمويل اللازم لتنفيذ الاستراتيجة					
لدي الادارة مقياس للتحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعه					
تشرك الادارة المجتمع المحلي في تنفيذ استراتيجيتها					
تقوم الادارة باعداد قاعدة معلومات لتذويد الادارات					

بالمعلومات الضرورية المطلوبة					
المحـــور الســـابع : متابعـــة وتقيـــيم نتـــائج الإستراتيجية					
عملية التقييم والمتابعة تظهر مدي اسهام الادارة في عملية التنمية والإستثمار					
يوفر نظام التقييم والمتابعة في الادارة معلومات مختلفة المستويات الادارية بغرض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرار					
تعكس عملية التقييم والمتابعة درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف و الإستراتيجية المعتمد تنفيذها					
يهتم نظام التقييم لكشف الانحرافات في تقييم الخطة					
يهتم نظام التقييم لتحديد مستوي الاداء المحقق بعد التنفيذ					
تتبع الادارة نظاماً الكترونياً لمتابعة تنفيذ ختطها					
يعمل نظام التقييم على اظهار الفجوة بين المخطط والمحقق في التنفيذ					

الإستثمارات الزراعية	أوافق بشدة	أوافق	لا راي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الإستثمارات الزراعية تجد حصتها كاملة من المياه					
يوجد تنسيق جيد بين ادارة المياة الجوفية والإستثمار					
حصة المياة الجوفية للاستثمار متوفرة					
الإستثمارات الزراعية متطورة					
الإستثمارات الزراعية في تحسن مستمر					
الإستثمارات الزراعية مرضية لجمهور المستثمرين					

ملحق رقم (3)

قائمة المحكمين

الاسم	الدرجه العلمية	التخصص	الجامعة
د.موسى أحمد آدم	استاذ مشارك	إدارة أعمال	جامعة امدرمان الإسلامية
د.عاطف عوض	أستاذ مساعد	إدارة أعمال	جامعة العلوم والتقانة
د.عباس عبد الله	أستاذ مساعد	إدارة أعمال	جامعة العلوم والتقانة